

تعريف الموقر
هو الذي يستند
تصوره تصور ذلك الشيء أو متيانه
كل ما عداه

الكلام في تلخيص بيان عن الكلام الذي أرسل إلى الفقيه
على سبيل الاختصار و اصطلاحاً على الكلام المستعمل في التفسير على ما عليه
في هذه الحاشية على ما علم من الحق المدقق في القاموس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

هذا كتاب في بيان حاشية العالم العلامة من الحق المدقق الفاضل
على الاوائل مؤيد الخاص والعام الشيخ
عليه السلام

ابراهیم کباجوری شیخ الاسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

و علی من التمسی یا تسلم بهای
للشیزه ۱۵۰ الاخذ

للشيخ عبد الله بن أحمد

نفعنا الله به

بعلو مہما

اد الشال

وعن ابي عيسى رضي الله عنهما

فان القلب يغصم الطعام

فانا العر ينقص المنام

فان الدنيا بهدم الكلام

فان الشيت تبعه الحام

روى ابو الحسن بن علي بن فضال عن ابي الحسن عليه السلام قال قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله اليكم التي لا تحصى ان كنتم تعلمون

[illegible]

الحمد لله
أحمد
الأخ
محمد
هكذا إذا قلنا
الذي
الله
بنت
يا
باب
علاء
بك
إذا

بخدمته بغير انشاء الله قبل ذلك واذ خلق الانسان من عظامه

[illegible]

والموتى من المؤمنين والذين آمنوا من قبلهم
ولهم أجران كبيران

[illegible][illegible]

من الميامان

لو صلاوا الحلة الى الرميته
وقول الله انا
العلم اني
كبراني
في جهم
والله ال
وضيف
وان كان
اذا على
والمع

[illegible]

... و ...

ببسنطه الرحمن الرحيم فهو ابترا واجذم او اقطع روايات والكلام على كل من
باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه اداة التشبيه ووجه التشبه والمعنى فهو
كالا بتر الذي هو مقطوع الذنب او كالا جذم الذي هو من ذهب انا مله من الجذام
او كالا قطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل فوجه التشبه مطلقا لنقصه وان كان
في التشبه به حسيما وفي المشبه معنويا او من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين
الجمهور والسعد بن حوزيد اسد حيث قال الجمهور يجب ان يكون من باب التشبيه
البليغ ولا يجوز ان يكون من باب الاستعارة لانه لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه
اعني المشبه والمشبه به وجوز السعد ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله
المشبه الرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب والمذكور انما هو فرد منه وهو
زيد ولا يعارض الخبر المذكور بخبر كل امرئ بال لا يبدأ فيه بالجملة الخ لانه
الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود ولم يسبقه شيء
واضافي وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود وان سبقه شيء فحل حديث البشلة
على النوع الاول وحديث الجملة على النوع الثاني ولم يعكس تأشيا بالكتاب العزيز
وعلا بالاجماع وبقي لرفع التعارض وجه اخر منها ان الابتداء امر ممتد من الاخذ
في التأليف للشروع في المقصود ومنها ان شرط التعارض تساوي الحدتين
وليس كذلك هنا لان حديث البشلة اصح ومنها ان محل التعارض اذا لم يكن
هناك مطلق كما هنا فانه ورد كل امرئ بال لا يبدأ فيه بذكر الله الخ والاحمل
المقيد على المطلق فان قيل القاعدة عند الاصوليين وغيرهم عكس ذلك
اعني حل المطلق على المقيد كما في آتي الظهار والقتل فانهم حملوا المطلقا على المقيد
بالمؤنية على المقيد بها اوجب بان ذلك مشروط بكون المقيد واحدا
فقط بخلافه اذا كان متعددا وتغايرت القيود اذ لا جاز ان يحل المطلق على الكل
لتساوي القيود ولا ان يحل على واحد دون الآخر لما فيه من التحكم واعلم انه ينبغي
لكل شارح في قرآن يتكلم على البشلة بطرف مما يناسب لك الغرض فاجتو البشلة
وهو ان لا يترك الكلام عليها رأسا وبحق الفن المشروع فيه وهو ان يتكلم عليها
بطرف مما يناسب لك الغرض ونحوه ان شارحون في فن المنطق فينبغي ان
يتكلم عليها بطرف مما يناسبه وفاء بالحقين فقولوا قد اشتران جملة البشلة
يصح ان تكون انشائية وان تكون خبرية فعلى الاول لا تسمى تلك الجملة قضية
لانه لا يسمى بها انشاء بل الخبر فقط واما على الثاني فتسمى بها اسم ان قد ر
المتعلق بخواتم الذي كانت قضية شخصية لان المحكوم عليه فيها شخص معين

لان القدير لا يملك فان جعل حمد من يعتد بحمد الله وحمد انبيائه واوليائه
لم يمتنع ذلك لان المعهود ح الجملة وهي حادثة اذ المركب من القديم والحادث
حادث وعلى جعلها الاستغراق او الجنس في ضمن الافراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم
ولا يمتنع بالنسبة للحادث ان لوحظ ان الافراد غير مركبة والامر يمتنع اصلا لما علمت
من ان المركب من القدير والحادث حادث ومما ينبغي التنبيه ان الحمد القديم
هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمال فهو من انواع الكلام الاعتبارية
كما هو مقرر في علم التوحيد وقد اشتهر ايضا ان جملة الحمد لا يصح ان تكون
انشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مر وان تكون خبرية وعليه فتسمى قضية
ثم ان جعلت ال فيها للعهد كانت قضية شخصية وان جعلت للاستغراق
كانت قضية كلية وان جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية وان
جعلت له في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهيمنة
ولما نبع ههنا من جعلها طبيعية بان يجعل ال فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر
عن الافراد واستشكل كونها انشائية بانه لا يمكن العبد ان يشي بمضمون
هذه الجملة ولا حكمها والاول هو اختصاص الله بالحمد ان قدر الخير من مادة
الاختصاص واستحقاقه ان قدر من مادة الاستحقاق وملكه له ان قدر
من مادة الملك لان مضمون الجملة هو المصداق المتصدي من المحكوم به المضاف
للمحكوم عليه ان كان المحكوم به مشتقا كما في قولك زيد قائم او الكواكب مضاف
للمحكوم عليه مع جعل المحكوم به خبرا عن ذلك الكون ان كان المحكوم به جامدا
كما في قولك زيد اسد والثاني ثبوت ما ذكر لان حكم الجملة هو الشئ والمضاف
لمضمونها ويراد به النسبة والمعنى والمفهوم واجبا بانه ليس المراد بكونها
انشائية كونها لا نشاء مضمونها او حكمها بل كونها لا نشاء الشئ بذلك
والكلام على الحمد له قد شاع وذاع فلا حاجة الى ذكره الذي قد اخرجنا
بالف الاطلاق وقد فسر الشيخ المتولى الاخراج بالاظهار والاحسن ان
يفسر بالايجاد لانه بلغ من الاظهار وان شأن الاظهار ان يكون لموجود
قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم ان الموصول مع صلته
في قوة المشتق فقوله الذي قد اخرجنا في قوة المخرج ولم يعتبر به مع ورود
الطلاق عليه تعالى فالتنزع عدم وروده قال الله تعالى والله مخرج ما كنتم
تكنتمون لعله نعدم شهرته وعدم ذكره في الاسماء المحسنة المعروفة فان قيل
من القواعد ان تعليق الحكم بالمشتق او ما هو في قوته يؤذن بعلية مأمنة اشتقا

وهو المصدر المقدر المقدر من
معنى الحرف الذي هو جزء متعلق
المخبر

فقتضى العبادة عليه الاخراج للحمد مع ان المتبادر ان المراد بالحمد ما يشمل
 القديم وهو غير معقل حيث بان المعقل في الحقيقة انما هو انشاء الشاء
 كما تقدم وبهذا يجب ايضا ان يقال يرد على العلية المذكورة ان محد الحوادث له
 تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم المنصف بالصفاء
 الجميلة قائل نتايج الفكر الى نتايج التي تنشأ عن الفكر والنتايج جميع نتيجة
 وهي افة الشمة والقائنة واصطلاح القول للآدم من تسليم قولين لذا اتها
 كما يصحح به كلام الشيخ الملو في الشرح الكبير في باب القياس فتفسيره لها
 في الشرح الصغير هنا بانها التصديق للآدم من تسليم تصديقين لذا اتها
 لا يخلو عن تسامح كما نضر عليه بعض المحققين وان اغتر به بعضهم ويؤيد ذلك قول المصنف
 فيما يأتي ان القياس من قضايا صور مستلزما بالذات قوله آخر وانما قالوا من
 تسليم الحاشية الى انه لا يشترط حقيقتها بل المدار على تسليمها ولو كانت
 جهلا كما لو قال قائل العالم قد يرد وكل من كان كذلك فلا بد له من موجود فانه
 يلزم من تسليم هذين القولين مع كونها جهلا في الواقع ان يقال العالم لا بد له من
 موجود وخرج بقيد لذا اتها القول للآدم من تسليم قولين لذا اتها بل الامر
 خارج كما في قولهم زيد مساو لعمر وعمر مساو لبكر فانه يلزم من تسليم هذين
 القولين ان يقال زيد مساو لبكر لكن بواسطة امر خارج وهو ان القاعدة ان
 مساوي لساوي شئ مساو لذلك الشئ بدليل انك لو ابدلت مادة المساواة
 بمادة العداوة مثلا وقلت زيد عدو لعمر وعمر عدو لبكر لم يلزم ان يقال زيد
 عدو لبكر والفكرة حركة النفس في المعقولات بخلافها في المحسوسات فانها
 تخيل واصطلاح ترتيب امرين معلومين ليتوصل بهما الى امر مجهول تصوريا كان او
 تصديقا فالاول كما في قولك في تعريف الانسان هو حيوان نالوق فان فيه ترتيب
 امرين معلومين وهما الجنس والفضل ليتوصل بهما الى امر مجهول تصوري وهو
 الانسان والثاني كما في قولك في الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير
 وكل متغير حادث فان فيه ترتيب امرين معلومين وهما المقدمان المذكوران
 ليتوصل بهما الى امر مجهول تصديقي وهو ثبوت الحدوث للعالم فان قيل
 لم خص المصنف الفكرة التي هي العلوم النظرية بالذكر مع ان مثلها في ذلك
 العلوم الضرورية اجيب بان النظرية محيل الخلاف بخلاف الضرورية فانها ثابتة بالله
 سبحانه وتعالى اتفاقا وهو يصدد الرد وايضا الضرورية يفهم الحد عليها الاولى
 ان لا كسب للبعد فيها على انه يحتمل انه اراد بنتايج الفكر المعنى للعلوم وهو

ما يترتب على حركة النفس في المعقولات من العلوم الضرورية او النظرية كما افاده
الشيخ المتوفى في كبره ولا ينبغي ما في قوله نتائج الفكر من براعة الاستهلال
وهو ان يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده وهذه البراعة هي كسامة
عندهم براعة المطلع بخلاف براعة المطلب فانها ان يأتي المتكلم بالشأن قبل شروعه
في مقصوده وبخلاف براعة المقطع فانها ان يأتي المتكلم في آخر كلامه بما يشعر
بانتهائه كقولهم في الاخر ونسأله حسن الختام لأرباب الحجا متعلق بقوله
اخرجوا الارباب جميع رب وهو يأتي بحملة معان منظومة في قول بعضهم وهو
العلوم تسبحاحي قريب محيط مالد ومدبر مرب كثير الخير والول للنعم والحقنا
المعبود جابر كسرنا ومصالحنا والصاحب كناية لقدم وجامعنا والسيد احفظ
فهذه معاني انت للرب فادع لم يظلم والمراد منها هنا الصا والحق بالاكسر والقصر
العقل والآن فيه للعهد العلوي والمعهود الفرد الكمال لكن ليس المراد البالغ نهاية
الكمال المألزم عليه من القصور بل ماله كمالها واعلم انه اختلف في العقل على اقوال
كثيرة أشهرها وهو الاسلم انه نور وحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية
فالنفس هي المدركة والعقل آلة في ادراكها كما قاله المحققون فما يقع في كثير من
العبارات من وصفه بالادراك فهو على ضرب من التسميح وحط الخ معطوف
على قوله اخرجوا الخ من عطف السبب على المسبب او المعقول على علته الغائية كما
يفيد كلام الشيخ المتوفى في الشرح الكبير وناقش في ذلك بعضهم بان الظاهر
ان المسبب والعلة الغائية خروج النتائج لا اخراج الله اياها ويمكن ان يقال
المراد انه مسبب او علة غائية باعتبار اثره وهو الخروج هذا والاول اعني جعله
من عطف السبب على المسبب أولى لما يرد على الثاني من ان افعال الله لا تقبل
وان كانت لا تخلو عن حكمة ثم ان الخط في الاصل الاراحة الحسية بقيد ان تكون
من علو الى سفل اطلق على مطلو الاراحة الحسية مجازا امسلا لعلاقة التقيد
ثم الاطلاق ثم اطلق على الاراحة المعنوية مجازا الاستقارة لعلاقة التشابه
واشتق منه حط بمعنى اراح اراحة معنوية على سبيل الاستقارة التبعية
عنهم اي عن ارباب الحجا وقوله من سماء العقل بدل من الجاهل والمجرب وقوله
بدل اشتمال او يدل بعض من كل والاول اقرب ومن بمعنى عن على مذهب كوفيين
من يجوز نيابة بعض الحروف عن بعض واشار المص في شرحه الى ان اضافة سماء
الى العقل من اضافة المشبهة به الى المشبهة والاصل من العقل الذي هو كالسماء
يجامع ان كلا محل لطلوع الشمس وان كان العقل محلا لطلوع الشمس معنوية

هذا هو المقصود
من قوله
العلوم تسبحاحي
قريب محيط مالد
ومدبر مرب كثير
الخير والول للنعم
والحقنا المعبود
جابر كسرنا
ومصالحنا

ولذلك قال بعضهم وفي دخول الغاية الاصح لا تدخل مع الى وحتى دخلا*
لهم اي لا باب الحجا شمس المعرفة فاعل بقوله بدت ولا يخفى انه ليس هناك
الا شمس واحدة فكيف جمعها المصوب يجب بان الجمع للتقظيم او انه باعتبار تعدد
ايامها ومحالها ونزيلة مترلة تعدد ها نفسها واضافة شمس الى المعرفة من اضافة
المشبهة به الى المشبهة والاصل المعرفة التي هي الشمس في الارتفاع بها لا يقال
المعرفة مفرد والشمس جمع وكيف يصح تشبيه المفرد بالجمع لا نأقول لا يضر
ذلك عند قصد المبالغة وان المصداق بالمعرفة افرادها ويصح ان يكون في كلامه
استعارة مصروفة او ممكنة وذلك بان تشبيه المسائل التي تقع عليها المعرفة بمعنى
الشمس ويستعار لفظ المشبهة به للمشبهة على طريق الاستعارة المصروفة وتشبيه
المعرفة بالسماء تشبيها مضمر في النفس ويطوى لفظ المشبهة به على طريق الاستعارة
بالكتابة والشمس تحييل لها باق على معناها الحقيقي ومستعار للمساثل المذكورة
رأوا على تقدير الفاء التفرعية كما اشار له المصنف في شرحه وقوله مخدراتها اي
مخدرات شمس المعرفة كذا قال الشيخ الملوئي عملا بقاعدة ان الضمير يعود على المضاعف
ما لم يكن لفظا كل او بعض ولا عاد للمضاف اليه وهو غير ظاهر على جعل الاضافة
في شمس المعرفة من اضافة المشبهة به للمشبهة وكذا على جعل كلامه من باب الاستعارة
الممكنة اذ جعلت الشمس باقية على معناها الحقيقي اذ الضمير يتعين ان يكون
راجعا للمعرفة ولا رد القاع من المذكورة لانها اغلبيه بدليل قوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها بخلاف جعل كلامه من باب الاستعارة المصروفة وكذلك
الممكنة اذ جعلت الشمس مستعار للمساثل فانه يصح رجوع الضمير للشمس
وتكون الاضافة على معنى من التبعية والاعنى راو المسائل الخفية منها ثم ان
المخدرات جمع مخدرة وهي المرأة المستورة تحت الحدر لكن المراد من المخدرات هنا
المساثل الخفية على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية وذلك بان يشبه الحفاء
بمعنى التخدير بما مع عدم الظهور في كل ويستعار لفظ المشبهة به للمشبهة ثم
يشق منه مخدرات بمعنى خفية والقرينة الاضافة الى الضمير العائد الى المعرفة
او الشمس على ما علمت والرؤية ترشح وكذا لا نكشا فان كان حقيقة الحسنة
فقط وما تقرر من ان الاستعارة تبعية هو الموافق للقاعدة البيانية من ان
الاستعارة في المشتقات تبعية واقاما يتبادر من كلام الشيخ الملوئي من انها
اصلية فغير ظاهرا ان يقال ان مخدرات مما ظلت عليه الاستعارة والتحقت
بالجوامد فليفهم منكشفة حال من المخدرات اي حال كونها متضمنة

ولست مفعولا ثانيا لراي لانها لا تعمل هنا الا في مفعول واحد كما هو ظاهر
 مخدح الخ انما حدد مرتين احدهما بالجملة الاسمية والاخرى بالجملة الفعلية -
 ثانياً بحدوث ان الحمد لله حمد وجمعاً بين الامر من اعني الحمد بالجملة الاسمية والحمد
 بالجملة الفعلية يشرب بكل من الكاسين اي يحصل ثواب الحمد بكل من الجملتين
 المذكورتين واختار في الاول التعبير بالجملة الاسمية وفي الثاني التعبير بالجملة
 الفعلية لمناسبة الحمد عليه فيها وبما اذ ذلك ان المحمود عليه في الاول الذات
 وهي ائمة مستمرة فينا سببه ان ياتي فيه بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والاستمرار
 والمحمود عليه في الثاني الانعام وهو مبتدئ شيئاً فنيئاً فينا سببه ان ياتي فيه بالجملة
 الفعلية المفيدة للتجدد شيئاً فنيئاً فان قيل لم خصت الاسمية بالدوام والاستمرار
 والفعلية بالتجدد مع صلاحية كل لكل بالقرائن اجيب بان ذلك لغلبة الاستعمال
 الواقع فيه وما ذكر من ان الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار في حق الفاعل
 الشيخ عبد القاهر انما تدل الا على مجرد النبوت ودفع السعد القنار في الحاشية
 بان الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر لدلالة بالقرائن وليا كما بالجملة الفعلية
 المفيدة للتجدد وانما هي خصوص الجملة المضارعية عبر بهادون الجملة الماضية لا
 يقال الحمد الاول معلق بالاجزاج السابق لما هو القاعدة من ان تعليق الحكم بالمشتق
 او ما في قوته يوزن بعلية ما منه الاشتقاق كما تقدم فيكون الاجزاج المذكور هو المحمود
 عليه وهو مبتدئ شيئاً فنيئاً فينا سببه ان ياتي فيه بالجملة الفعلية لانا نقول ذلك ليس
 بصريح العبارة بل باقتضاها فقط على ان القاعدة المذكورة اعلية في ان المناصب
 للمص ان يقول احمد بالهجرة لا بالنون لانها اما للتكلم مع غيره او للتكلم المعظم نفسه
 وكل منها غير مناسب هنا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المص كان من اكابر
 المتواضعين ويجاب بانه يصح ان يختار الاول ويكون المص قد قال ذلك احتقار لنفسه
 عن ان يستقل بحمد الله تعالى فكانه يقول الشاء على الله تعالى مقام عظيم لا ما قرى عليه
 وحده بل مع غيره كما اشار لذلك بتعبيره بالنون التي للتكلم معه غيره ويصح ان
 يختار الثاني ويكون المص قد قال ذلك اظهاراً للعظيم الله سبحانه وتعالى بهاميله
 للعلم تحذيراً لثبته الله تعالى عملاً بقوله عز وجل واما بنعمه ربك فحدث كما اشارت لك
 بتعبيره بالنون التي للتكلم المعظم نفسه وهذا لا ينافي خضوعه وتواضعه لمولاه
 تبارك وتعالى جل جملة اعتراضية قصد المص بها انشاء العظيم او حالية بتقدير قد
 على ما هو الاشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضية بها لفظاً او تقديرًا او وصفة
 للضمير على مذهب من يميز وصف الضمير ويرد على جعلها حالية ان الحال قيد

لا بد
 من
 ان
 يكون
 الحمد
 بالجملة
 الاسمية
 والحمد
 بالجملة
 الفعلية

في عامتها فيقتضي ذلك تقييد الحمد بتلك الحال ولا ينظر لكون الحال هنا لازمة لان
الحمد المطلق افضل من الحمد المقيد بوصف كما ذكر بعضهم ويرد على جعلها صفة ان الم
نطلع في كتب النحو على ان احدا يحيز وصف ضمير الغيبة الراجع الى معين بمجاء الامثلة
التي نقلت عن الكسائي اجازة وصف تضيير فيها ليس فيها الا وصف بمفرد معرق نحو
اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ونحو لا اله الا هو العزيز الرحيم والجمهور على ان مثل ذلك
على البدل ومن هذا تعلم وجه قول بعضهم بان جعلها اعتراضية اولى وما في بعض
شرح الصغير للشيخ المتوفى من انه لا يصح ان تكون اعتراضية لان المفرد يحل
محله ولا كذلك الاعتراضية بحث فيه بانما يحل المفرد محلها على تقدير انها حال
لا على تقدير انها اعتراضية وحلول المفرد محلها على تقدير انها حال لا يمنع من صحة كونها
اعتراضية كما في سائر اجمل المحملة للاعتراض والحال ولهذا نقل عن الشيخ انه رجع
عن هذه العبارة وضرب عليها بخطة على الانعام اي لاجل الانعام فعلى معنى لام
التعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا لله على ما همداكم بنعمة الايمان والاسلام
الجار والمجور وفيه متعلق بالانعام وضافة نعم لما بعدها للبيان وكان مقتضى الظاهر
ان يقول بنعمتي الايمان والاسلام الا ان يقال المفرد المضاق يعم او يقال هذا المضاف
من الثاني لدلالة في الاول عليه والاصل بنعمة الايمان ونعمة الاسلام
وانما جمع المصيرين الايمان والاسلام مع تلازمهما وجودا بمعنى ان يلزم من وجوب
الايمان في شخص وجود الاسلام فيه وبالعكس لتغايرهما مفهوما ومابدا
اما الاول فلان مفهوم الايمان لغة مطلق التصديق ومنه قوله تعالى وما
انت بمؤمن لنا اي مصدق وشرعا التصديق والاذعان بما جاء به النبي صلى الله
عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة ومفهوم الاسلام لغة مطلق الانقياد
وشرعا الانقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والمراد بالانقياد
لذلك الامتثال له بحيث اوامرا لا تمر واما الثاني فلان ما صدقات الايمان
تصدقات كصدق زيد وصدق عمر وصدق بكر وهكذا وما صدقات
الاسلام انقيادات كانقياد زيد وانقياد عمر وانقياد بكر وهكذا انعم
هما متحدان محلا بمعنى ان كل محل للايمان محل للاسلام وعكسه تلازمهما
وجودا كما علمت وهذا هو المراد من اتحادهما ماصدا في عبارة من عبر به واكلا
في الايمان الكامل بمصاحبة الاسلام وفي الاسلام الكامل بمصاحبة
الايمان واتا فاصل الايمان واصل الاسلام لا تلازم بينهما وجودا حتى
يتحد محلا بل قد ينفرد الايمان كما في المصدق بقلبه غير المنقاد وقد ينفرد

الاسلام كما في المنقاد غير المصدق بقلبه ولما كانت نعمة الايمان والاسلام
 اجل النعم واساسها خصها المصوب بالذكر وان كانت نعم الله كثيرة لا تحصى قال
 الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها من خصتنا الخ خبر لميتا محذوف
 والجملة مستأنفة استثنافا بيا نيتها لا انها سبقت في جواب سؤال تقديره من المحمود
 والضمير البارز في خصتنا عائد لنا معا شراطة الاجابة التي هي خصوص المؤمنين
 او امة الدعوة الشاملة للكفار واعلم انه لا بد بعد مادة التخصيص ونحوها من
 مقصور ومقصور عليه وباء تدخل على احدهما جوازا باتفاق كل من السعد
 والسيد وان كان الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعند السيد دخولها
 على المقصور عليه كما قاله ابن قاسم وقدره الشيخ يس بن السيد صرح بما قاله
 السعد في حاشية المطول وغيرها وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور وهو قول
 بعضهم والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذوق قصروا وعكسه مستعمل بجيد ذكره
 الجرح السعد اذا علمت ذلك علمت ان المتبادر من كلامه كدخولها على المقصور كما هو الغالب
 على ما مر فقطناه ان صلى الله عليه وسلم مقصود علينا لا بعدنا انا لا غيرنا وليس كذلك لان الحوائج صلى
 الله عليه وسلم مرسل للامم السابقة غاية الامر ان الرسل نواب عنه كما يشير لذلك
 قول صاحب البردة فانه شمس فضلهم كواكبها يظهر انوارها للناس في الظلم
 واجيب عنه بالجواب احسنها ان الباء داخله فنا على المقصور عليه وان كان
 خلاف الغالب على ما تقدم والمعنى عليه ان الله تعالى فصرنا عليه صلى الله عليه
 وسلم لا نتجاوز الى غيره من الرسل وانها داخله على المقصور كما هو الغالب
 لكن المراد ان الله تعالى خصنا به صلى الله عليه وسلم من حيث ارسله لنا بطريق
 المباشرة فلا ينافي ان ارسل ايضا غيرنا من الامم لكن بواسطة الرسل عليه
 وعليهما افضل الصلاة والسلام بخير من قد ارسلوا خيرا فاعل تفضيل
 فاصله اخير نقلت حركة الباء الى الساكن قبلها وحذفت منه الهزة تخفيفا
 ومن واقعة على نبي وانسان لا على رسول الله يضع قوله قد ارسلوا واختلف
 هل خير ربه صلى الله عليه وسلم بسبب مرآة او لا بل بتفضيل الله تعالى له
 والثاني هو كلام اهل التحقيق من ائمة الكلام كما قاله السنوسي في شرح صغير
 الصغير وخير من حاز المقامات العلاء من هنا واقعة على انسان اعم من ان
 يكون رسولا ولاصفته انه جمع المراتب العلية فهذا اعم مما قبله والعلاء جمع
 عليا بالضم والقصر وهي كالعليا بالفتح والمد ضد السفلى محمد انما سب
 للتعظيم رفعه على ان خبر لميتا محذوف والجملة مستأنفة كالجملة السابقة

وقد مر في كتابنا
 في بيان ما مر في كتابنا
 في بيان ما مر في كتابنا

وقد مر في كتابنا
 في بيان ما مر في كتابنا
 في بيان ما مر في كتابنا

وان كان الراجح عريضة المجرب لا او عطف بيان لموافقته للاصل من عدم تقدير
ولا يراد ان المبدل منه في نية الطرح لان التحقيق ان ذلك بالنسبة لعمل العامل
او انه امر غلبي ويبعد جواز النصب ربه بدون الف على ما هو الشائع من
كتابة المنسوب كنون بالالف لا على عادة المتقدمين من كتابتهم اياه بصيغة المرفوع
والمجروح لاستغنائهم عن رسم الالف بتكرار الشكل كذا نقله بعضهم عن النووي
والسيوطي وفي كلام بعضهم ان ذلك طريقة ربيعة وهو الموافق لغيرهم من الوقف عليه
بغير الف سيد كل مقتضى بدل او عطف بيان من اللفظ الشريف وان لم لا بدال
من البدل على جعل اللفظ الشريف بدلا والجمهور لا يجيزونه ولا يصح ان يكون
لفظا لا نكرة واللفظ الشريف معرفة ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة
والمقتضى المتبع وهو الرسول فكأنه قال سيد كل رسول واطلاق السيد عليه
صلى الله عليه وسلم ما اخوذ من حديث انا سيد ولد آدم يوم القيامة والفخر
والمراد من ولد آدم كما قاله بعضهم النوع الانساني فهو شامل لآدم ايضا
وبذلك اندفع ما قد يقال هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم
على آدم وانما يدل على سيادته على اولاده فقط ودفع ذلك بعضهم ايضا بان في
اولاد آدم من هو افضل منه كابراهيم وموسى وعيسى واذا كان صلى الله عليه
وسلم سيدا لافضل كان سيدا لفضل بال طريق الاولى فان قيل قد ورد
انه صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وهو يدل على انه لا يطلق السيد على غيره
تعالى اجيب بان محمول على السيادة المطلقة العربي اي المنسوب للعرب
وقوله الهاشمي اي المنسوب لها شمر لانه صلى الله عليه وسلم من ذريته فانه
صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم الذي هو اخو
المطلب الذي من ذريته الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فلذلك يقال
له المطلبية نسبة للمطلب لا يتحقق ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن
الترتيب لان ذكر الخاص بعد العام له فائدة بخلاف عكسه فانه لا فائدة
له ولذلك يقولون عالم بخبر ولا يقولون خبر بر عالم ولا يرد قوله تعالى
وكان رسولا نبيا لانه وان ذكر فيه العام بعد الخاص لكنه قد افاد مقارنة
نبوة صلى الله عليه وسلم لرسالة كما هو الراجح بواسطة ان نبيا حال وهي
تفيد المقارنة لعاملها على انه قد نقل العارف بالله الشيخ السعدي في تكبير
الاحمر عن الشيخ ابن العربي انه ذهب في فتوحاته المكية الى انه يسترطقي
مستى النبي ان يختص بالحكام لا يشركه فيها قومه وعليه فيكون بينه

وبين الرسول عموم وخصوص من وجه فلا يكون مما نحن فيه فليتأمل
 المصطفى أي المختار وفيه إشارة إلى حديث أن الله اصطفى كنانة من ولد
 اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاهن
 من بني هاشم فإنا خيأ من خيأ من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يتراد في
 تحريم من خيار روح يكون لفظ خيار الأول كناية عنه صلى الله عليه وسلم
 والثاني كناية عن بني هاشم والثالث كناية عن قريش والرابع كناية عن
 كنانة وفي خط بعضهم الجواب عن ذلك بأن العرب لا تكرر شيئاً زيادة على
 الثالث وإن اقتضاها المقام فليراجع صلى الله عليه وسلم هذه الجملة خبرية
 لفظاً انشائية معنوية وجوز بعضهم أن تكون خبرية معنوية وأورد عليه أنه
 يلزم ح أنه لم يحصل مقصود الشارع من إنشاء الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
 كما يرشد إليه ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً
 واجيب بأن المقصود من الصلوة لازماً وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم
 ولا شك أنه حاصل بالأخبار بها وفيه بعد لا يخفى وأعلم أنه اختلف في معنى
 الصلوة فذهب الجمهور إلى أنه مختلف باختلاف المصلي فبالنسبة لله الرحمة
 وبالنسبة لما سواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب إليه كثير من
 المحققين وهو أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار والنسبة
 لغيرهم الدعاء لأننا الاستغفار من جملة الدعاء مع أن صلاة الملائكة لا تختص
 بصيغة الاستغفار كما ورد في الخبر وذهب ابن هشام إلى أنه امر واحد وهو
 العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة إلى آخر ما تقدم
 وينبغي على هذا الخلاف أن الصلوة من قبيل المشترك اللفظي على الأول وهو ما
 تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين فإنه وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع
 ولذهب الفضة بوضع فوضعه متعدّد وكذلك معناه ومن قبيل المشترك
 المعنوي على الثاني وهو ما اتحد وضعه ومعناه كلفظ أسد فإنه وضع للحيوان
 المفترس فوضعه واحد وكذلك معناه غاية الأمر أنه أفراد مشتركة في معناه
 والتحقيق الثاني لوجود كثرة ذكرها في المعنى من جملتها أن الأصل عدم تعدد الوضع
 والصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كغيره ينتفع بالصلوة عليه لكن لا ينبغي لنا
 التصريح بذلك إلا في مقام التعليم كما أشار لذلك بعضهم بقوله وصحوا بأنه
 ينتفع بذي الصلوة شأنه مرتفع لكنه لا ينبغي التصريح لنا بذلك القول وذا
 الصحيح فلا يليق بالمصلي أن يلاحظ ذلك كيف وهو صلى الله عليه وسلم

والله اعلم
 بالصواب
 والصلوة
 على النبي
 صلى الله عليه وسلم
 من جملة
 ما لا يخفى
 على العاقل
 والذكر

الواسطة العظمى في ايصال الخير له وقيل انه صلى الله عليه وسلم لا ينفع بها
 لانه قد افرغت عليه الكمالات كلها قبل مفارقتها الدنيا وورد بان ما من كمال
 الا وعند الله اعلى منه فهو صلى الله عليه وسلم ينزل في الكمالات كل لحظة
 كما يشير لذلك قوله تعالى ولا آخرة خير لك من الاولى على ما قاله بعض اهل
 التحقيق من ان المعنى والحظرة المتأخرة خير لك من اللحظة المتقدمة
 وعلى المصداق من حيث انه قد افرد الصلوة عن السلام وهو مكروه كعكسه
 الا فيما ورد على طريقة المتأخرين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث قرن بينهما بالواو وورد هذا الاستدلال
 بان الواو انما هي للقران الذكري وذا القران الفعلي كما في قوله تعالى اقيموا الصلوة
 وآتوا الزكاة ولذلك ربح بعضهم طريقة المتقدمين من عدم كراهة ذلك نعم
 هو خلاف الاولي قطعا والاحاديث في فضل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
 جمة لا تضبط وخصا نضها لا تحصر فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب
 المعضلات وتروى الرحمة ومن ذلك ايضا ما تجرب من تأثيرها في تنوير القلوب
 حتى قيل انها تنكفي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه كما حكاه سيدي احمد
 ذروق والشيخ السنوسي في شرح صغرى الصغرى واثار له الشيخ ابو
 العباس احمد بن موسى اليميني لكن قال الشيخ الملوي المراد انها تنكفي عنه وتقوم
 مقامه في مجرد التنوير اما الوصول لدرجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو
 معلوم عند اهله واختصت من بين الاذكار بانها تذهب حرارة الطبع
 بخلاف غيرها فانه يثيرها مادام الخدام مصدرية بمعنى انها آلة في سبيل ما
 بعدها بمصدر ظرفية فلذلك فسرت بمدى فالمعنى مدة دوام الخو ليس
 المراد تعييد الصلوة بهذه المدة بل المراد تأييدها فكانه قال صلى الله عليه
 دائما وابدأ جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأييد
 وقوله المجاز هو بالكسر القصر العقل كما تقدم يخوض فيه مجاز عقلي لان فيه
 اسناد الشيء لغير ما هو له فان الخائن حقيقة النفس وانما العقل آلة كما مر
 من بحر المعاني حال مقدمة من قوله مجاز ومن تبعية بنية والاضافة في بحر
 المعاني من اضافة المشتبه به للمشتبه والاصل من المعاني الشبيهة بالبحر في الكثرة
 والتسعة وقوله المجاز مفعول به لقوله يخوض وهي جمع جمة وهي الماء العظيم المطرب والمراد بها هنا
 المسائل الصعبة على بسبيل الاستعارة التصريحية فيكون المصداق شبه المسائل الصعبة بمعنى
 الجمع واستعار لفظ المشبه به للمشتبه والقرينة لفظ المعاني وقوله يخوض ترشح لا يقال كيف

يكون كلامه من باب الاستعارة مع ان فيه الجمع بين الطرفين اعني المشبه والمشبه
به فانه قد ذكر الاول في قوله بحر المعاني والثاني بقوله ليجاء وذلك متمنع فيها
لانا نقول المشبه انما هو خصوص المسائل الصعبة ولم يذكرها المصنف بخصوصها
ودخلها في عموم المعاني لا يضر وفي بيان المصنف من التبعية في قوله من بحر
المعاني اشارة الى انه لا يحتوى على جميع المعاني الا الله تعالى كما ذكره في شرحه وهو
صريح في الرد على من ادعى ان علم النبي صلى الله عليه وسلم محيط بكل شيء كاحاطة
علم الله تعالى وقد افاد العلامة اليوسي مؤلفا في الرد على من زعم ذلك وتكفيره
واستدل على ذلك بآلة نقلية وعقلية لكن استظهر الشيخ المولوي عدم تكفيره
لان اللوازم على مذهبه التي من جملة حدوث علمه تعالى لانه يجب لاحد المسلمين
ما وجب للآخر لا يقول بها لان لازم المذهب ليس بمذهب اذا كان لازما بعيدا
والتحقيق الذي نعتقد انه صلى الله عليه وسلم لم يفارق الدنيا حتى فاض الله
عليه علم الاشياء كلها لا يعلم الله تعالى فليتب به واليه وصحية عطف على
الضمير المجزئ من غير عادة الجار وهو جاز على الصحيح عند المحققين ومن
ادلته قراءة من قرأ تساءلون به والارحام بحرام الارحام ومن منع ذلك يحمل
هذه القراءة على القسم والال اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به في هذا
المقام اقارب صلى الله عليه وسلم وقيل بقياء امته وقيل جميع امته الاجابة
وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا وهذا الخلاف انما هو عند عدم القرينة
ولا فتي وجدت القرينة فسر بما يناسبها فهي محكمة ح فاذا قيل مثلا
اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين اذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهرا
فسر باقارب صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثلا اللهم صل على سيدنا محمد
وعلى آله الفاترين بطاعتك ورضائك فسر بقياء امته صلى الله عليه وسلم
واذا قيل مثلا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك فسر بجميع امته
الاجابة والصحيح اسم جمع لصاحب على ما هو التحقيق من ان صبغة فعل ليست
من اوزان المصوغ والمراد بالصحابي وهو من اجتمع بالنبي صلى الله
عليه وسلم مؤمنين بدينه في محل التعارف ولو لحظة وان كان غير مستمر
سواء روى عنه شيئا ام لا وفي كلام المصنف الصلاة على غير الانبياء والملائكة
وهي مطلوبة اذا كانت على سبيل التبع كما هنا واما اذا كانت على سبيل الاستقلال
فقبل بالمنع وقيل بانها خلاف الاولى واليتحقق انها مكروهة كراهة تنزيه
لانها من شعائر اهل البدع كما نص عليه اللغاني ذوى الهدى صفة

والله
ويعلم
في الهدى
الهدى

للصحيح فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لان التشبيه ليس الا للصحيح كما يعلم مما يأتي
 وجعل الاول لكل من الآل والصحيح الثاني للصحيح فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى
 الاهتداء ويحتمل ان المراد به الهداية وهي عند اهل السنة الدلالة على طريق الوصول الى المقصود
 وصل بالفعل او لم يصل وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن بشرط ان يصل بالفعل ونقص
 بقوله تعالى واما تود فهمنا هم الآية فانهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سميت لانهم على طريق
 الوصول هداية واورد بعضهم على الاول قوله تعالى انك لا تهدي من اجبت فانه لا يصح ان يراد منه
 الدلالة على طريق الوصول الى المقصود وصل بالفعل او لم يصل لانه صلى الله عليه وسلم وجد
 منه الدلالة على طريق الوصول لكنه لم يصل المدلول بالفعل وانت خبير بان مدقوع من
 اصله لان مراد اهل السنة ان الهداية هي الدلالة على طريق الوصول وهذه الدلالة فردان
 الموصلة بالفعل وغيرها والمراد بها في هذه الآية الفرد الاول لانه هو الذي يصح تسميته هذا
 وفي بعض التفاسير تفسير الهداية في الآية المذكورة بنطق الاهتداء فليراجع من شبهوا
 الخ اشارة ذلك الى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرب عما يختلف فيه اصحابه
 فقال يا محمد اصحابك عندي كالبحر في السماء بعضهم ارض من بعض فمن اخذ بشئ مما
 اختلفوا فيه فهو على هدى عندي والى ما روي ايضا من انه صلى الله عليه وسلم قال اصحابي
 كالبحر من ايمانهم قديمتهم اهتديت وطاهر هذين الحديثين ان الصحابة كلهم مجتهدون وهو
 ما جرى عليه بن جرح في شرح الحمزية وعلله بتوفر شروط الاجتهاد في جميعهم قال ولذلك
 لم يعرف ان واحدا منهم قلده في مسألة من المسائل لكن رجع بعضهم ان فيهم تقليد
 والمجتهدين ثم ان بعضهم حكم في سند الحديث الثاني حتى قال الشهاب في شرح الشفاء انه
 روي من طرق كلها ضعيفة بل قال بن خزم انه موضوع لكن نقل العارفي بالله تعالى الشيخ
 الشعراني رحمه الله تعالى في الميزان انه صحيح عند اهل الكشف وان كان فيه مقال فان قيل
 خطاب الله صلى الله عليه وسلم في قوله يا ايها القديمتهم اهتديت لا يصح ان يكون الخطاب كما هو ظاهر ولا
 لغيرهم لعدم حضورهم حين الخطاب ايجابا لانه لغيرهم على طريق استحضارهم وفرضهم
 كحاضرين كذا قال بعض المحققين ثم ذكر ان الشيخ تقي الدين السبكي نقل عن تاج الدين بن
 عطاء الله بن النبي صلى الله عليه وسلم كانه تلميذات يرى في بعض الناس اقامة الآية
 بعد فيقول مخاطبا لهم لا تسبوا اصحابي فلما اتفقوا على ذلك مثل اخذ شيئا ما اذركم
 احدهم ولا نصيبه قال ومثله يقال في الخطاب الذي يخبر به صديقه
 في الاهتداء هذا بيان للجامع بين المشبه والمشب به وقد يقال كان مقتضى
 الظاهر ان يقول في الهداية لانها وصف كل من المشبه والمشب به فتكون هي
 الجامعة بينهما بخلاف الاهتداء فانه وصف للمهدي كل منهم كما لا يخفى وقد يجاب

العبارة الاعند الانتقال من نوع من الكلام الى نوع آخر وهذا هو معنى ما اشتهر
 من ان هذه الكلمة هي فصل الخطاب كما اجمع عليه المحققون فالمنطق الخ
 اي فاقول المنطق الخ فان دفع ما يرد من ان يجب ان يكون مضمون الجارية تبا على
 فعل الشرط ووجه الاندفاع ان مضمون الجزاء في الحقيقة الاخبار بالكون المذكور
 لا نفسه ولا شك انه مترتب على فعل الشرط نعم يردح انهم نصوا على انه يجب حذف
 الفاء اذا كان المحذوف قولا وبجواب بان هذا ليس متفقا عليه بل طريقة لبعضهم
 فيكون المص قد جرى على الطريقة الاخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء
 ح كما نقله بعضهم عن جمع الهوامع للسيوطي و اشار المص. بهذا الى ثمة هذا الفن
 التي هي احدى المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم ان مبادئ كل فن عشرة
 الحد والموضوع ثم الثمرة وفضله ونسبة والواضع والاسم لاستمداد حكم الشارع
 مسائل والبعض بالبعض الكافي ومن دعى الجميع حاز الشرفا فخذ هذا الفن علم
 يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى
 امر مجهول تصوري وتصديقي او من حيث ما يتوقف عليه ذلك مثال البحث
 عن المعلومات التصورية من حيث انها توصل الى امر مجهول تصوري والبحث عن
 الجنس والفصل كالحيوان والناطق وهما معلومان تصوريان لانها اذا ركبها
 على الوجه المخصوص وصل مجموعهما الى امر مجهول تصوري كالانسان ومن حيث
 ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بانه كلي او جزئي ذاتي او عرضي جنس وفصل
 ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث انها توصل الى امر مجهول تصديقي
 البحث عن مقدمي القياس كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومان
 تصديقيان لانها اذا ركبها على الوجه المخصوص وصل مجموعهما الى امر مجهول تصديقي
 كقولنا العالم حادث ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفا قريبا لكونه من غير واسطة
 البحث عن كل من مقدمي القياس بانه قضية او عكس قضية او نقيض قضية
 او توقفا بعيدا لكونه بواسطة توقفه على القضية البحث عما ذكر من حيث هو موضوع
 والمجهول وموضوع المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحته
 ايصالها الى امر مجهول تصوري او تصديقي وثمرته ما اشار اليه المصنف
 من انه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر وقيل معرفة التاليفات الصحيحة
 والفاصلة وفضله فوقانه على غيره من العلوم من حيث كونه مأم النفع لانه يبحث
 عن كل علم تصوري او تصديقي وهذا لا يتناهي ان بعض باقي العلوم يتوقف من حيثية
 اخرى ونسبته للعلوم مبينة لها او واضعة ارسط بكسر الهزة وفتح الراء

والسين وضم الطاء وهو اوسطا ليس خلا فالمن توهم انها شخصان واسمها المنطق كما ذكره المص ويسمى ايضا بالميزان وبمقياس العلوم وانما يسمى المنطق لان المنطق في الاصل يطلق على الادراك وعلى القوة العاقلة وعلى النطق الذي هو التلفظ وهذا الفن به يكثر الادراك وينصيب وبه تتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة على النطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه المعاني الثلاثة سمي بذلك واستمداد من العقل وحكمه الجواز على ما ياتي ومساألة القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعارف والاقيسة وما يتعلق بها اخصا من شرح الشيخ الملقى الكبير والصغير مع زيادة للجنان متعلق بمخدوف حال من المبتدأ على طريقة من يجيزه كسيبويه تقدير منسوب كما اشار اليه الشيخ الملقى ومتعلق بقوله بعد نسبه كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذين المتعلق به الذي هو كعقل مجاز او القلب حقيقة لكن بمعنى المظيفة الربانية التي تسمى روحا ونفسا لا بمعنى اللجة الصنوبرية الشكل اى التي شكلها كشكل الصنوبر وهو شجر ينبت في البرية دقيق احد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر فهذه اللجة على هذا الشكل فهي دقيقة احد الطرفين غليظة الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر كما يشاهد ذلك في قلب الدجاجة وغيرها نسبته اى المنطق وقوله كالتخوى كنسبة النخوة كقدر الشيخ الملقى ليتناسب التشبيه والمشتبه به وقوله للسان متعلق بمخدوف حال تقدير منسوب بناء على جعل قوله للجنان متعلق بمخدوف او متعلق بلفظ نسبه المقدربناء على جعل ذلك متعلقا بقوله نسبته وتقدير الملقى على الاول فالمنطق حال كونه منسوبيا للجنان نسبته كنسبة النخوة حال كونه منسوبيا للسان وعلى الثاني فالمنطق نسبته للجنان كنسبة النخوة للسان وهذا اقل تكلفا من الاول ولا يخفى ان التشبيه انما هو في اصل العصمة والمنطق يعصم الجنان عن الخطأ في الفكر والنحو يعصم اللسان عن الخطأ في الكلام كما اشار لذلك بالتفريع فيعصم الخ مفرع على التشبيه المذكور والمراد انه يعصم عن مراعاته وملاحظته فهو العاصم لكن بشرط المراعاة كما قاله بعض المحققين وهو اوجه مما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة والعصمة ههنا بمعناها اللغوية وهو مطلق الحفظ لا بمعناها الشرعية وهو الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم وهي هذا المعنى مختصة بالانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام دون الاولياء فانهم محفوظون لا معصومون ولهذا

مقصود لا فائدة من هذا التفريع
في قوله كقدر الشيخ الملقى

لا يجوز سؤال العصبة كأن يقال اللهم اعصمني من المعاصي والهم اني استلك
العصبة اذا اريد المعنى الشرعي بخلاف ما اذا اريد المعنى اللغوي وقوله الأفكار
جمع فكهو هو كما تقدم حركة النفس في المعقولات لغة وترتيباً من معلومات
ليتوصل بها الى امر مجهول اصطلاحاً وقوله عن غم الخطا متعلق بقوله يعصم
والغنى الضالول وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد او عن سهو
والخطا الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقاً فنية ثلاثة اقوال
حكاها صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة الغنى اليه من اضافة العام للخاص كما
في شجر اراك وهي المسماة عندهم بالاضافة التي للبيان واما على الاخير فهي من اضافة
احد المترادفين للآخر فسقط ما لبعضهم هنا وعن دقيق الفهم الخ الواد اخله على
قوله يكشف والاضافة في قوله دقيق الفهم من اضافة الصفة للوصف والفهم
بمعنى المفهوم والتقدير ويكشف الغطاء عن المفهوم الدقيق وفي كلامه استعاراً بالكناية
وتجسلاً لانه قد شبه دقيق الفهم بشئ مغطى تشبيهاً مضمراً في النفس وحذف اسم
المشبه به واثبت شيئاً من لوازمه تجسلاً وهو الغطاء والكشف ترشيع ان كان
حقيقة في الحسيات فقط كما مر ولا يخفى ان الغطاء بكسر الغين المعجمة الستر بكسر
السين المهملة وايماء بقومها فالمصدر فهناك الخ الفاء لا فصاح عن شرط محذوف
والتقدير اذا ارد هذا الفن لما علمت من ان ثمرته كذا وكذا فهناك الخ وهما ك اسم
فعل بمعنى خذ كما ذكر ابن مالك في التسهيل وذكر الزبيدي انها حرف تنبيه وزاد
الجوهري انها حرف نحرارية كذا يؤخذ مما نقله الشيخ المتوفى عن المكودي
وظاهره ان هاء التثنية ما اسم فعل او حرف تنبيه او حرف نحرار وهو اخذ و
ثانيهما وهو الواحج ان هاء فقط اسم الفعل او حرف التنبيه او حرف الزجر واما
الكاف فخرف خطاب كما اخبره بعض المحققين من اصوله يحتمل ان من بيانية
ويحتمل انها بتعريفية وعلى الاول فالمبين القواعد المذكورة بعد على ما ذهب
اليه غير الرضى من جواز تقدير البيان على المبين او شئ محذوف على ما ذهب
اليه الرضى من منع ذلك والتقدير فهناك شئ من اصوله وعليه فقواعد بدل
من شئ او عطف بيان والاضافة في قوله اصوله يحتمل ان تكون بيانية ويحتمل
ان تكون على معنى من التعريفية ويحصل من هذا ان في من مع الاضافة احتمالان
اربعة الاول كونها بيانيتين والثاني كونها بتعريفيتين والثالث كون
من بيانية والاضافة بتعريفية والرابع العكس والمعنى على الاول فخذ
قواعده هي اصول هي هو واورد عليه انه يقتضي انه لم يترك شيئاً من اصول

اي
الاضافة
في قوله
دقيق الفهم
من اضافة
الصفة
للمفهوم
والفهم
بمعنى
المفهوم
والتقدير
ويكشف
الغطاء
عن المفهوم
الدقيق
وفي كلامه
استعاراً
بالكناية
وتجسلاً
لانه قد
شبه دقيق
الفهم
بشئ مغطى
تشبيهاً
مضمراً
في النفس
وحذف اسم
المشبه به
واثبت شيئاً
من لوازمه
تجسلاً
وهو الغطاء
والكشف
ترشيع ان
كان حقيقة
في الحسيات
فقط كما
مر ولا يخفى
ان الغطاء
بكسر الغين
المعجمة
الستر بكسر
السين
المهملة
وايماء
بقومها
فالمصدر
فهناك الخ
الفاء لا
فصاح عن
شرط
محذوف
والتقدير
اذا ارد
هذا الفن
لما علمت
من ان ثمرته
كذا وكذا
فهناك الخ
وهما ك اسم
فعل بمعنى
خذ كما ذكر
ابن مالك
في التسهيل
وذكر الزبيدي
انها حرف
تنبيه وزاد
الجوهري
انها حرف
نحرارية
كذا يؤخذ
مما نقله
الشيخ المتوفى
عن المكودي
وظاهره
ان هاء
التثنية ما
اسم فعل
او حرف
تنبيه او
حرف نحرار
وهو اخذ
و
ثانيهما
وهو الواحج
ان هاء
فقط اسم
الفعل او
حرف التنبيه
او حرف
الزجر واما
الكاف
فخرف
خطاب كما
اخبره
بعض
المحققين
من اصوله
يحتمل ان
من بيانية
ويحتمل
انها
بتعريفية
وعلى
الاول
فالمبين
القواعد
المذكورة
بعد على
ما ذهب
اليه غير
الرضى من
جواز
تقدير
البيان
على
المبين
او شئ
محذوف
على ما
ذهب
اليه الرضى
من منع
ذلك
والتقدير
فهناك
شئ من
اصوله
وعليه
فقواعد
بدل
من شئ
او عطف
بيان
والاضافة
في قوله
اصوله
يحتمل ان
تكون
بيانية
ويحتمل
ان تكون
على معنى
من
التعريفية
ويحصل
من هذا
ان في
من مع
الاضافة
احتمالان
اربعة
الاول
كونها
بيانيتين
والثاني
كونها
بتعريفيتين
والثالث
كون
من
بيانية
والاضافة
بتعريفية
والرابع
العكس
والمعنى
على
الاول
فخذ
قواعده
هي اصول
هي هو
واورد
عليه انه
يقتضي
انه لم
يترك
شيئاً من
اصول

المنطق بل ذكر جميعها في هذا النظم وليس كذلك واجب بانها كانت هذه
القواعد غالب مهمات الفن وسببها تحقيق القدرة على ادراك ما تركه كانت
كانها جميع اصوله وعلى الثاني فقد قواعد وتلك القواعد بعض اصوله
وتلك الاصول بعضها وعلى الثالث فقد قواعد هي اصوله وتلك الاصول
بعضه وعلى الرابع فقد قواعد وتلك القواعد بعض اصوله هي هو ومحل كون
الاضافة في قوله اصوله بيانية ان كان المنطق يطلق على الفروع الجزئية كما
يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابط الاضافة البيانية وهو ان يكون
بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجتمعان في مادة
وينفرد كل منهما في مادة اخرى كما في قولهم خاتم حديد فان كان لا يطلق الا
على المسائل الكلية كانت الاضافة للبيان لانه قد وجد ضابطها وهو ان
يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص بطلاق بحيث يجتمعان في مادة
وينفرد احدهما فقط في مادة اخرى كما في قولهم شجر اراك وهذا على ما هو التحقيق
من التقارير بين الاضافة البيانية والتي للبيان وقيل لا فرق بينهما واعلم ان
الاصول جمع اصل وهو القاعدة والضابط والقانون الفاظ مترادفة على
معنى واحد وهو قضية كلية يتعرف منها احكام جزئية موضوعها كقولهم
الفاعل مرفوع فهو موضوع هذه القضية الفاعل وجزئياته زيد من قام زيد
وعمر ومن جاء عمرو ويكر من نام بكر ونحوها واحكامها بئو الرفع وكيفية تعرف
احكامها من القضية الكلية ان تجعل الجزئيات الذي تريد معرفة حكمه موضوعا
وتجعل موضوع القضية الكلية محمولا وتجعل القضية المركبة منها صغرى ثم
تجعل القضية الكلية كبرى فاذا اركبتهما قياسا خرجت النتيجة ناطقة بحكم
ذلك الجزئيات فاذا قلت في المثال المذكور زيد فاعل وكل فاعل مرفوع خرجت
النتيجة قائله زيد مرفوع وقولهم في هذا الفن كل كلى مقول على كثيرين
مختلفين بالحقيقة جنس فهو موضوع هذه القضية الكلية المذكور وخرئاً
حيوان وجسم وجوهر ونحوها من الاجناس واحكامها كونها اجناساً
وقد عرفت كيفية تعرف احكامها منها فاذا قلت الحيوان كلى مقول على
كثيرين مختلفين بالحقيقة وكل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
جنس خرجت النتيجة قائله الحيوان جنس وعلى هذا القياس قواعد افعال
بلا اسم الفعل والقواعد جمع قاعده وتقدم تعريفها فتنه بتجمع الخ
المتبادران الضمير راجع للقواعد ويحتمل انه للمخاطب اولا في قوله فهناك

حيث قال يحتمل انه الالفاظ فقط او النقوش فقط او المعاني فقط او اثنان من
 هذه الثلاثة او مجموع الثلاثة والخيار الاول لكن بعيد ما لاحظته المعاني كما علمت
 بالسلم مفعول ثان تسمى وادخل الباء عليه لانه يجوز تعديده اليه بها كما يجوز
 تعديده اليه بنفسه تقول سميت ابني محمد وسميته محمدا والسلم حقيقة فيما يتوصل
 به الى على اذا كان ذلك الامر محسوسا بحاسة البصر والاكاذيب مجازا بلا استعارة
 القصرية كما هنا لكن جعله هنا مجازا بقطع النظر عن العلية والا فهو حقيقة
 لوضعه على هذا المتن بطريق النقل لا كما قيل من انه صار حقيقة عرفية فيه فهو
 من الاعلام المنقولة وهي حقائق واعلم ان اسماء الكتب ومثلها اسماء التراجم
 من قبيل علم الشخص لان المسمى بها الذي هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
 المخصوصة لشخص معين ولا ننظر لتعدد بتعدد المحل لانه انما ينشأ عن التدقيق
 اقلسي وهو غير معتبر عندنا باب القرينة كما حققه العصامي في شرح رسالته
 الوضع بخلاف اسماء العلوم فانها من قبيل علم الجنس على المشهور لكن اختار
 بعض المحققين انها من قبيل علم الشخص ايضا لان المسمى بها الذي هو الاحكام
 المخصوصة لشخص معين ولا ننظر لتعدد بتعدد المحل كما ذكرنا فيهم الموقوف بتقدير
 الرأى على الواو وتأخير النون عنها كما اشتهر لكن المروي عن المصنف الموقوف بتقدير
 النون على الواو وتأخير الرأى عنها وهما وان كانا بمعنى واحد وهو الميزان المخرق
 لكن ثانيهما اولى لكونه هو الرواية ولكونه حسنا عذبا بسبب قرابته وعدم
 جريانه على الالسنه بخلاف اولها وقد استشهد بعضهم على الاول بقول الشاعر
 حين سئل هل خط الملك احسن او خط ابن مقلة بعد ان رأى الخطين
 يخطط مولا نا خطوط ابن مقلة وينظم انظم الآلى في السلك فهذا عليه رونق
 الخط وحده وهذا عليه رونق الخط والمثل ورد ذلك الاستشهاد بان المروي عن
 الشاعر يروق بتقدير النون على الواو وتأخير الرأى عنها لا بتقدير الرأى على الواو
 وتأخير النون عنها كما زعم المستشهد يروق في الحزمنا نقل استئنا فابيائنا
 فكان سائلا قال له ما وجه تسميته بالسلم فقال يروق في الحزمنا والضمير يرجع للمؤلف
 الذي رجح اليه الضمير في قوله سميته وكذلك الضمير في قوله وان يكون خالصا
 الحزم كما يؤخذ من الشرح الصغير للشيخ المتوفى ويصم رجوع ذلك للسلم المتقدم
 كما ذكره في المشرح الكبير لكن يتعين ان يراد به المسمى بالاسم كما هو المراد به فيما
 سبق فيكون فيه استخدام لكن الاول اولى كما لا يخفى وقوله سماء علم المنطق اي علم
 المنطق الشبيه بالسماء في العلو فاضافة سماها بعده من اضافة الشبيه للشبيه

لا يقال يلزم على كلام المص توجيل الشيء الى نفسه لان هذا المؤلف بعض المنطق
وقد جعله موقفا لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض لانا نقول لا ينبغي
ان هذا المؤلف الفاظ لا معان فلا يلزم ما ذكره على تسليم انه معان فالمراد
ان يرق به لما عدا من علم المنطق للجمعية الشاملة لهذا ويصح ان يكون في كلامه
استعارة قصر بحية او مكنية فعلى الاولى يكون قد شبه المسائل الصعبة من
علم المنطق بمعنى السماء بجامع عسر التناول في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه
وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالتم بجامع الاقتران بكل تشبيه مضمر
في النفس حذف اسم المشبه به واثبت له شيئا من لوازمه وهو السماء اما باقيا
على معناه الحقيقي واستعار المسائل الصعبة وعلى كل من هذه الأوجه الاربعة
يكون قوله يرق به ترشحا فليتا مل والله ارجو اللفظ الشريف منصوب
على التعظيم هكذا الادب ولا يقال انه منصوب على المفعولية مع انه الواقع
لما فيه من الاخلاق بالادب وانما قدمة لا فائدة للحصر فكانه قال وارجو
الله لا غيره والرجاء بالمذكور جوعلى وزن الضرب والرجاء على وزن
السعادة معناه الامل مع الاخذ في الاسباب بخلاف الطمع فانه الامل وان لم يكن
مع الاخذ في الاسباب فكل رجاء طمع ولا عكس وقد يخص الطمع بما لم يكن مع اخذ
في الاسباب فيكون مباينا للرجاء وقد يطلق على الخوف ومنه قوله تعالى
وارجوا اليوم الاخرى خافوا وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا اي تخافون
عظمة الله تعالى واما بالقصر فهو الناحية كما في المختار ان يكون خالصا
اي من المكدرات التي تحبط العمل بحسب الظهور والشهرة والمجدة وحيث كان
المراد ما ذكر صدق ذلك بكل من المراتب الثلاثة التي ذكروها للعبادة الخالية
من الحرمة وهي ان تقبذ الله تعالى طالبا للشواب وهاديا من العقاب وهكذا
ادناها وان تقبذ للشرف بعبادته والنسبة اليه وهذه اعلى من التي قبلها
وان تقبذ تعالى لكونه الملك وانت عبده وهذه اعلاها كما ذكره المناوي واما
ان كان المراد ان يكون خالصا من موانع الكمال الاعلى كان من المرتبة الاخيرة
عينا فليتا مل لوجهه الكريم اعلم انه اذا ورد في كتابا وسنة ما يوم انه
تعالى له وجه او يد او نحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره وهذا
محل وفاق من السلف والخلف غاية الامر انهم اختلفوا في تعيين المعنى المراد
فالسلف لا يعينونه بل يفوضونه اليه تعالى فيقولون في نحو قوله تعالى وسيق
وجه ربك وقوله تعالى يده الله فوق ايديهم ليس له تعالى وجه كوجهنا

ولا يدكيد نا ولا يعلم المراد من ذلك الا الله تعالى والخلف يعينونه فيقولون
 فيما ذكر ليس له وجه كوجهنا ولا يدكيد نا والمراد من الوجه الذوات من اليد القدرة
 وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة وكل نص او هم التثنية اوله او فوض
 وقد تم ترتيبها كما يؤخذ من شرحها الشيخ عبد السلام وان كان المتبادر من
 البيت المذكور خلافه ليس قاله **بطلان القائل** اصل على إحدى شفتي
 البعير ونحوه الناقصة عن اختها كما يستفاد من المختار ثم اطلق على الناقصة مجازا
 مرسلاتما بمرتبة وهو الاقرب او مرتبتين او مجازا بالاستعارة وبيان ذلك
 انه اذا لوحظ ان العلاقة الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الاصل الى المطلق
 الناقص واستعمل في الناقص المعنوي كونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز
 مرسل بمرتبة وان لوحظ ان العلاقة ما ذكر ونقل عن المعنى الاصل الى مطلق
 الناقص ثم نقل منه الى الناقص المعنوي فهو مجاز مرسل بمرتبتين واذا
 لوحظ ان العلاقة التشابهة كان مجازا بالاستعارة ثم ان كان المراد ان لا يكون
 ناقصا بسبب قصد الظهور والمجدة ونحو ذلك كان ما ذكرنا تأكيد القول وان
 يكون خالصا لوجهه الكريم وان كان المراد ان لا يكون ناقصا في النقص بحيث يكون
 مطروحا في زوايا الاممال لا ينقص به كان قوله وان يكون ناقصا في توضيحا
 لذلك وان كان المراد ان لا يكون ناقصا حسابا بحيث لا يتم بان يعوق عائق
 عراكه كان ذلك مغايرا لما قبله وما بعده لكن فيه نوع قصور فليعلم
 وان يكون المحرر معطوف على قوله وان يكون خالصا في قوله نافعا للمبتدى اي
 بطريق الاصل في وضعه فلا ينافي ان يكون نافعا لغير المبتدى من المستوفى المستوفى
 ايضا بمرجعة ونحوها ولا يخفى ان الجار والمجرور متعلق بقوله نافعا ولا ينافي في ذلك
 جعلهم الامم زائدة لتقوية العامل الذي هو نافعا للضعف بالفرعية عن الفعل
 في العمل لان زيادتها غير محضة فلما لم تكن زيادة محضة جوزوا تعلقها كما هو
 مصرح به في محله والمراد من المبتدى هنا الاتخذ في صفار العلم وقد اجاب
 الله دعاء المؤلف بذلك كما هو مشاهد فانه كان مجاب الدعوة كما نقله
 بعضهم عن العلامة اليوسفي رضي الله عنهم اجمعين به الى المطول لا يهتدى ذكر
 هذا بعد ما قبله من ذكر اللزوم بعد اللزوم او تخصيص بعد تعميم لان النفع اعم
 من ان يكون بذلك او بغيره **فصل** هو في اللغة الحاجر بين الشيئين
 وفي الاصطلاح اللفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كاسماء التراجيم
 كما علم مما مر وقوله في جواز الاشتغال به اي في ذلك والظرفية ح من ظرفية

وإن كان
 المقول
 في قوله
 لا يكون
 ناقصا
 في النقص
 بحيث
 يكون
 مطروحا
 في زوايا
 الاممال
 لا ينقص
 به كان
 قوله
 وان يكون
 ناقصا
 في توضيحا

فإن كان
 المقول
 في قوله
 لا يكون
 ناقصا
 في النقص
 بحيث
 يكون
 مطروحا
 في زوايا
 الاممال
 لا ينقص
 به كان
 قوله
 وان يكون
 ناقصا
 في توضيحا

الخاص في العام لان الفصل خاص بالالفاظ التي ذكرها المص والبال عام لها
 وللالفاظ التي ذكرها غيره ويحتمل غير ذلك فان قيل كما ذكر للمص القول بجواز
 الاستغال به ذكر القول بتجريمه والقول بانبعائه في الترجمة قصورا واجب
 بانه من باب الترجمة لشيء والزيادة عليه وذلك غير معيب عندهم او ان الترجمة
 حذفا والتقدير في جواز الاستغال به وتحريمه وانبعائه كما اشار له الشيخ الملقب
 في الشرح الكبير واعلم ان علم المنطق قسمان احدهما ما هو خال عن ضلالا
 الفلاسفة المتكفرة وغيرها كما لمذكور في هذا المتن ومختصر السنوسي
 وايساغوجي ومختصر ابن عرفة وثانيهما الكافي والخوجي والسعد وغيرهم
 من المتأخرين وهذا القسم لا خلاف في جواز الاستغال به بل هو فرض كفاية على
 اهل كل قديم لانه يتوقف عليه رد الشكوك في علم الكلام وهو فرض كفاية وما
 يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ومحل ذلك اذا لم يستغفر عنه بخوة
 الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسي في شرح مختصره وابن يعقوب وغيرهما
 ولذلك لم يجز اليه الصحابة والتابعون والائمة المجتهدون واصحابهم وثانيهما
 ما ليس خاليا عن تلك الضلالا كما لمذكور في كتب المتقدمين وهذا القسم هو
 الذي فيه الخلاف اذا تمهد هذا علمت انه يتعين حمل كلام المص على هذا القسم وح
 يرد عليه انه اذا لم يكن في القسم الاول الذي منه ما في هذا النظم خلاف
 وانما الخلاف في القسم الثاني كان ينبغي له ان لا يذكر الخلاف المتعلق بالقسم الثاني
 وانما يذكر حكم القسم الاول واجيب بان المص قصد اولا بيان حكم القسم الاول
 بقرينة ذلك المقصد الى ذكر حكم القسم الثاني فترجم له وبين الخلاف فيه
 ونوقش هذا الجواب بان يترك ما قصده مع انه اهم مما ذكر القم
 الا ان يقال انه ذكره ضمنا لانه يبين ان الاصح جواز القسم الثاني كما مل القم
 مما رس السنة والكتاب بخلاف غيره لعدم الامن عليه من ضلالا الفلاسفة
 ولا يخفى ان هذا يتضمن جواز القسم الاول مطلقا لعدم المحذور المذكور فليتأمل
 والخلف اي الاختلاف فالخلف اسم مصدر بمعنى الاختلاف وقوله في جواز
 الاستغال اي وفي عدمه ففيه اكتفاء والضمير عائد لعلم المنطق بمعنى
 القسم الثاني منه لان كلام المص محمول عليه كما علم مما مر على ثلاثة اقوال
 اي كانه عليها من كينونة المتعلق على المتعلق لما هو ظاهر من ان الخلف معنى الاختلاف
 متعلق بالاقتوال الثلاثة ويتعين قراءة ثلاثة بالتسوية وح يكون قوله اقوال
 بدلا من ثلاثة ولا يجوز ترك التسوية على ان يدخل في البيت الشكل الذي هو

هذا
 هو
 المقصود
 من
 قوله
 في جواز
 القسم الثاني
 كما مل القم

اجتماع الجنين والكف والاول هو سقوط الثاني الساكن والثاني هو سقوط السابع
 الساكن لان ذلك انما يكون في مستفيع لن ذى الوتد المفروق لاني مستفيع لن
 ذى الوتد المجموع كما هو في بحر الرجز الذي منه هذا النظم فلا يدخله الشكل كما
 هو مقرر في محله فابن الصلاح الخاى ذا الردت بيان ذلك فابن الصلاح الخا
 وهو حافظ الفقيه الورع الزاهد العارف بالتفسير والاصول والنواحي
 الاصل نزيل دمشق تقي الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن نفعه على
 والده الصلاح شيخ بلده في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسائة
 افاده المتلوي في كبره مع زيادة من شرح النخبة والنواوي هو الامام المشهور
 عجي الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة وهو منسوب الى نوى قرية
 من قرى الشام من عمل دمشق فاقاله سيدي سعيد من انما قرية من قرى مصر
 سبق قلم وكان القياس في النسبة اليها نواوي كما يقال في النسبة الى مفتي فتوى
 فقوله النواوي غير قياسي وقال سيدي سعيد ان زيادة الالف في نواوي اما
 لضرورة الوزن او للاشباع كما قالوا السخاوي في النسبة الى سخاوقذاقته
 الشيخ المتلوي في كبره بان الاشباع سماعي لا قياسي ولا لا شبت كل
 حركة وبان هذا ليس من ضرورة الشعر اى ليس من ضرورة القياسية بمعنى
 انه ليس من الامور التي يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف مالا
 ينصرف ومنع صرف ما ينصرف ومذا المقصور وقصر المدود وان كان من ضرورة السماعية
 بمعنى انه من الامور التي لا يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة والى وقع
 في بعض شعار العرب للضرورة شذوذا فهو موقوف على السماع هذا مراده وان
 توقف بعضهم في قوله بان هذا ليس من ضرورة الشعر حيث قال انظر ما ونجته
 ثم قال بل الظاهر انه من ضرورة الشعراء فلينا مل حرمنا اى حرما الاشتغال
 به وهو فقهما على ذلك كثير من العلماء قال بعضهم ووجه تحريم هؤلاء الاشتغال
 انه يشغل به اليهود والنصارى وانه يلزم هذا القائل تحريم الطب
 والنحويل والاكل والشرب وغيره لا اشتغال اليهود والنصارى بذلك
 فلا حسن ان يقال وجه تحريمهم الاشتغال به انه حيث كان مخلوطا بغيره لا
 الغلاسة يخشى على الشخص اذا اشتغل به ان يتمكن من قلبه بعض العقائد
 الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة كذا يؤخذ من كلام الشيخ المتلوي وقد يرد عليه
 ان هذا الوجه لا يظهر فمن كان كاملا القرينة مما درس السنة والكتاب وقد
 يجاب بانهم التزموا ذلك حتى بالنسبة لمن كان كذلك وان لم يظهر فيه ما ذكر

سند الباب ورداء للفلسفة فليراجع وقال قوم هم الغزالي ومن تبعه كما يعلم
 من شرح المص وقوله ينبغي ان يعلم طرق فيه الشيخ المتوفى احتمالين الوجوب
 والذب حيث قال وقوله ينبغي محتمل ان يكون بمعنى يجب كفاية ومحتمل ان يكون
 بمعنى يستحب لكن المص جزم بمحمله على الاستحباب حيث قال واستحسنه الغزالي
 ومن تبعه وفي كلام بعضهم اللفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب كما في الوجوب
 وايضا في كلام ابن يعقوب ان الغزالي لم يجعله من فروض الكفاية واما ما قاله
 من ان لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحتمل على ان المراد انه لا يوثق بعلمه
 الوثوق التام وهو محتمل ايضا على من لم يستغن عنه بحودة الذهن وصحة الطبع
 كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وما يروى من انه رجع الى تقريره فلم يثبت مخلصا
 من كلام بعض المحققين والقولة المشهورة اى بسبب كثرة قائلتها وقوله
 الصحيحة اى بسبب قوة دليلها فان قيل هذا يقتضي ان كلام من القولين
 السابقين غير مشهور وليس كذلك احيى بان الذى اخصت به هذه القولة
 مجموع الوصفين المذكورين فلا ينافى في شهرة القولين الاولين ايضا كثرة قائلتها
 جوازها لك من المعلوم ان الجواز كون الشئ بحيث يستوى نسبتا للفعل والترك
 اليه وهو بهذا المعنى لا يلائم قوله ليهتدى به الى الصواب لانه يقتضي ان نسبة
 الفعل اليه ارجح ولذلك قال بعضهم ما معناه انه اراد بالجواز هنا كونه مأذونا
 فيه شرعا وحيث يكون محتملا للوجوب والذب ومعلوم ان محله ما لم يستغن عنه
 كما تقدم كما مل القريحة اى الشخص كمال القريحة واعلم ان القريحة في كل
 اول مستنبط من الماء نقلت الى اول مستنبط من العلم او الى المستنبط منه
 مطلقا اى وان لم يكن اول اما بالاستعارة او المجاز المرسل ثم نقلت للعقل
 اما بالاستعارة او المجاز المرسل ويحصل من هذا انه محتمل ان يكون القرح ان
 المذكور من المجاز بالاستعارة وان يكون من المجاز المرسل وان يكون الاول من المجاز
 بالاستعارة والثاني من المجاز المرسل وان يكون الاول من المجاز المرسل والثاني
 من المجاز بالاستعارة وتقرير الاحتمال الاول ان يقال شبه اول مستنبط من
 العلم والمستنبط منه مطلقا بول مستنبط من الماء بجامع الحياة في كل وان كانت
 الحياة في المشبه الروح والمشبه به الجسم واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة
 للمشبه ثم شبه العقل بالمعنى لنقول اليه بتزيله منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة
 للمعنى المجوز اليه بعد بجامع الانتفاع والاشهاد بكل واستعير لفظ المشبه به وهو
 لفظ القريحة للمشبه وتقرير الاحتمال الثاني ان يقال نقل لفظ القريحة من اول

والقول المشهور في القريحة
 ان الجواز كونه مأذونا
 فيه شرعا

لكن المختار انه يحذف بعض الاصولين بانه ادراك النسبة التصديقية
وليس مرادها وانما المراد به مطلق الادراك بدليل التقسيم الذي واختر
بقوله الحادث عن علمه تعالى اشعاراً بانه لا يتصف بكونه تصوراً او تصديقا
ولا بكونه نظرياً او ضرورياً لان كلا من المقصور والتصديق مفسر بالادراك
وهو وصول النفس الى تمام المعنى وذلك من خواص الاجسام ففي وصفه تعالى
بذلك ايها ان له تعالى جسماً ونفساً تنطبق فيها صورة المعلومات وهذا يستغ
اطلاق ذلك ولوارده به معنى صحيح كان يراد بالتصديق في حقه تعالى علمه بما
يسمى العلم به بالنسبة اليها تصوراً وهو المفرد كزيد والتصديق في حقه
تعالى علمه بما يسمى علم به بالنسبة اليها تصديقاً وهو النسبة كنسبة
القيام لزيد ولان النظري مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو
يقضي الخلو لكونه مسبوقاً بالنظر والاستدلال واما الضروري
فهو وان كان معناه اعني ما يحصل عن نظر واستدلال صحيحاً في حقه تعالى
لكن اطلاقه على علمه تعالى فيه ايهاام مقارنته للضرورة لاطلاق ضروري
على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل في حقه تعالى فاقيل لا حاجة
لزيادة المص لهذا القيد لخروج علمه تعالى بلفظ انواع لانه لا انواع له
اجيب بان المص قيد بذلك ليخرج علمه تعالى حتى قول بعض كابراهيم السنة
از علمه تعالى بتعدد بتعدد المعلومات وفيه ان هذا يقتضي ان القائل بذلك
يقول بان تعدد العلم بتعدد المعلومات تعدد بالنوع وليس كذلك بل يقول
بان تعدده بذلك تعدد بالشخص فيما يظهر فالاولى الجواب بان المصنف
اراد الايضاح قراد القيد المذكور تصريحاً بالمقصود لا سيما بالنسبة لمن لم
يعلم عدم تنوع علمه تعالى فليتام ادراك مفرد الخ المراد بادراك المفرد
الادراك الذي لم يتعلق بالنسبة الخارجية على وجه الاذعان بان
يتعلق بنسبة اصلاً وذلك ادراك الموضوع وحده وادراك المحمول وحده
وادراكهما دون النسبة او تعلق بنسبة غير خارجية وذلك ادراك النسبة
الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات في القضية المتو
وعلى وجه النفي في القضية السالبة سواء كانت انشائية او خبرية وادراك
النسبة الاضافية كالنسبة في قولك زيد ابن عمرو وهي بنوة زيد وعمرو
وادراك النسبة التقييدية كالنسبة في قولك حيوان ناطق وهي كونه ثنائي
صفة للاول او تعلق بنسبة خارجية لا على وجه الاذعان بان لم يكن قابلاً

في
نوع
الاجسام
التي
لا
تعد
بالنسبة
لنوعها
بل
بالشخص
فما
يظهر
فالاولى
الجواب
بان
المصنف
اراد
الايضاح
قراد
القيد
المذكور
تصريحاً
بالمقصود
لا سيما
بالنسبة
لمن لم
يعلم
عدم
تنوع
علمه
تعالى
فليتام
ادراك
مفرد
الخ
المراد
بادراك
المفرد
الادراك
الذي
لم
يتعلق
بالنسبة
الخارجية
على
وجه
الاذعان
بان
يتعلق
بنسبة
اصلاً
ذلك
ادراك
الموضوع
وحده
وادراك
المحمول
وحده
وادراكهما
دون
النسبة
او تعلق
بنسبة
غير
خارجية
ذلك
ادراك
النسبة
الكلامية
التي
هي
ثبوت
المحمول
للموضوع
على
وجه
الاثبات
في
القضية
المتو
وعلى
وجه
النفي
في
القضية
السالبة
سواء
كانت
انشائية
او
خبرية
وادراك
النسبة
الاضافية
كالنسبة
في
قولك
زيد
ابن
عمرو
وهي
بنوة
زيد
وعمر
وادراك
النسبة
التقييدية
كالنسبة
في
قولك
حيوان
ناطق
وهي
كونه
ثنائي
صفة
للاول
او تعلق
بنسبة
خارجية
لا على
وجه
الاذعان
بان
لم يكن
قابلاً

ومستلماً لما على ما يأتي في تفسير الازعان فكل ما ذكرنا دخل في تعريف التصور
وقد ابلغ بعضهم صورته الى خمس وعشرين صورة فلتراجع تصور علم اي
علم بالتصور بمعنى انه سمي به ولا يخفى ان التصور بهذا المعنى قسم من العلم واما
بمعنى حصول صورة الشيء في النفس فهو مراد في العلم الشامل للتصور بذلك
المعنى والتصديق فتحصل ان التصور له استعمالان كما قاله في شرح النسبية
اخذها استعماله في المعنى الاخص وهو الذي ذكره للصنف والثاني استعماله
في المعنى الاعم وهو ما تقدم فلا تغفل ودرك نسبة الحد الذي اسم مصد
بمعنى الادراك وقد علمت بما مر ان النسبة الكلامية هي ثبوت المحمول للموضوع على
وجه اثبات او على وجه انفي بخلاف النسبة الخارجية فانها وقوع ذلك الثبوت وعدم وقوعه
وقد تقدم ان ادراك النسبة الكلامية يسمى تصوراً ومن هذا تعلم ان كلام المصاحم على
النسبة الخارجية لان ادراكها هو الذي يسمى تصديقاً وهذا اولى مما صنعوا الشيخ المولى
من حمل كلام المص على النسبة الكلامية مع تقدير مضائق الى ادراك وقوع نسبة لا
ومحل تسمية ادراك هذه النسبة تصديقاً اذا كان على وجه الازعان بحيث يطلق عليه
اسم تسليم والقبول كما قاله الجبصى في شرح التهذيب ونقله عن العنود والسعد
والسيد وهذا ما ارتضاه الشيخ المولى وجعله التحقيق ونقل بس في حاشيته على
الجبصى عن العصام ان الازعان الاعتقاد سواء كان راجحاً وهو الظن او جازعاً
مطابقاً وهو الجهل المركب او مطابقاً بقا راسخاً لا يعرض له الزوال تشكيك المشكك
وهو اليقين او غير راسخ وهو التقليد وفي كلام غير واحد ان الازعان عند
المناطق بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول ووجه كثير من
الاشياخ كذا قال بعض المحققين لكن الذي قاله شيخنا ان المرضي هو الاول فليراجع
وليعرر بتصديق وسمي اي علم بالتصديق بمعنى انه سمي بذلك والمبتدأ من كلام
المص ان التصديق اسم لذلك الادراك وحق وهو مذهب الحكماء وهو الاول
وهو الاعم والوازي الى انه اسم له مع الادراكات الثلاثة قبله اعني ادراك
الموضوع وادراك المحمول وادراك النسبة الكلامية فهي عنده معتبرة
في التصديق على وجه الشطرتين بخلافها على الاول فانها معتبرة فيه على وجه
الشرطية وانما سمي ذلك تصديقاً لان التصديق لغة النسبة الى الصدق
والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس الا واما الكذب فاحتمال
عقل كما صرح به السعد وقدم الاول الخاوي وجوباً صناعاً كما صرح به
المص في شرحه واذا كان كذلك فالأولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الامر

توضيح
في تعريف التصور
بأنه حصول صورة
الشيء في النفس
فله استعمالان
الاول في المعنى
الاخص وهو الذي
ذكره للصنف
الثاني استعماله
في المعنى الاعم
وهو ما تقدم

لنفيد ذلك وان صح قراءته بصيغة الماضي المبني للجهول على ان المعنى ان العلماء
 قدموه والمراد انه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق
 عند الوضع اى في الكتابة او في التعليم او في التعلم او نحو ذلك لانه
 مقدم بالطبع اى وكل ما كان مقدما بالطبع يناسب ان يقدم في الوضع
 ليناسب الوضع بالطبع وهذا احد انواع التقديم الخمسة المنظومة في قلوبهم
 وخمسة انواع التقديم باقى اقرها بيت من الشعر واعترف بتقديم طبعه للزمان
 وعلته اورنية ايضا والتقدم للشرف وقوله وخمسة انواع التقديم يعقل بدرجة
 الهرم وكذا قوله ورتبة ايضا كما لا يخفى على من له المام بفن العروض وضابط
 الاول ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر من غير ان يكون علة فيه
 كالواحد بالنسبة للآخرين وكذلك التصور بالنسبة للتصديق وضابط
 الثالث ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة
 الاصبع بالنسبة لحركة الخاتمة فانها مقدمة عليها وهي علة فيها لكن
 تقدمها عليها انما هو في التقبل ولا فهم في الوجود الخارج متمازنان
 وضابط كل من الثاني والرابع والخامس ظاهر ومثال الثاني تقدم الارب
 على الابن ومثال الرابع تقدم الامام على المأموم وعبر بعضهم عن هذا النوع
 بالتقدم بالمكان ومثل له بذلك ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل
 واعلم ان التصديق انما يتوقف على تصور يناسبه فاذا رايت شيئا من بعد
 صحت ان تحكم عليه بان شاعل فراغ لانه قد وجد التصور الذي يناسبه وهو
 تصور يكون جسيما ولا يتوقف على ان تصور انه انسان او في مثال تقدم
 لو اردت ان تحكم عليه بان متحرك مثلا لم يسع لك ذلك حتى تصور ما ذكر
 افاده الشيخ المولى في شرحه كبير مع زيادة والنظر في الاياك ان الياك
 للوزن وغيره المصم بذلك تعريف كل من النظري والضروري اللذين هما
 قسمان للعلم الشامل لكل من التصور والتصديق فيتحصل من ذلك
 اربعة اقسام كما مر هذا هو الرابع ووراء ثلاثة اقوال احدها ما قاله
 الفخر من ان التصور ضروري وليس له وان التصديق ينقسم الى نظري والى
 ضروري ثانيا ان العلم كله ضروري ثالثا انه نظري افاده الشيخ المولى
 وقد ذكر توجيه هذه الاقوال مع بيان ان الخلاف المنطقي في شرا كبره فليراجع
 (ما يحتاج اى ادراكه احتاج سواء كان ذلك الادراك تصورا او تصديقا
 كما علمت وقوله لنا مثل اى للفكر والنظر لكن لا بالمعنى الاصطلاحي الذي

هذا هو الذي
 في النظر والضروري
 هو ضروري كذا
 الفخر في الضروري
 هي حارس له النظر

النظري هو الذي لا
 من النظر والضروري
 هو ضروري كذا
 الفخر في الضروري
 هي حارس له النظر

هو خصوص ترتيب امرين معلومين ليتوصل بهما الى امر مجهول تصوري
او تصديقي والا كان تعريف النظري غير جامع وتعريف الضروري غير مانع
لعدم شمول الاول لما احتاج الى الاستقراء الذي هو متبع افراد المحكوم عليه
كما في قولهم كل حيوان يحرك فكه الا سفل عند المضغ ولما احتاج الى التمثيل
الذي هو القياس الاصولي كما في قول الامام المشافعي رضي الله عنه النبذة
حرام كالتحريم مع شمول الثاني لذلك ولهذا قال الشيخ الملووي يجب ان يعنىوا
بالنظري في هذا المقام ما هو اعم من القياس ولو احقه اي بان يريدوا به ما
يوصل الى المجهول من تعريف وقياس واستقراء او تمثيل لا ما يخص التعريف ^{والقياس}
كما قد يتوهم من التعبير بالنظري فان المتبادر انه منسوب للنظر الاصطلاحي
فقط وليس كذلك بل هو منسوب للنظر بمعنى الاصطلاح وما الحق ببعض
انواعه من الاستقراء والتمثيل فليتأمل (وعكسه اي عكس النظري والمراد
بالعكس هنا المعنى اللغوي الذي هو مطلق الخالف لا المعنى الاصطلاحي الذي
هو قلب جزء القضية كما سيأتي فالضروري هو ما لا يحتاج لتأمل اي
نظروا فكمز بالمعنى المتقدم ولا يخفى انه يدخل في تعريف الضروري بما
ذكر القضايا بالاوليات والحدسيات والتجربيات اما الاولى فهي
القضايا التي لا يتوقف التصديق بها على شئ اضلا بل تصديق النفس
بها من اول وهلة اعني بمجرد الالتفات اليها ولذلك نسبته الى الاول
كقولهم الكل اعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين واما الثانية فهي
التي يتوقف التصديق بها على حدس وتجنين كقولهم نور القمر مستفاد
من نور الشمس واما الثالثة فهي التي يتوقف التصديق بها على التجربة
كقولهم المتقون يامسهم لذة الصبر التي هي احد الطبائع الاربع وانما دخلت
هذه والتي قبلها في تعريف الضروري لان كلا منهما وان توقف في حدس او
تجربة لم يتوقف على تأمل وعلى نظر هو الضروري ويراد في البديهي
على القول بان ما لا يحتاج الى نظر واستدلال واما على القول بان ما لا يحتاج
لشئ اضلا فيكون اخص منه لا تغاير الضروري على هذا بالحدسيات
والتجربيات لتوقفها على الحدس والتجربة واعلم ان الضروري كما يستعمل
في مقابلة النظري ويفسر عما ذكر كما هنا يستعمل في مقابلة الاكساب
ويفسر بما لو يكن العبد فيه اكتساب وهو بهذا اخص منه بالمعنى الاول لا نظره
في العلم كاصل بالابصار المقصود ممن كان مغمضا عينيه ففتحهما

فان ضروري على الاول دون الثاني لانه مكتسب للعبد بفتح عينه
افادة المولى في خبره الجلي الى الواضح وهو وصف كاشف للنظر
وما به الخ اي والذي اوشى توصل به الى تصور الخفا اسم موصو
او نكرة موصوفة وقوله وصل بمعنى توصل صلة او صفة لما وكل من قوله
به وقوله الى تصور متعلق بقوله وصل وهو على صيغة المبني للمفعول
وذلك كقولك في تعريف الانسان حيوان ناطق فانه توصيل به الى
تصور الانسان يدعي بقول شارح اي يسمى بذلك ويسمى
ايضا معرفا وتعريفا والقول بمعنى القول فهو مجاز من سل علا المتعلق
وكذا التعريف بمعنى المعرف به بفتح الراء واسناد الشرح اليه في قولهم
شارح مجاز عقلي من اسناد الشيء الى آتته وكذا اسناد التعريف اليه في
قولهم معرّف بكسر الراء وهذا كله يقطع النظر عن العلية والافلا تجوز اصلا
لان الاعلام المنقولة من باب الحقيقة كما مر ووجه تسمية ذلك قولنا شارحا
انه في الاغلب مركب والقول عندهم يراد في المركب مع كونه يشرح الماهية
اما بالكنه والحقيقة واما بالوجه والاعتبار كما يعلم بما يأتي فليست
اي فليجتهد في البحث عما يحتاج اليه من ذلك او فليست امل ويحتمل على بعد
ان يكون من الابهال المأخوذ من بهله اي خلده مع رايه كما يؤخذ من
القاموس والختار وعليه فالمعنى فليترك المناطقة مع رايهم لا تعترض
عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو شكلة للبيت وما التصديق
اي والذي اوشى توصل به الخ ففيه ما تقدم وذلك كقولك في الاستدلال
على ان العالم حادث العالم متغير وكل متغير حادث فانه توصل به الى التصديق
بنسبة الحد والعالم بحجة يعرف المراد انه يسمى بحجة وانما سمي بذلك
لان من تستد به حج خضيه وعلية عند العقلاء ال فيه للعبد
والمعهود ارباب هذا الفن وهذا يندفع ما قد يقال ان العوام لا يعرفون
ان للوصول للتصديق يسمى بحجة مع انهم عقلاء كذا استفاد من كلام
الشيخ المولى الا انه قال بعد ان فسر العقلاء بابر ارباب هذا الفن وان
في العقلاء الكمال وناقشه بعض المحققين بانه يقتضي ان ارباب غير هذا
الفن ليسوا كاملين في العقل قال وعمومه ظاهر الفساد (انواع)

اي فليجتهد في البحث عما يحتاج اليه من ذلك او فليست امل ويحتمل على بعد
ان يكون من الابهال المأخوذ من بهله اي خلده مع رايه كما يؤخذ من
القاموس والختار وعليه فالمعنى فليترك المناطقة مع رايهم لا تعترض
عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو شكلة للبيت وما التصديق
اي والذي اوشى توصل به الخ ففيه ما تقدم وذلك كقولك في الاستدلال
على ان العالم حادث العالم متغير وكل متغير حادث فانه توصل به الى التصديق
بنسبة الحد والعالم بحجة يعرف المراد انه يسمى بحجة وانما سمي بذلك
لان من تستد به حج خضيه وعلية عند العقلاء ال فيه للعبد
والمعهود ارباب هذا الفن وهذا يندفع ما قد يقال ان العوام لا يعرفون
ان للوصول للتصديق يسمى بحجة مع انهم عقلاء كذا استفاد من كلام
الشيخ المولى الا انه قال بعد ان فسر العقلاء بابر ارباب هذا الفن وان
في العقلاء الكمال وناقشه بعض المحققين بانه يقتضي ان ارباب غير هذا
الفن ليسوا كاملين في العقل قال وعمومه ظاهر الفساد (انواع)

اي فليجتهد في البحث عما يحتاج اليه من ذلك او فليست امل ويحتمل على بعد
ان يكون من الابهال المأخوذ من بهله اي خلده مع رايه كما يؤخذ من
القاموس والختار وعليه فالمعنى فليترك المناطقة مع رايهم لا تعترض
عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو شكلة للبيت وما التصديق
اي والذي اوشى توصل به الخ ففيه ما تقدم وذلك كقولك في الاستدلال
على ان العالم حادث العالم متغير وكل متغير حادث فانه توصل به الى التصديق
بنسبة الحد والعالم بحجة يعرف المراد انه يسمى بحجة وانما سمي بذلك
لان من تستد به حج خضيه وعلية عند العقلاء ال فيه للعبد
والمعهود ارباب هذا الفن وهذا يندفع ما قد يقال ان العوام لا يعرفون
ان للوصول للتصديق يسمى بحجة مع انهم عقلاء كذا استفاد من كلام
الشيخ المولى الا انه قال بعد ان فسر العقلاء بابر ارباب هذا الفن وان
في العقلاء الكمال وناقشه بعض المحققين بانه يقتضي ان ارباب غير هذا
الفن ليسوا كاملين في العقل قال وعمومه ظاهر الفساد (انواع)

الدلالة الوضعية) اعلم ان الدلالة تطلق بالاشتراك على معنيين
احدهما كون امر بحيث يفهم منه امر آخر وان لم يفهم بالفعل والمراد

بالامر الاول الدال وبالثاني المدلول واعترض هذا التعريف كما ذكره
 سيدى سعيد بان الخيالات تختص في التعاريف لانها لاتدل على الحصول
 وانما تدل على القابلية قال بعض المحققين والبحث فيه مجاله وليس
 وجهه ان محل اجتنابها ما لم يكن المدار على القابلية كما هنا ثانيهما
 فمهما مر من امرى فمهم منه بالفعل فهو اخص مما قبله والمراد بالامر
 الاول المدلول وبالثاني الدال على عكس ما قبله والتعبير بالفهم من
 المسامحة التي لا يلتبس بها المقصود كما نقله عبد الحكيم عن السيد قال
 اذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة الامر الدال والفهم صفة الفاهم
 وكانهم ينتموا بهذا التسامح على ان الثمرة المقصودة هي الفهم لا بتصرف
 وينبئ على المعنيين المذكورين ان الامر قبل حصول الفهم بالفعل
 يقال له دال حقيقة على الاول والثاني ولا بد في الدلالة عند اهل هذا
 الفن من اطرافها ولهذا قال السيد الدلالة المعبرة في هذا الفن مكات
 كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة
 فاهل هذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف اصحاب العربية
 والاصول اعلم ان الذي صرح به السعد في شرح التفسير ان المجاز
 يدل على معناه المجازي وهو مخالف لما ذكره الا ان يجعل جريا على اهل
 العربية والاصول كما قاله بعض المحققين هذا والدلالة ستة اقسام
 لانها إما وضعية او عقلية او عادية وعلى كل الدال إما اللفظ او غيره
 فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس والعقلية
 كدلالة اللفظ على وجود لافظه او حياته والعادية كدلالة اخ بفتح
 الحزرة وبالحاء المعجمة على الوجع مطلقا واح بضم الحزرة وفتحها وبالحاء
 المهملة على وجع الصدر ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الانسان
 بالراس الى استغن على معنى نعم والى على معنى لا والعقلية كدلالة تغير
 العالم على حدوثه والعادية كدلالة الحفرة على النجس اى الحياء والصفرة
 على الوجع اى الخوف والمناطقة انما يبحثون عن الاول من هذه الاقسام
 وهو مراد المص وان لم يصرح بالقييد باللفظية لاختاره من قوله ودلالة
 اللفظ الخ فيكون قد حذف هنا قيد اللفظية واثبت فيها يأتى كما انه
 حذف ثم قيد الوضعية واثبت هنا فى كلامه احتياكا ولا يخفى ان
 انواع هذا القسم ثلاثة كما يعلم من استقصاء كلامه والمحصر فيها
 الاول مالم يشتر في الثاني وهو ان اللفظ قرأ شيئا الاصل كما ثم راد ان
 يزيد على ما قرأ ما وجد بخط بعض الرافض على ما شرحه الضرورى وبعبارة

الاحتياك هو ان يذكر
 في الثاني مالم يذكر في
 الاول وان يذكر في
 الاول مالم يشتر في الثاني

جازا اتفاقا من البصريين والكوفيين فهو مردود بنقل غير واحد كالسيوطي
 في جميعها مع الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضا وظاهر ما تقدم اجرا
 الموافقة بين المدلول واللفظ ونؤخذ من كلام ابن يعقوب اجزاؤها
 بين المدلول والموضوع له حيث قال أي وافق وضع اللفظ ومعنى موافقة
 المدلول للموضوع له انه ليس خارجا ولا ناقصا عنه فان قيل انها امتدادان
 لا متغايران حتى يصح ذلك اجيب بانها وان امتدادا تافعا ايراعيا
 اذا الحيوان الناطق باعتبار كونه موضوعا له غيره باعتبار كونه مدلولاً
 ولم يذكر المصنف قيدا التام كما ذكر جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه
 من ايهام اشتراط التركيب في دلالة المطابقة وليس كذلك بل قد
 يكون المدلول فيها غير مركب كالجوهر المفرد وكسواجب الوجود ولهذا لم
 تذكر دلالة المطابقة مستلزما لدلالة التضمن كما انها ليست مستلزما
 لدلالة الالتزام خلافا للفرع حيث قال بان دلالة المطابقة تستلزم دلالة
 الالتزام وعليها بان كل ماهية لها لازما قل كونها غير ما عداها وورد بان
 هذا ليس لازما بيتنا بالمعنى الاخص الذي هو شرط في دلالة الالتزام بل هو
 هو لازم بيتي بالمعنى الاعم ونوقش هذا الرد بان الفرع كثير من المتأخرين لا يقولون
 باشتراط اللازم البتة بالمعنى الاخص بل يكفي باللازم البتة بالمعنى الاعم
 وبهذا يعلم ما في كلام بعضهم هنا واعلم ان قيد الجينية معتبر هنا وكذلك في
 كل من دلالة التضمن والالتزام كما صرح به بعضهم حيث قال في دلالة التضمن
 من حيث انه معناه وفي دلالة التضمن من حيث انه جزء معناه وفي دلالة
 الالتزام من حيث انه لازم معناه والغرض من ذلك انفراد من استفاض كل
 من الدلالة الثلاث بالآخرين فيما اذا فرضنا ان لفظ الشمس مشترك
 بين الجرم وحاد والضوء وحاد والمجموع لانه اذا نظر لوضعه للمجموع
 تكون دلالاته على كل من الجرم وحاد والضوء وحده دلالة تضمن مع انه
 يصدق عليها تعريفه دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه
 بالنظر لوضعه للضوء وحده فيقيد الجينية المذكورة بخبر ما ذكر عن تعريف
 دلالة المطابقة لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من حيث انه معناه
 بل من حيث انه جزء معناه على الاول ومن حيث انه لازم معناه على الثاني ولا يثبت
 اذا نظر لوضعه للجرم وحاد تكون دلالاته عليه دلالة مطابقة مع انه يصدق
 عليها تعريفه دلالة التضمن لان اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لوضعه

ان يفهم الجزء مرتين مرة في ضمن الكل واخرى منفردا او الوجود ان يكذب بوقلة ذلك
 قائل بعضهم لا يتحسن ما ذهب اليه بعض المحققين من ان دلالة التضمن فهم
 الجزء في ضمن الكل ولا شك انه اذا فهم كمنى فهمت اجزائه معه فليس هناك
 الا فهم واحد يسمى بالقياس الى المعنى بتمامه دلالة مطابقة وبالقياس
 الى جزئه دلالة تضمن وليس هناك انتقال من المعنى الى جزئه بخلاف دلالة
 الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من المعنى الى لازمه ضرورة ان اللزوم
 لا يدخل له في الوضع اصلا واجيب عن الوجه الاول بما قاله عبد المحكم من ان
 اتفاقا فهم على تقدم الجزء في الوجود الذهني انما هو من حيث فهم الجزء في ذاته
 وهو لا ينافي بتقدم الكل عليه من حيث فهمه من اللفظ فيكون فهم الجزء من
 اللفظ متاخرا عن فهم الكل منه وان كان الجزء في ذاته متقدما على الكل
 وعن الوجه الثاني لمنع تكذيب الوجود ان فهم الجزء مرتين كما قال بعض المحققين
 فليتامل وما لزوم التزامي ودلالة اللفظ على ما لزم فهمي دلالة التزام
 فهو معطوف لما قبله والمفاء زائدة وهذا اولى مما اشار اليه الشيخ المتوفى
 من ان المفاء واقعة في جواب آقا محمد زائدة والتقدير واما ما لزم الح على ان
 المعنى واما دلالة اللفظ على ما لزم الجزء لانه يصير الكلام عليه مستقلا
 غير متعلق بما قبله فينفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شيء لا على
 لازم ولا لصاح قوله لزم والاضافة في قولهم دلالة التزام من اعنا فـ
 المسبب للسبب وذكر المضمير في قوله فهو التزام رعاية الخبر ان يعقل
 التزم اشار بهذا الى انه يشترط في دلالة الالتزام ان يكون ذلك اللازم لازما
 ذهنيا وهو المسمى باللزم البين بالمعنى الاخص في اصطلاح بعض الناطقة
 وضابطه ان يلزم من تصور اللزوم تصور لازمه سواء كان لازما في الذهن
 والخارج معا كالزوجية بالنسبة للاربعة المتصورة بمفهومها المخصوص
 وهو عدد زوجين او في الذهن فقط كالنسبة للمعنى فانه يلزم
 من تصور المعنى تصور البصر فهو لازم في الذهن وليس لازما في الخارج
 بل مناف وخرج بهذا الشرط اللازم غير البين اي غير الواضح وضابطه
 ان لا يلزم من فهم اللزوم واللازم الجزء باللازم بينهما بل يتوقف على
 المدخل كما محدث اللازم للعالم وكذلك اللازم البين بالمعنى الاعنى
 وضابطه ان يلزم من فهم اللزوم واللازم الجزء باللازم بينهما سواء كان
 لزم من تصور اللزوم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة للاربعة او لم

أقام اللفاظ اللفاظ قسمين الأول مفرد والثاني مركب وخرج بقوله المستعمل
 المراد كذا في المفرد ما لا يدل على جزء معناه كزيد وعمرانه ^١ يدل على الشخص المستعمل
 والثاني ما دل على جزء معناه كزيد في ثم وسياق في المفردات كلام لم يعلق ان شاء الله تعالى
 يلزم كغايرة الانسان للفرس مثلافانه لا يلزم من تصور الانسان تصور
 المغايرة المذكورة لكن اذا فهم انه لسان وفهمت المغايرة المذكورة جزم
 بالزوم بينهما فيحصل ان اللازم ينقسم الى بيتين وغير بيتين والاول ينقسم
 الى لازم بيتين بالمعنى الاختصاص والى لازم بيتين بالمعنى الاعم ووجه تسميتهما
 بذلك ان الاول فرد من الثاني فهو اخص منه وهذا احدى طريقتين
 في التقسيم ثانيتهما وهي غير منافية للاولى ان اللازم ينقسم الى لازم
 في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد والى لازم في الذهن فقط كالبحر
 للمعنى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب وما تقدم من اشتراط
 اللازم للبيتين بالمعنى اخص هو الرابع وذهب الفخر لكثير من المتأخرين
 الى انه يكفي اللازم للبيتين بالمعنى الاعم كما تقدم فصل في مباحث
 الالفاظ اى في المسائل التي يبحث فيها عن الالفاظ من حيث الافراد والتركيب
 وما يلازمها كالكلية والجزئية فالمباحث بمعنى المسائل المذكورة لانها جميع
 تبحث بمعنى مكان البحث وهو في الاصل التفتيش عن باطن الشيء حياثا ثم
 استعمل عرفا في بيان الشيء والكشف عنه فقوله يبحث كذا بمعنى كذا بيان
 والكشف عنه وذلك المكان كناية عن المسائل التي يبحث فيها عنه ويقول
 من حيث ان دفع ما قد يقال كلامه يقتضى ان يبحث كذا لان ليس من حيث
 الالفاظ وليس كذا فتأمل مستعمل الالفاظ الخ اى مستعمل منها
 فالامتناع على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا
 معنى له حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جزء معناه والمفرد ما لا يدل
 جزؤه الا حيث يوجد اى فى تركيب يوجد ذلك فيه ففى جبهة اطلاق
 اما مركب واما مفرد بمعنى انه لا يخرج عنها وهذا مبني على ان القسم ثنائية
 وجعلها بعضهم ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على شئ اصلا ومركب وهو
 ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه
 والحق الاول ودخل تحت المركب المركب الاضافى ككلام زيد والتقييدى كحيوان
 ناطق والاسنادى كزيد قائم وتحت المفرد الاسم والفعل والحرف فاول
 الفاء للافتصاح لانها افضحت عن شرط محذوف في التقدير اذا اردت بيان هذين
 القسمين فاول الخ واول مبتدأ وساع الامتداد به مع كونه متكررا لوقوعه في معرض
 التفصيل كذا قيل وبحث فيه بان قوله فاول الخ ليس مفصلا وانما هو في الفصل
 اية فهو لم يقع في معرض التفصيل والذي وقع في معرض التفصيل انما هو قوله
 والى لازم بيتين بالمعنى الاعم وهو قوله فاول الخ

(١) جزمى كزيد و (٢) جزمى كزيد و (٣) جزمى كزيد و (٤) جزمى كزيد و (٥) جزمى كزيد و (٦) جزمى كزيد و (٧) جزمى كزيد و (٨) جزمى كزيد و (٩) جزمى كزيد و (١٠) جزمى كزيد و (١١) جزمى كزيد و (١٢) جزمى كزيد و (١٣) جزمى كزيد و (١٤) جزمى كزيد و (١٥) جزمى كزيد و (١٦) جزمى كزيد و (١٧) جزمى كزيد و (١٨) جزمى كزيد و (١٩) جزمى كزيد و (٢٠) جزمى كزيد و (٢١) جزمى كزيد و (٢٢) جزمى كزيد و (٢٣) جزمى كزيد و (٢٤) جزمى كزيد و (٢٥) جزمى كزيد و (٢٦) جزمى كزيد و (٢٧) جزمى كزيد و (٢٨) جزمى كزيد و (٢٩) جزمى كزيد و (٣٠) جزمى كزيد و (٣١) جزمى كزيد و (٣٢) جزمى كزيد و (٣٣) جزمى كزيد و (٣٤) جزمى كزيد و (٣٥) جزمى كزيد و (٣٦) جزمى كزيد و (٣٧) جزمى كزيد و (٣٨) جزمى كزيد و (٣٩) جزمى كزيد و (٤٠) جزمى كزيد و (٤١) جزمى كزيد و (٤٢) جزمى كزيد و (٤٣) جزمى كزيد و (٤٤) جزمى كزيد و (٤٥) جزمى كزيد و (٤٦) جزمى كزيد و (٤٧) جزمى كزيد و (٤٨) جزمى كزيد و (٤٩) جزمى كزيد و (٥٠) جزمى كزيد و (٥١) جزمى كزيد و (٥٢) جزمى كزيد و (٥٣) جزمى كزيد و (٥٤) جزمى كزيد و (٥٥) جزمى كزيد و (٥٦) جزمى كزيد و (٥٧) جزمى كزيد و (٥٨) جزمى كزيد و (٥٩) جزمى كزيد و (٦٠) جزمى كزيد و (٦١) جزمى كزيد و (٦٢) جزمى كزيد و (٦٣) جزمى كزيد و (٦٤) جزمى كزيد و (٦٥) جزمى كزيد و (٦٦) جزمى كزيد و (٦٧) جزمى كزيد و (٦٨) جزمى كزيد و (٦٩) جزمى كزيد و (٧٠) جزمى كزيد و (٧١) جزمى كزيد و (٧٢) جزمى كزيد و (٧٣) جزمى كزيد و (٧٤) جزمى كزيد و (٧٥) جزمى كزيد و (٧٦) جزمى كزيد و (٧٧) جزمى كزيد و (٧٨) جزمى كزيد و (٧٩) جزمى كزيد و (٨٠) جزمى كزيد و (٨١) جزمى كزيد و (٨٢) جزمى كزيد و (٨٣) جزمى كزيد و (٨٤) جزمى كزيد و (٨٥) جزمى كزيد و (٨٦) جزمى كزيد و (٨٧) جزمى كزيد و (٨٨) جزمى كزيد و (٨٩) جزمى كزيد و (٩٠) جزمى كزيد و (٩١) جزمى كزيد و (٩٢) جزمى كزيد و (٩٣) جزمى كزيد و (٩٤) جزمى كزيد و (٩٥) جزمى كزيد و (٩٦) جزمى كزيد و (٩٧) جزمى كزيد و (٩٨) جزمى كزيد و (٩٩) جزمى كزيد و (١٠٠) جزمى كزيد

مستعمل اللفاظ واجيب بان المراد بوقوعه في معرض التفصيل وقوعه في مقام
التفصيل وان لم يقع منفصلا نفسه بل وقع عنوانا لاحد اقسام المفصل
على انه يمكن ان يراد بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتقصيلا لكل شيء
فان قيل كان المناسبات للمصنف تقدم تعريف المفرد على تعريف المركب لان المفرد جزء
والمركب كل والجزء سابق على الكل اجيب بان تعريف المركب بالاجاب وتعريف
المفرد بالسلب لا يجاب اشرف من السلب وايضا لا يتصور سلب شيء الا
بعد تعقله وبعضهم قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظر السبق لعدم
الوجود والنكبات لا تراهم ما دل جزؤه الخاى الذي ولغظاد الخفا
موصولة او موصوفة فيخرج بقوله ما دل جزؤه ما ليس كذلك بان لم يكن له
جزء اصلا كياه الجز ولا له اوله جزء لكن لا يدل كزيد واعتراض على المصنف
بان هذا التعريف يثير مانع لشمول نحو عبد الله والحيوان الناطق وحجة الاسلام
علما مع قصد الواضع في الاخير ان المسمى حجة في الدين واجيب بان المراد ما دل جزؤه
دلالة مقصودة بالاصالة ولا كذلك الدلالة فيما ذكر لانها في ما بعد الاخير غير
مقصودة وفي الاخير غير مقصودة بالاصالة بل بالسمع واجاب السمع المسمى
بان ما بعد الاخير لا يدل جزؤه حال العملية فهو خارج بقوله دل جزؤه واما ما
ينوهم من دلالة فانما هو قبل العملية واختار ان الاخير مركب لا مفرد فلا يصح
اخراجها لوجوب ادخالها واختار بعض المحققين انه مفرد باعتبار قصد
الواضع المعنى العلى ومركب باعتبار قصده المعنى التركيبي فليتامل على
جزء معناه بضم الزاى كما قرئ به في السبع وهذا يتم للتعريف بعكس
ما تلاه يعنى ان المركب ملتبس بعكس ما تلاه اى بعكس المفرد الذى اوبعكس
مفرد تلاه والضمير المستتر في تلاه يرجع لما والضمير المقدر المنصوب يرجع
للمركب هذا هو الاقرب لما هو الواقع من تتبعية المفرد للمركب واما
ما يصرح به كلام المصنف في شرحه من ان الضمير المستتر يرجع للمركب والضمير
المقدر المنصوب يرجع للمفرد فهو محووث فيه بان الذى تلاه انما هو المفرد
لا المركب وبانه لو كان كذلك لولا ابراز الضمير لجرى ان الصلة او الصفة على غير
ما هي له مع خوف اللبس واجيب بان اراد بالتلا اتصال مجاز امر سلا لتلافة
اللزوم وبان اللبس هنا غير مضر لصحة انصاف كل من المفرد والمركب بالتلا
بهذا المعنى لكن قد يعر على صدر الجواب ان المصنف نفسه فسرتلا بفتح الا ان يقال
اراد بفتح الفصل ولا يخفى ان المراد باللعكس معناه الغوى وانما كان المركب

ملتبساً بعكس ما تلامه الذي هو المفرد لانهم قد عرفوا المفرد بأنه ما لا يدل على جزءه
على جزء معناه وقد عرفوا المركب بأنه ما يدل على جزء معناه ولا ريب انه
عكس ذلك لا يقال يرد على تعريف المفرد بما ذكر ان الزاى من زيد قائم مثلاً
لا يدل على جزء معناه فيلزم ان يكون مفرداً لا ما نقول المراد بالجزء في قولنا
ما يدل على الجزء القريب ولا كذلك الزاى من زيد قائم مثلاً فانها جزء بعيد
لأنها انما كانت جزءاً بواسطة أنها جزء من زيد وهو جزء من ذلك والفاصلة
ان جزء جزء الشيء جزء لذلك الشيء هذا ومن نكر الجزء بان قال لا يدل جزء منه
الجزء لا يرد عليه ذلك لان النكرة في سياق النفي تميم فيخرج نحو المركب المذكور
لان بعض اجزائه يدل فليست مل وهو على قسمين ظاهر ان ينقسم
الى القسمين المذكورين جار في المفرد الشامل للفعل والحرف وليس كذلك
فيخصص المقسم بالاسم وعن السنوسي ان الفعل كلى ابد الوقوع محمولاً ولا
يجعل الاكلى وظاهره ايضا ان المركب لا ينقسم الى هذين القسمين حيث خضع لقسمة
اليهما بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم اليهما كما للمفرد والمركب كلى يكون تاليف
والجزء كى كراس زيد يجعل الاضافة للعهد ولهذا قال بعضهم تخصيص المفرد
بالذكر ليس لاحتراز عن المركب بل لان الكلام هنا توطئة للكليات الخمس
وهي مفردات وهذا التقسيم انما هو باعتبار كلية المعنى وجزئية لانه كما هو
الذى يتصف بالكلية والجزئية حقيقة واما وصف اللفظ بها فهو بوجه
من وصف الدال بما للدلول كما ان التركيب والافراد وصف اللفظ حقيقة
واما وصف المعنى بها فهو مجاز من وصف المدلول بما للدال فامل
اغنى المفرد هذا المقام ليس للعناية لانه لا يوفى بها الا اذا كان هناك خفاء
وما هنا ليس كذلك لان رجوع الضمير لما تلامه الذي هو المفرد معلوم من
قاعدة ان الضمير يرجع لا قرب مذکور كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين
وقد يقال لما كان قد يتوهم ان الضمير عما تد للمركب لانه هو المحدث عنه
في قوله فاقول الخ الى المقصود بالعناية لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار
كلى او جزئى باسقاط الهزة بعد نقل حركتها للساكن قبلها الذى
هو التنوين ومنع صرف جزئى للوزن والكلى نسبة للكل الذى هو الجزئى
والجزئى نسبة للجزء الذى هو الكل وذلك لان القاعدة ان كل كلى جزء
من جزئية وكل جزئى كل لكتبه لان حقيقة الجزئى مركبة من الكل
ومن الشخص فجزئى كل لكتبه والكل كلى جزء للجزئى مثلاً حقيقة زيد

انما كانت جزءاً بواسطة أنها جزء من زيد وهو جزء من ذلك والفاصلة ان جزء جزء الشيء جزء لذلك الشيء هذا ومن نكر الجزء بان قال لا يدل جزء منه الجزء لا يرد عليه ذلك لان النكرة في سياق النفي تميم فيخرج نحو المركب المذكور لان بعض اجزائه يدل فليست مل وهو على قسمين ظاهر ان ينقسم الى القسمين المذكورين جار في المفرد الشامل للفعل والحرف وليس كذلك فيخصص المقسم بالاسم وعن السنوسي ان الفعل كلى ابد الوقوع محمولاً ولا يجعل الاكلى وظاهره ايضا ان المركب لا ينقسم الى هذين القسمين حيث خضع لقسمة اليهما بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم اليهما كما للمفرد والمركب كلى يكون تاليف والجزء كى كراس زيد يجعل الاضافة للعهد ولهذا قال بعضهم تخصيص المفرد بالذكر ليس لاحتراز عن المركب بل لان الكلام هنا توطئة للكليات الخمس وهي مفردات وهذا التقسيم انما هو باعتبار كلية المعنى وجزئية لانه كما هو الذى يتصف بالكلية والجزئية حقيقة واما وصف اللفظ بها فهو بوجه من وصف الدال بما للدلول كما ان التركيب والافراد وصف اللفظ حقيقة واما وصف المعنى بها فهو مجاز من وصف المدلول بما للدال فامل اغنى المفرد هذا المقام ليس للعناية لانه لا يوفى بها الا اذا كان هناك خفاء وما هنا ليس كذلك لان رجوع الضمير لما تلامه الذي هو المفرد معلوم من قاعدة ان الضمير يرجع لا قرب مذکور كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين وقد يقال لما كان قد يتوهم ان الضمير عما تد للمركب لانه هو المحدث عنه في قوله فاقول الخ الى المقصود بالعناية لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار كلى او جزئى باسقاط الهزة بعد نقل حركتها للساكن قبلها الذى هو التنوين ومنع صرف جزئى للوزن والكلى نسبة للكل الذى هو الجزئى والجزئى نسبة للجزء الذى هو الكل وذلك لان القاعدة ان كل كلى جزء من جزئية وكل جزئى كل لكتبه لان حقيقة الجزئى مركبة من الكل ومن الشخص فجزئى كل لكتبه والكل كلى جزء للجزئى مثلاً حقيقة زيد

ومعتقد كما فروما وجد منه افراد متناهية وتحت هذا القسم ثلاثة اقسام
 ما لا يوجد له افراد سوى تلك الافراد المتناهية كالكوكب وما يوجد له افراد
 سواها وهي غير متناهية كنعمة الله تعالى وما يوجد له افراد سواها وهي
 متناهية وهو ما مثل لما لمص بقوله كاسد ففي الحقيقة ثول الاقسام
 الى ثمانية تفصيلا وبهذا سقط ما لبعضهم هنا فاحفظ ذلك
 وعكسه الجزئى فهو ما لا يفهم الاشتراك كزيد فانه لا يفهم الاشتراك
 ولا عبرة بما يعرض له من الاشتراك اللفظي لما تقدم من ان المراد هنا
 الاشتراك المعنوى وانما قدم المص تعريف الكل على تعريف الجزئى اهتماما
 به لكونه مادة الحدود دائما والبراهين والمطالب غالبا ولانه قد عرف الكل
 بالايجاب والجزئى بالتسلب والايجاب اشرف من التسلب وايضا سلب
 الشئ لا يتصور الا بعد تعقل وجوده وبالوجه الاول يوجه تقديم
 غير المص لذلك لا بالوجه الثانى لان غير المص انما عرف بالكلى بالتسلب حيث
 قال ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الشراكة فيه واعلم ان كلام المص
 انما هو في الجزئى الحقيقي واما الجزئى الاضافى فهو ما اندرج تحت ما هو
 اعم منه ويدينه وبين الحقيقي العموم والخصوص باطلاق فيجتمعان في
 زيد مثلا وينفرد الاضافى في نحو الانسان واو لا يخفى على المص
 بذلك تقسيم الكل الى ذاتى والى عرضى والى واسطة وهذا ما اخذ من كلامه
 بطريق المفهوم حيث قيد الاول بالاندرج في الذات والثانى بالخروج
 عنها فيعلم منه ان النوع واسطة لانه لم يندرج في الذات ولم يخرج
 عنها بل هو عينها وهو احد اصطلاحات ثلاثة اشتهرت من اصطلاحات كثيرة
 في ذلك ثانيا ان الذاتى ما اندرج في الذات والعرضى ما ليس كذلك عليه
 فالنوع عرضى ثالثا ان العرضى ما خرج عن الذات والذاتى ما ليس
 كذلك وعليه فالنوع ذاتى وتوضيح ذلك ان الكل اما مندرج في الذات
 بل ان كان جزاء منها وهو الجنس والفصل واما خارج عنها بان لم يكن جزاء
 منها ولا عينها وهو الخاصة والعرض العام واما غير مندرج وغير خارج
 بان كان تمام الذات وهو النوع فالذات بمعنى الماهية كالحيو انطلق
 بالنسبة للانسان والندرج فيها كالحيو ان وكالناطق والخارج عنها
 كالناطق وكما شئ وغير المندرج وغير الخارج كالانسان ولا يخفى
 عليك تمثيل الخلو في المذكور على ما ذكره او قد ذكر المص ان الارح نصب

والا لانه انما عرف بالكلى بالتسلب حيث قال ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الشراكة فيه واعلم ان كلام المص انما هو في الجزئى الحقيقي واما الجزئى الاضافى فهو ما اندرج تحت ما هو اعم منه ويدينه وبين الحقيقي العموم والخصوص باطلاق فيجتمعان في زيد مثلا وينفرد الاضافى في نحو الانسان واو لا يخفى على المص بذلك تقسيم الكل الى ذاتى والى عرضى والى واسطة وهذا ما اخذ من كلامه بطريق المفهوم حيث قيد الاول بالاندرج في الذات والثانى بالخروج عنها فيعلم منه ان النوع واسطة لانه لم يندرج في الذات ولم يخرج عنها بل هو عينها وهو احد اصطلاحات ثلاثة اشتهرت من اصطلاحات كثيرة في ذلك ثانيا ان الذاتى ما اندرج في الذات والعرضى ما ليس كذلك عليه فالنوع عرضى ثالثا ان العرضى ما خرج عن الذات والذاتى ما ليس كذلك وعليه فالنوع ذاتى وتوضيح ذلك ان الكل اما مندرج في الذات بل ان كان جزاء منها وهو الجنس والفصل واما خارج عنها بان لم يكن جزاء منها ولا عينها وهو الخاصة والعرض العام واما غير مندرج وغير خارج بان كان تمام الذات وهو النوع فالذات بمعنى الماهية كالحيو انطلق بالنسبة للانسان والندرج فيها كالحيو ان وكالناطق والخارج عنها كالناطق وكما شئ وغير المندرج وغير الخارج كالانسان ولا يخفى عليك تمثيل الخلو في المذكور على ما ذكره او قد ذكر المص ان الارح نصب

أولا على الاستغفال وبحث فيه بان ما بعد كل من اداة الشرط وفاء الجواب
لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا وحيث فعه على الابتداء
والمسوق التفصيل واجيب بان اداة الشرط مؤخره عن العامل تقديره او الفاء
زائدة والاصل واولا للذات الشبه ان اندرج فيها وجو الشرط محذوف
للدلالة الفعل المذكور عليه ولا يخفى ما في هذا من التكلف للذات
اي للماهية كما هو احد اطلاقها وثانيها اطلاقها على الما صدق
ان فيها اندرج اي بان كان جزءا منها وهو الجنس والفصل كما مر
فانسيه اي بان نقول ذاتي كما هو الشائع عند المناطقة وبحث فيه
بان مقتضى قواعد النسب ان يقول ذووي لان اصل المنسوب اليه
ذو ووالنسب يرد الا شياء الى اصولها واجيب بان ذلك ليس نسباً
حقيقة بل تسمية اصطلاحية على صورة النسب وعلى تسليم انه
نسب حقيقة فهو على غير قياس او لعارض اي وانسيه لعارض
بان نقول عرضي كما هو الشائع عن المناطقة اي وبحث فيه بانه كان
مقتضى لظاهر ان يقال عارض في محله بما تقدم انفا والمراد بالعارض
المنسوبة الى ما الذي يعرض للشيء كالضيق وبالعرضي المنسوب نحو
الضاحك فالعارض غير العرضي كما لا يخفى اذا اخرج اي عن الذات
والكلية بتحقيق الباء للوزن وقوله خمسة دون انتقاص اي
ودون زيادة ففي كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى سراج يضيئكم الحراي
والبرد ووجه انحصار الكلية في الخمسة ان الكلية اما جزء من الماهية وهو الجنس
والفصل واما تمامها وهو النوع واما خارج عنها وهو الخاصة والعرض
العام واعلم انه قد استعمل بعض المولدين في الزجر زيادة حرف ساكن آخر
السطر الاول وآخر السطر الثاني كما هنا لكن العروضيون لم يذكروه
بل ظاهر كلامهم منعه وعلى تسليمه انه يسمى تذييلا والتذييل الجائز
خاص بمجزوء البسيط والكامل والمتدارك بناء على طريقة من ثبتت
وكان من استعمله لسان مع شبه مستعمل آخر مشطور الزجر مستعمل
آخر مجزوء البسيط جنس هو ما صدق في جواب ما هو على كثير من
مختلفين بالحقيقة كالحيوان فانه يصدق في جواب ما هو على كثير من
الحية بمعنى انه يصح جملة على ما ذكرنا فاقبل الانسان والفرس والحمار ما هو
صالح لان يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال حيوان اي

والكلية
التي هي خمسة
دون انتقاص
اي دون زيادة
ففي كلام المصنف
اكتفاء على حد
قوله تعالى سراج
يضيئكم الحراي
والبرد ووجه
انحصار الكلية
في الخمسة ان
الكلية اما جزء
من الماهية وهو
الجنس والفصل
واما تمامها
وهو النوع واما
خارج عنها وهو
الخاصة والعرض
العام واعلم
انه قد استعمل
بعض المولدين
في الزجر زيادة
حرف ساكن آخر
السطر الاول
وأخر السطر
الثاني كما هنا
لكن العروضيون
لم يذكروه بل
ظاهر كلامهم
منعه وعلى
تسليمه انه
يسمى تذييلا
والتذييل الجائز
خاص بمجزوء
البسيط والكامل
والمتدارك بناء
على طريقة من
ثبتت وكان من
استعمله لسان
مع شبه مستعمل
آخر مشطور
الزجر مستعمل
آخر مجزوء
البسيط جنس هو
ما صدق في جواب
ما هو على كثير
من مختلفين
بالحقيقة كالحيوان
فانه يصدق في
جواب ما هو على
كثير من الحية
بمعنى انه يصح
جملة على ما
ذكرنا فاقبل
الانسان والفرس
والحمار ما هو
صالح لان يحمل
في جواب ذلك
على ما ذكر في
السؤال بان
يقال حيوان اي

المذكور

المذكور حيوان وما واقعة على الكل الشامل لجميع الكليات فهي جنس والمراد
 بالكثير من ما يشمل اثنين فأكثر والتعبير بذلك إنما هو من مسامحات
 المصنفين التي مقتضاها غير مراد فاندفع ما قد يقال ان كثيرين جمع كثير
 واقل الجمع اثنان بناء على ان المراد بالجمع ما فوق الواحد واقل الكثرة ثلاثة
 فيلزم ان لا يصلح ان يصدق على اقل من ستة انواع وهو باطل وخارج
 بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لما العرض العام لانه لا يقع في جنس
 المصطلح عليه عند المناطقة وان وقع في الجواب عن السؤال كيف كان يقال
 كيف زيد فيقال صحيح مثلاً ومع النظر للاضافة لما الفصل والخاصة لان كلا
 منهما لا يقع في جواب ما وانما يقع في جواب اي شيء كما يعلم مما يأتي ويقولنا
 على كثيرين الحد فانه لا يصدق في جواب ما هو على كثيرين بل يصدق في جواب
 ما هو على واحد فقط كما يقال الانسان ما هو فيقال حيوان ناطق ويقولنا
 مختلفين بالحقيقة النوع فانه وان صدق في جواب ما هو على كثيرين لكن متفقين
 بالحقيقة كما سيأتي واما الجزء فلا حاجة لاجراجه لما علمت من ان ما واقعة
 على كلي بواحدة ان الكلام ليس في الكليات فافهم وفصل هو ما
 صدق في جواب اي شيء هو في ذاته كالناطق فانه يصدق في جواب ذاته
 فاذا قيل مميز الانسان اي شيء هو في ذاته اي حال كونه مندرجا في ذاته
 صلح لان يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال ناطق وهكذا
 مبني على القول بان الناطق لا يقال الا على الانسان واما على ما قاله
 بعضهم من انه يقال على الملائكة والجن فليس كناطق فصلاً للانسان
 بالنسبة للملائكة والجن وما واقعة على الكل الشامل لجميع الكليات فهي
 جنس وخارج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لاي العرض العام
 ومع النظر لها الجنس والنوع لان كلامها لا يقع في جواب اي وانما يقع في
 جواب ما ويقولنا في ذاته الخاصة فانها لا تصدق في جواب اي شيء هو في ذاته
 واما الجزء فلا حاجة لاجراجه لما تقدم واعلم ان الفصل نوعان قريب وبعيد
 فالاول ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق فانه مميز للانسان
 عما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان من الفرس والحمار ونحو ذلك والثاني
 ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحساس بالنسبة للانسان فانه
 يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد كالحشمة من الحجر والشجر ونحو ذلك فان قيل
 يلزم على ذلك كون الجنس غير العالي فصلاً لانه يميز الشيء عما يشاركه في جنسه

البعيد كالحیوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عما يشترك في الجنس البعيد
 كما ينقسم من الحجر والشجر ونحو ذلك اجيب بان الحيوان مثلا اذا وقع في جواب
 اى شئ هو كما اذا قيل يميز الانسان اى شئ هو فذاته فقلت حيوان
 كان فصلا واذا وقع في جواب ما هو كما اذا قيل الانسان والفرس ما هو
 فقلت حيوان كان جنسا فهو فصل باعتبار وجهه باعتبار اخر فليتام
 عرض اى عام وهو ما خرج عن الماهية وصدق عليها وعلى غيرها
 كالمتميزة بالنسبة للانسان فانه خرج عن ماهيته وصدق عليها وعلى غيرها
 كان يقال الانسان متميزة الفرس متميزة وما واقعة على الكل الشامل لجميع
 الكليات ففى جنس وخرج بقولنا خرج عن الماهية الجنس والفصل والنوع
 فانها ليست خارجة عنها بل الاولان جزآن منها والثالث تمامها ويقولنا وصدق
 الخاص خاصة فانها وان خرجت عن الماهية تصدق عليها فقط واعلم ان العرض
 العام نوعان الاول لازم كالمتنفس بالقوة والثاني مفارق كالمتنفس بالفعل
 نوع هو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة كالانسان
 فانه يصدق في جواب ما هو على كثيرين الخ فاذا قيل زيد وعمر ما هو صلح لان
 يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بل لو قيل نريد ما هو صلح لذلك ايضا
 انسان لان المراد هنا بصدقه على كثيرين جملة عليها وان لم يجمع في السؤال
 بخلاف صدق الجنس على كثيرين فيما مر فانه لا بد من جمعها في ذلك وما
 واقعة على الكل الشامل لجميع الكليات ففى جنس وخرج بقولنا في جواب بقطع
 النظر عن الاضافة لما العرض العام لما تقدم وبالنظر لها الفصل ولما قلنا
 منها يصدق في جواب اى شئ وبقولنا على كثيرين الحدامروا بالتقييد
 بالمتفقين بالحقيقة الجنس فانه يصدق في جواب ما هو على المختلفين بالحقيقة
 فان قيل حقيقة كل من زيد وعمر مركبة من الانسان والشخص المختص به لا يشترك
 فيه غيره فها مختلفان بالحقيقة اجيب بان المراد بالحقيقة هنا الحقيقة
 النوعية كحيوان ناطق لا الشخصية كالانسان والشخص ولا شك انها
 متفقان في الاولى اذ يصدق على كل منهما ان حيوان ناطق وان لم يتفق في الثانية
 والنوع المعروف عما ذكر انما هو النوع الحقيقي واما الاضافى فهو ما صدق في جواب ما
 هو على كثيرين وقد اوردت تحت جنس وبينه وبين النوع الحقيقي عموم
 من وجه فيتمتعان في نحو الانسان ويتفرع الاضافى في نحو الحيوان والحقيقى في
 نحو النقطه واعلم ان مراتب النوع الاضافى ثلاثة النوع العالى وهو ما لا

نوع فوقه وتحتة الانواع كالجسم والنوع السافل وهو ما لا نوع تحتة فهو
 الانواع كالانسان والنوع المتوسط وهو ما فوق نوع وتحتة نوع كالحیوان
 وبقي رابع وهو النوع المنفرد وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحتة ويمثل له
 بالعقل بناء على نوعيته وخاص بحذف الماء وتخفيف الصاد للضرورة
 وهي ما صدق في جواب اي شئ هو في عرضه كالضاحك فانه يصدق في جزا
 ذلك فاذا قيل ميز الانسان اي شئ هو في عرضه اي حال كونه مندرجا في
 عرضه صلح لان يحمل في جوابه لك على ما ذكر في السؤال بان يقال ضاحك
 وما واقعة على الكلي الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج بقولنا في
 جواب بقطع النظر عن الاضافة لاني العرض العام لما مر ومع النظر لها
 الجنس والنوع لما تقدم وبقولنا في عرضه الفصل لانه يصدق في جواب اي
 شئ هو في ذاته كما علمت واعلم ان الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس كما لما شئ
 فانه خاصة للحيوان ولا يلزم من كونها خاصة للجنس ان تكون خاصة للنوع
 بخلاف العكس فكل خاصة للنوع خاصة للجنس ولا عكس والخاصة على نوعين
 ملازمة كالضاحك بالقوة ومفارقة كالضاحك بالفعل وجعل الضاحك
 من خواص الانسان مبني على ما ذهب اليه الحكماء من ان طبع الملائكة والجن لا
 يقتضي الضحك كما انه لا يقتضي الكبر وقوع ذلك منهم كما ورد في بعض الآراء اتفاقا
 ليس بافتناء الطبع وهذا يجب عما حكى من ان النسا من بعضك اذ لا يسمع
 ما يتعجب منه واما على ما ذهب اليه بعضهم من ان طبع الملائكة والجن يقتضي
 الضحك فليس الضاحك من خواص الانسان بالنسبة لهما ولولا ذلك
 هو الجنس وقوله ثلاثة اي بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله
 والافع النظر اليه يكون الجنس اربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل
 بناء على جنسيته وقوله بلا شطط اي لا بشطط لان حق حرف النفي التقدير
 على جميع المنفي وهو البناء مع الشطط الدال بمجموعهما على ملائكة الثلاثة
 للشطط وانما قدمت البناء تزيينا للفظ وهذا انما يتجه على القول بان لا في
 مثل ذلك ليست بمعنى غير واما على القول بانها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو
 قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف جنس قريب ويسمى الجنس السافل
 وهو ما لا جنس تحتة وفوقه الاجناس كالحیوان وقوله اوبعدا وهذا فيما بعد معنى الواو
 ويسمى البعيد الجنس العالي وهو ما لا جنس فوقه وتحتة الاجناس كالجوهر
 وهذا عند الاطلاق واما عند التقييد كان يقال بعيد بمرتبة او مرتبتين فهو

والجنس السافل
 هو الجنس السافل
 وهو ما لا جنس تحتة
 وهو ما لا جنس فوقه
 وهو ما لا جنس تحتة
 وهو ما لا جنس فوقه

بحسب البعيد الذي يقيد به فالاول كالجسم والثاني كالجوهر وقوله اوسط
هو ما فوق جنس وتحت جنس كالجسم وانما قدم المص البعيد على الوسط مع ان
المعتبر في ترتيب الاجناس التصاعد لانه المتيسر له في القلم كما لا يخفى
اعلم ان ما ذكره المص من النسب الخمسة منه ما هو معتبر بين معنى اللفظ
وافراده وذلك هو التواطؤ والتشاكل ومنه ما هو معتبر بين معنى اللفظ
ومعنى اللفظ آخر وذلك هو التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ
فهو بالنظر لعاينها ومنه ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه وذلك هو الاشتراك
ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ آخر وذلك هو الترادف وظاهر قول المص
ونسبة الالفاظ للمعاني لا ينبغي الا بالذي بين اللفظ ومعناه وهو الاشتراك
واذا كان كذلك فكيف نجبر عنه بقوله خمسة اقسام واجاب بعضهم بان في كلامهم
اكفاء والتقدير ونسبة الالفاظ للمعاني والالفاظ ونسبة المعاني للمعاني
وللافراد وجعل الشيخ المولى اللام في قوله للمعاني معنى مع وجعل المراد من المعاني
ما يشمل الافراد وعليه فيصير كلام المص هكذا ونسبة الالفاظ مع نسبة المعاني
ولاشك ان هذا يصدق بنسبة الالفاظ للمعاني والالفاظ ونسبة المعاني للمعاني اما
حقيقة او بمعنى الافراد فليست اتمل ونسبة الالفاظ اعلم ان بعض هذه النسب
يختص بالكل وهو التواطؤ والتشاكل كما هو ظاهراً والباقي فهو غير محقق بل يكون
في الجزئ ايضا ومثال الاشتراك فيه زيد اسلم ابن عمر وزيد اسلم ابن بكر ومثال
الترادف فيه زيد وابو عبد الله وهذا التحقيق يعلم ردة ما قيل من ان الجزئ من
قيل المتباين فافهم خمسة اقسام بقى عليه ثلاثة وهي التساوي والعموم
والمخصوص من وجه والعموم والمخصوص باطلاق قضابط الاول ان يتحد ما صدقاً
ويختلفا فهو ما كان في الكاتب والصاحك وضابط الثاني ان يجمعا في مادة
وينفرد كل منهما في مادة اخرى كما في الانسان والابيض وضابط الثالث
ان يجمعا في مادة وينفرد احدهما في مادة اخرى كما في الانسان والحيوان قال
بعض المحققين ويمكن ادراج الاول في الترادف بان يراد به ما يشمل ما لو كان
بينهما الاتحاد ما صدقاً فقط وادراج الثاني والثالث في التخالف بان
يراد به ما يشمل التباين الجزئ اع بتصرف وعليه فكلام المص مستوف
بجملة النسب الثمانية توافق اى توافق وذلك بان كان المعنى
الواحد مستوفيا في افراده من غير اختلاف وتفاوت فيها كما في الانسان فان
معناه لا يختلف في افراده فان قيل قد يكون المتواطى في بعض الافراد اكثر اثاراً

فقال في نسبة الالفاظ للمعاني

ونسبة الالفاظ للمعاني ان يكون بينهما

في قوله تعالى

ضميمة الالفاظ الى الالفاظ والمعاني تقسم الى قسمين احدهما في الالفاظ والمعاني
الاصح جرى على امرنا علمه بزيادة التواطؤ المتوافق والترادف ايراد الكلام لا يريد على
معناه فكل المعنى هو التواطؤ المتوافق اه في الالفاظ والمعاني

واكمل منه في بعض آخر وهذا يقتضي ان مقتضى ذلك كالاتساق فلا
بعض افراده كنبينا عليه الصلوة والسلام اكثر واكمل من غيره في الخاص كنبينا
كالادراك اجيب بما قاله القرافي من ان التفاوت بالامور الخارجية عن المعنى غير علم مذهب المصالح
معتبر حتى يخرج ما ذكر عن التواطؤ تشكيك اي بان يكون المعنى الواحد اللفظ والمعنى لقولك
ليس متوفا في افراده بل مختلف ومتفاوت فيها كما في النور فانه في الشمس اقوى
منه في غيرها وانما سميت هذه النسبة بذلك لان الناظر في ذلك يشكك ويقع
في شك فانه ان ينظر في اصل المعنى كان من قبيل التواطؤ والا كان من قبيل
الاشتراك ولذلك انكر ابن التلمساني حقيقة التشاكك حيث قال لاحقيقة التشاكك
لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فشاركه والا فمتواطؤ ومنه تفرق
بما لم يخصه ان المعنى هنا واحد وهو القدر الشامل لجميع الافراد فلا يصح
كونه من قبيل المشترك والتفاوت هنا بامور من جنس التسمي فلا يصح كونه
من قبيل المتواطؤ فثبت له حقيقة فليأمل تخالف اي بيان كل كلمة
معنى الانسان ومعنى الفرس وبما حمله على ما يشبه المتباين الجزئي فيدخل فيه
العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص بطلان كما مر والاشتراك اي اللفظ
بان يتحد اللفظ ويتعدد معناه كما في عين فانها تطلق على الباصرة وعلى الحادية
وعلى الذهب على ذات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى حرف الجمل والخصوص
وعلى غير ذلك كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره عكس الترادف اي التابع
والتوارد في الاستعمال على المعنى الواحد بان يتعدد اللفظ ويتحد المعنى كما اشار
له بقوله عكسه كما في انسان وبشر فانها متتابعان ومتواردان على معنى
واحد وهو الحيوان كما تطلق ثمران قد يتبادر الى الوجود اعراب قوله عكسه الترادف
مبتدأ وخبر وهو لا يناسبه اعراب قوله تواطؤ الخريد لانه خمسة كما في نظائره
فلا احسن ان يجعل قوله عكسه معطوفا على ما قبله على حذف العاطف وقوله
الترادف بدل او عطفت بيان واللفظ اي المعهود وهو مستعمل وقوله
اما طلب او خبر اي وتبيينه والاول ما دل على الطلب لنفسه والثاني ما احتل
الصدق والكذب والثالث ما دل على تمن او ترجح او نحو ذلك ولا يرد على
الاول قولك لمن معه ماء انا عطشان ونحوه لان دلالة على الطلب ليست
بذات بل بقرينة المقام واول دلالة الخ لا يخفى ان الاول في كل واحد هو طلب
وهو يشبه طلب الفعل كضرب وطلب التراك كضرب وطلب سائر المعاني ان
هذا التقسيم جار في كل منها لكن قد يمنع من ذلك قوله امر مع استعلا لا

اللفظ واحد والتشاكك
كالبياض وهو مضعف
للبصر وهو
في الكبرياء
التي بها
من القيص
والخالف

يظهره في طلب الفعل اذ طلب الترك لا يسمى امر الا ان يقال انه مبني على ان طلب
الترك طلب في فعل الضد امر مع استعلاء اي مع اظهار العلوية على ان
السين وكذا للطلب معنى الاظهار او مع العلوية على انها ان تدان وعلى الاول يكون
المص قد جرى على القول باشتراط العلوية نفس الامر مع اظهاره ويحتمل ان يكون جازيا
على القول باشتراط اظهار العلوية وان لم يكن عائليا في نفس الامر وعلى الثاني
يكون قد جرى على القول باشتراط العلوية نفس الامر وان لم يظهره فتلخص
ان كلام المص محتمل لثلاثة اقوال وبقي رابع وهو القول بأنه لا يشترط شيء
من ذلك وهذا القول هو الرابع فما جرى عليه المص طريقة مرجوحة
وعكسه دعا يجري فيه الاقوال المذكورة فيما مر والراجح عدم اشتراط شيء
وهكذا يقال في قوله وفي النسابة الخ فالتماس وقع الفاعلية في الاول
للاطلاق ويشارك الاولين في البداءة بالكلية والآخرين في البداءة
بالجيم لجزئية فجعل الاقوال ستة ثلاثة مبدوءة بالكاف وثلاثة مبدوءة بالجيم
الكل حكمنا ان الكل في الحقيقة هو الموضوع الذي هو المجموع
المحكوم عليه فسميته الحكم كلاما من باب تسمية الشيء باسم متعلقه لكن
هذا باعتبار الاصل والافقد صار حقيقة اصطلاحية كما ذكره المتأخر في
كبيره على المجموع اي على الافراد المجمع جميعها كما هو الحقيقة في اطلاق
المجموع او على بعض الافراد المجموعة كما هو المجاز فيه فالاول كما في قوله تعالى
ويحلي عرش ربك فوفهم يومئذ ثمانية والثاني كما في قولك اهل الاثر علماء
وقد يكون الكلام محتملا لثلاث من كما في قولهم بنو تميم يحملون الصخرة العظيمة
فانه يحتمل ان يكون المراد مجموع جميع الافراد لكون كل منهم لا يستقل بالحمل وان
يكون المراد مجموع بعضها لكونه يستقل به وبما تقر به يعلم ان قولهم ان المجموع
قد مراد به البعض محمول على ان ذلك على طريق المجاز ككل الخ من رواية
بالمعنى والا فالمراد صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم يكن واسم الاشارة عائد
لذكر من قصر الصلاة والنسيان في قول ذي اليدبن لما سلم صلى الله عليه وسلم
من ركعتين اقصرت الصلاة امر نسبت يارسول الله وانما كان الحديث المذكور
من باب تنكيره على المجموع لانه المنفرد في نفس الامر لبثوث احدهما وهو والنسيان
فيه فلو كان من باب التكمية لكان الخبر غير موافق للواقع وهو غير لا توفيه صلى
الله عليه وسلم هذا توجيه كلامه كصوابه والراجح عند المحققين انه من باب التكمية
ومخالفة الخبر للواقع انما تعد عيبا اذا علمها الخبر وشهد لهذا ما روي في

قوله في النسابة الخ
فالتامس وقع الفاعلية في الاول
للاطلاق ويشارك الاولين في البداءة
بالكلية والآخرين في البداءة
بالجيم لجزئية فجعل الاقوال ستة
ثلاثة مبدوءة بالكاف وثلاثة
مبدوءة بالجيم الكل حكمنا ان
الكل في الحقيقة هو الموضوع الذي
هو المجموع المحكوم عليه فسميته
الحكم كلاما من باب تسمية الشيء
باسم متعلقه لكن هذا باعتبار
الاصل والافقد صار حقيقة
اصطلاحية كما ذكره المتأخر في
كبيره على المجموع اي على
الافراد المجمع جميعها كما هو
الحقيقة في اطلاق المجموع او على
بعض الافراد المجموعة كما هو
المجاز فيه فالاول كما في قوله
تعالى ويحلي عرش ربك فوفهم
يومئذ ثمانية والثاني كما في قولك
اهل الاثر علماء وقد يكون الكلام
محتملا لثلاث من كما في قولهم
بنو تميم يحملون الصخرة العظيمة
فانه يحتمل ان يكون المراد مجموع
جميع الافراد لكون كل منهم لا
يستقل بالحمل وان يكون المراد
مجموع بعضها لكونه يستقل به
وبما تقر به يعلم ان قولهم ان
المجموع قد مراد به البعض محمول
على ان ذلك على طريق المجاز ككل
الخ من رواية بالمعنى والا فالمراد
صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم
يكن واسم الاشارة عائد لذكر من
قصر الصلاة والنسيان في قول ذي
اليدبن لما سلم صلى الله عليه وسلم
من ركعتين اقصرت الصلاة امر نسبت
يارسول الله وانما كان الحديث
المذكور من باب تنكيره على
المجموع لانه المنفرد في نفس
الامر لبثوث احدهما وهو والنسيان
فيه فلو كان من باب التكمية لكان
الخبر غير موافق للواقع وهو غير
لا توفيه صلى الله عليه وسلم هذا
توجيه كلامه كصوابه والراجح
عند المحققين انه من باب التكمية
ومخالفة الخبر للواقع انما تعد
عيبا اذا علمها الخبر وشهد لهذا
ما روي في بعض

بعض الطرق له انش ولم تقصر وما روي من انه لما قال صلى الله عليه وسلم ذلك
قالوا واليدين بل بعض ذلك قد كان فلو لم يكن الحديث من باب الحكمة لما صح
قوله المذكور لان الايجاب الجزئي انما يرفع السلب الكلي وايضا المقر بان لا
يطلب تمييز احد الامرين العتق بثبوت احدهما وحوادث ذلك لما بالنسبة
او يبقى كل من الامرين المذكورين لا يبقى المجموع وليس في الحديث تعيين
فوجب ان يكون نفي الكل عنهما ويؤيد ما ذكرناه هو القاعدة وان كانت
اغلبية من ان تأخر النفي عن اداة التعميم لعموم السلب بخلاف تقديرها
عليها وهذا وقال بعضهم البحث في المثال ليس من دأب الرجال وينبغي ان يحمله
اذا لم يرتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله او كلام رسوله كما
هنا فاحفظه وسببا لكل فرد في الامم فيه بمعنى على وهي متعلقة
بقوله حكما وذلك كما في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكما في الكلمة
المشرفة بناء على انها سالبة كلية لعموم اسلب فيها الجميع اذ لا غير
الذات العلية للمستثناء استثناء متصلا لدخول المستثنى في المستثنى
منه بحسب التوضع وان كان خارجا منه بحسب الارادة لانه يجب على المتكلم
بالكلمة المذكورة ان يريد بالمتن غير الذات العلية من الالهة والارزم الكفر
والعبادة بالله تعالى فانه كلية لا الضمير عائد للحكم المفهوم من قوله حكما
فهو على حد قوله تعالى عدلوا هو اقرب للتقوى وكما يسمى الحكم المذكور كلية
تسمى القضية المشتملة عليه كلية والحكم للبعض في الامم فيه بمعنى
على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك
البعض بين ان يكون واحدا او اكثر هو الجزئية وكما يسمى الحكم المذكور
جزئية تسمى القضية المشتملة عليه جزئية والجزء معرفة جليلة اي
واضحة وانما وصف المعرفة بكونها جليلة مع انه لا يتصرف بذلك الا معنى الجزء
وهو ما تركب منه ومن غيره كل محسوس كان كالشمار بالنسبة للحصير او
معقولا كالحيوان بالنسبة للانسان اذ المعرفة هي الادراك ولا معنى لتضاف
بذلك مبالغة في ظهور معنى الجزء وقد يقال المراد انها جليلة من حيث
تعلقها وبمكن ان يقال مراده بكونها جليلة حصولها من غير احتياج الى
فكر وتأمل جمع معرف بكسر الراء وهو ما يقتضي تصور
تصور المعرفة بفتح الراء وامتيان عن غيره فالاول الحد التام والثاني ما عدا
حما سيأتي والمراد بالتصور الاول الخطور بالبيان لا الحصول عن جهل لان

الاجابة
على ما
يطلب
البيان
في
الجزء
الاول

الاجابة
على ما
يطلب
البيان
في
الجزء
الثاني

الاجابة
على ما
يطلب
البيان
في
الجزء
الثالث

المعرفات ثلاثة اقسام حد ورسم ولفظ وكل الاماكن واما ناقص فالحد التام

التعريف بالجنس والفصل القريبين (الحيوان ناطق) في تعريف الانسان حيوان

يعلم الناطق وغيره وهو جنس والناطق فصل قريب والحد الذي قصد التعريف باللفظ

وهو (الناطق) او بالتصور الثاني الحصول عن جهل لا للطور بالبال لان التعريف بفتح الراء يجب

ان يكون مجمول لا حال تعريفه والا لزم تحصيل الحاصل وعلم من التعريف المذكور

ان التعريف بكسر الراء غير المعرف بالفتح وهو ظاهر بالنسبة للفظ وكذا بالنسبة

للمعنى باعتبار الاجمال والتفصيل في الحد والرسم وباعتبار الظهور والخباء

في التعريف لللفظ فليتامل معرف مبتدأ والمسوق وقوعه في معرض التفصيل

وقال المصنف في شرحه ان حذف منه ال للضرورة على ثلاثة قسم وزاد

بعضهم التعريف بالمثل كقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف

بالنقسم كقولهم العلم تصور او تصديق والتحقيق ان كل منهما كالنوع في اللفظ

داخل في الرسم لانه من التعريف بالخاصة فان مشابهة العلم للنور خاصة من

خواصه وكذلك لفظ الفهم مثلا في تعريف البريانية الفهم وعلى هذا فالمعرف

على قسمين فقط فتكون النسبة ثنائية للاثباتية كما فعل المصنف فافهم حد

كتعريف الارب ان اى نام او ناقص وكذا قوله ورسمي كما يعلم مما ياتي واعلم ان الحد في اللغة المنع

اطلق على ما ياتي منعه من دخول افراد غير المعرف فيه ومن خروج افراد منه

لا يقال ينبغي ان يسمى الرسم حد المنع من ذلك لانه يقول منع الرسم ضعيف فلا

يعتبر على ان وجه التسمية لا يوجبها كما هو مشهور ورسمي ويقال له رسم

ايضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لانه منسوب للرسم الذي هو

هو اوجب ان يسمى الرسم الملقب وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر

قال بعضهم ويمكن ان يشكك في ان يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد

منه فرد من افراده فيكون من نسبة النوع الى افراده وتقطعي منسوب

اللفظ من نسبة النكاح للعام وقد عرفت انه لا حاجة لزيادة ذلك على التحقيق

فلا تغفل علم تكلمة البيت وكان به على انه لا بد ان يكون اللفظ المعرف

به علم معناه وما بهل كونه مسمى باللفظ الاخر فائدة ابن يعقوب

فالحد بالجنس الخ الفاصلا فصاح لانها انضمت عن شرط محذوف في التقدير اذا اردت

كتعريف بالجنس القريبين ذلك فالحد الخ ومراعاة بيان الحد التام واراد بالجنس الجنس القريب كما

واما التعريف باللفظ القريبين قوله وناقض الحد الخ وقوله وفصل اي قريب لان ذكر البعيد بعد

الجنس القريب لا يفيد لامر اما اعمر منه او مساو له كالناعم والحساس

بالنسبة للحيوان ويشترط في تمام الحد زيادة على ما فهم مما مر بقدر

الجنس في الفصل والا كان حدا ناقصا وقعا خبر عن قوله فالحد والالف فيه

لم اشتره عن تعريف الفصيفر بالحد وشرط الموزان ان يكون جامعا لفراد للاطلاق

وَأَقْبَضَ الْكُرْسِيَّ فَصَلَّى وَبَعَثَ
مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ نَبِيًّا سَمِعَهُ
قَوْمُهُ يَقُولُ مَا تَسْمَعُونَ

ولایمجهوز ارحال
لا مقام فی الحضور

تتبع

المرفوع

عالم
يوقف
عالم

ولا يجوز ادخالي

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ
وَاللَّهُ يَتَكَلَّمُ

في الحرام

معرفة وهل هو متنى على عدم جواز التعريف بالانتماء ولا توقف فيه بعضهم
والاقرب الاول فليحذر وما بلغنى الخاى والذى شهر عندهم بالمعريف
اللفظي الخاى اسم موصول وشهر صلتها ولد بهم بمعنى عندهم طرف لتلك
القبلة وقوله تبديل الخاى فيه تسامح لان المعريف اللفظي ليس نفس التبديل
بل اللفظ الذى اتى به لا اذ التعاريف من قبيل اللفاظ وذلك كان يقال
في تعريف البر هو القمح وقوله برديف اى مرادف فهو فعيل بمعنى مفاعل
وقوله اشهر اى عند السامع واحترز بذلك عن الرديف الاخرى والساوى
كما هو ظاهر وشرط كل المظاهر كلامه اعتباره اذ كره من الشروط
في اللفظي كثيره وتعقبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الامور فيه
لانه لا يعقل تخلف شئ منها عنها اذ لا يمكن ان يكون لفظ الرديف الاشهر
غير جامع ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول اللفظ غير الاشهر ولا
يمكن ان يكون دون المعريف ولا مساويا لان الغرض انما شهرته ولا مجازا
لان المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن ايضا دخوله الدور فيه كما
صرح به ابن قاسم في الآيات وهكذا الباقى وهو وجيه لكن ناقض
بعض المحققين في قوله وهكذا الباقى بأنه يمكن ان يكون اللفظ الاشهر
مشتركا بين معنى رديفه غير الاشهر وبين معنى آخر وهذا يعلم ما في قوله
لانه لا يعقل تخلف شئ منها عنه فليتأمل ان يرى مطردا منعكسا
فسر القرافي المطرد بالجامع والمنعكس بالمانع ونص عبارته في شرح التلخيص
وقولنا جامع هو معنى قولنا مطرد وقولنا مانع هو معنى قولنا منعكس
لكن مقتضى كلام الجمهور خلافه حيث فسروا المطرد بالذى كلما وجد وجد
المعريف بفتح الراء والمنعكس بالذى كلما وجد المعريف بفتح الراء وجد
هو ان مقتضاها ان المطرد المانع للمنعكس الجامع وعليه حقيقة الاطراد
ان يكون كلما وجد المعريف بالكسر وجد المعريف بالفتح بان لا يزيد الاول على
الثاني بافراد يصدق فيها دونه كما في قولك حيوان ناطق في تعريف
الانسان فلوزاد عليه بتلك الافراد كما في قولك جسم نام حساس في
تعريف الانسان فانه يزيد بالحمار والفرس مثله لانه يصح التعريف بكونه
غير مطرد فانه يوجد ولا يوجد المعريف بالفتح في الافراد التى زاد بها فلم
يكن مانعا وحقيقة الانعكاس ان يكون كلما وجد المعريف بالفتح وجد
المعريف بالكسر بان لا يزيد الاول على الثاني بافراد يصدق فيها دونه

والتعريف اللفظي هو الذي لا يتوقف فيه
والتعريف اللفظي هو الذي لا يتوقف فيه
والتعريف اللفظي هو الذي لا يتوقف فيه
والتعريف اللفظي هو الذي لا يتوقف فيه

كما في قولك جسم نام حساس في تعريف الحيوان فلوزاد عليه بتلك الافراد كما في
 قولك متفكر بالقوة في تعريف الحيوان فانه يزيد بالحمار والغرس مثلاً لم
 يصح التعريف لكونه غير جامع فانه يوجد المعرف بالفتح ولا يوجد هو فم يكن
 جامعاً فليتامل وظاهر اي عند السامع وقوله لا بعد اي لا مساوياً
 نصريح بالمفهوم والمراد ابعد عن الذهن وهو الاخفى وذلك كقولك في تعريف
 النائم جسم كالنفس فانه اخفى من المعرف لشدة خفاء النفس بدليل كثرة
 الخلاف فيها والمراد مساوياً في الخفاء وذلك كقولك في تعريف المتحرك
 هو ما ليس بساكن اذ استوى كل منهما عند السامع ولا يجوز الخ
 اي ولا يلفظ بتجويزه الخ كما قاله المصنف في شرحه وذلك كان نقول في تعريف
 العالم هو بحر بلاطف لئلا سرفان هذا اللفظ بتجويزه بلا قرينة تجوز بها عن
 غير المعنى المراد وان كان فيه قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلي فالقرينة
 المنقبة في قوله بلا قرينة بها تجوز انما هي المعينة لا المانعة وبذلك
 اندفع الاعتراض بان المجاز لا يتحقق الا بقرينة فكيف يقول ولا تجوز الا
 قرينة الخ واحترز بذلك عما لو تجوز به مع قرينة معينة كان نقول في تعريف
 العالم هو بحر بلاطف للناس يظهر الدقائق والنكات فانه تعريف صحيح
 لعدم الالتباس ولا حاجة في هذه الحالة لقولنا بلاطف للناس للاستفهام
 عنه بقولنا يظهر الخ لان المعينة تكفي عن المانعة كما هو مقرر في محله
 ولا بما يدري بمحدود اي ولا يعلم بواسطة المعرف بالفتح فالمراد بالحدود
 مطلق المعرف وانما امتنع التعريف بذلك لزوم الدورخ فان كلام من
 المعرف بالفتح والمعرف بالكسر متوقف على الآخر في هذه الحالة وهو اما
 متصرف وذلك اذا كان التعريف متوقفاً على المعرف من غير واسطة كتعريف
 الشمس بانها كوكب يظهر نها اذا فانه يتوقف على المعرف بلا واسطة حيث
 اخذوا فيه النهار وقد عرفوه بان ما بين طلوع الشمس وغروبها واما
 مضمر وذلك اذا كان التعريف متوقفاً على المعرف بواسطة او اكثر كتعريف
 الاثنين بان اول عدد ينقسم الى متساوين فانه يتوقف على المعرف
 بواسطة حيث اخذوا فيه للتساويين وقد عرفوها بانها الشيئ غير كذا صليين
 وقد عرفوا الشيئين بالاثنيين وكتعريف الاثنين بانها اول زوج فانه يتوقف
 على المعرف باكثر من واسطة حيث اخذوا فيه الزوج وقد عرفوه بانهم المنقسم
 الى متساويين وقد عرفوا المتساويين بالشيئين غير المتساولين وقد عرفوا

استعمل
 في تعريف
 النائم
 الجسم
 كالنفس
 فانه
 اخفى
 من المعرف
 لشدة
 خفاء
 النفس
 بدليل
 كثرة
 الخلاف
 فيها

استعمل
 في تعريف
 المتحرك
 هو ما ليس
 بساكن
 اذ استوى
 كل منهما
 عند السامع
 ولا يجوز
 الخ

الشيئين بالاشئين افاده الملوى في كبره ولا مشترك الخاى ولا مشترك
لفظي خلا من القرينة المعينة المراد كان نقول في تعريف الشمس هي عين فلو
وجدت القرينة المذكورة كان نقول فيما ذكره هي عين قضى في الاتفاق لم
يتمتع التعريف به وحمل الامتناع اذ المراد بذلك المشترك جميع المعاني
التي وضع لها والاجاز التعريف به كتعريف القضية بأنها قول الخ
والقول مشترك بين المعقول والمفوض والمراد في التعريف المذكور كل
منها وعندهم اى المنطقة وانما خصهم بالذكر لانهم الباحثون اولا
من ذلك والا ففند غيرهم كذلك ويحتمل ان المراد وعند العلماء مطلقا
والطرف على كل من الاحتمالين متعلق بقوله المردود وقدمه مع كون العامل مضافا
اليه وصلة لال للضرورة وقوله من جملة المردود الخاى لان الحكم على الشيء
فرع عن تصور فهو متوقف على المحكوم عليه وح يلزم الدور لتوقف
كل من التعريف والمعرف على الآخر وقد دفع هذا الدور باوجه ما بين بعيد
وغير سديد ودفعه بعض المحققين بان المحكوم عليه بالحكم المذكور
في التعريف انما هو الماخوذ جنسا في التعريف لا المعرف الامر ان المحكوم
عليه بالرفع في تعريف ابن آخرون للفاعل بانه الاسم المرفوع الخ هو الاسم الفاعل
حتى يلزم الدور فليست امل ان تدخل بفتح التاء وضم الحاء او بالعكس او بضم
التاء وكسر الحاء وقوله الاحكام بالرفع على الفاعلية على الاول وعلى النيابة
عن الفاعل على الثاني وبالنصب على المفعولية على الثالث وقوله في الحدود
اراد بها الرسوم مجازا اما بمرتبة اراد بها الرسوم من اول الامر لعل
النضاد او بمرتين ان اراد بها التعاريف ثم اراد بها الرسوم لعللاقة
الخصوص والعموم والقرينة انه لا يتوهم امكان دخولها في الحدود يحتاج
للتغيبه على انتفاءه لان الحكم ليس جزءا من الماهية بخلاف الرسوم فانه فليتوهم
دخولها فيه فاستباح للتنبيه على انتفاء افاده الملوى في كبره ولا
يجوز في الحدود والفرق بين الحدود والرسوم انما هو في والتي للتقسيم واما التي
للتك اولادها فمهي متسعة فيهما ولم يتعرضوا الا والتي للتمييز وتظهر
بعض المحققين جوازها في الرسوم كان نقول لا انسان حيوانا حاك
او كابت بمعنى انك تخير بين التمييز بالخاصة الاولى والتمييز بالخاصة
الثانية وما ذكره المصنف من عدد جواز او التي للتقسيم في الحدود وجوز
في الرسوم لم ينفرده بل صرح به الا صبهاني حتى قال ويجوز ان في الرسم

وغيره من
ان تدخل في الكلام في الحدود

ولا يجوز في الحدود
وغيره من

القضاء ما عني الصدق والكذب ولا جارية فيه كما قال الله وهي فتن

حمله و شریحه فال اول اما کله شخصی که از این حیوانان که در این کتاب مذکور است
والا اولی مهله من السور فالانسان حیوان اولی سوریه کالانسان

والاولى مهلة من السور كالاشيان حيوان اولسون كالان وبقصر

يختلف الحد لأن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على المدل

مختلفا على البدل وخالف سجع الاسلام ذكرها في ذلك

بجورهما في الحدود واستند الى تعريفهم النظر بانه اعلم المودى في ثم ان الاقامه (11)

او غلبه من بعضی از نظر سبهاں بعد از آن بود که ای تم سبهاں تمام شد و

بطور فاسلا باسلا حوکل من هوکذلک فهو لیس وقد علم کون ذلک

التعريف حذوه على تسليم ذلك فهو في الحقيقة جذان والمنع انما هو

في الحذف الواحد افادة الملبى مع زيادة ذكرها الى التي للتقسيم او

فأذير ما رَوَّأَي فاعلم الذي رَوَّوه من علم الجواهر

في الاول والجزء الثاني

ای مصفی فیها و معنی فاعله ای فاضیه علی الاساد اجماری و اما

[illegible]

فإنه لا ينفك عن نفسه المدرس كما ساقى وأعلم أن وزن قضايها باعتبار

الاصل فعائل لان اصلها قضاي بيضاء من غابذة الاولى هزمة على القياس

في نحو عوائف ومنها ثل ثم فتحت الحزمة للتحقيق ثم قلت الثانية الض

لنحرهما وانفتح ما قبلها ثم قلبت الحفرة ياء لوقوعها بين الفين فما مضى

بعد از آنکه اعمال و قیامه را حکما به ایالتی می شناسد و انعکاس السوی

وَأَمَّا جَمْعُهَا الْمَصْلُوحَانِ جَمْعُ بَطْنَيْنِ عَلَى الْإِبْرَةِ سَبْعُ خُصُوفٍ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ
الْحَقِيقَةِ الْمَعْنَى مَا أَقْبَعَهُ عَلَى الْفَرْقِ الشَّامِلِ لِهَيْئِهِ

اولاً انما العبد لا يحرره
ما احسن لو عاقبته في السجن كما في
الاية اذ في حديثه وخبره بقوله (الصدقة والمجاهدة كزينة وعسرو

وكلهم في ذلك وقتله لذاته ما احتمله لا لذاته بل للوزمه كالانسان من امر

واللهي وغيرهما فان قولك استغنى مثلا وان احتمل الصديق لكن لا لذاته ملي

لما استأذنه من قولك انما اطلب لتسقياءك ودخل هذا القيد ما قطع بعضه

او يكذبه فالاول كما اخبار الله واجازته له والابناء المعلوم صدمها بقصد الحق

نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كما جاز وسيله الكذاب في دعواه البق

والأجانب المعلوم كذا به بصرة الفعل هو الواحد نصيبه في نصه لا في نصه

الذكر كما في الإخبار الأول والثاني
الصدوق والكذب وإذا لم يصح به

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالُوا لَوِ اسْمَعُ بِلَاحٍ مَّرْمَرٍ سَآءَ مَا يَدْعُونَ بِهِ سَأْتًا مُّسْتَمَرًّا

١٧١

١٢٠

للعلم بماذا يلزم من كونه محتملا للصدق كونه محتملا للكذب وايضا في اقصا
 على الصدق تأديب في حق كلام الله وكلام رسوله ومعنى الصدق مطابقة
 النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضد الكذب بخلاف
 الحق فانه مطابقة النسبة التي في الواقع للنسبة المفهومة من الخبر وضد
 الباطل فالمطابقة وان كانت مفاعلة من الجانبين لكنها تستند في تفسير الصدق
 الى النسبة الخبرية وفي تفسير الحق الى النسبة الواقعية هذا هو الذي اشتهر
 وقد اختار بعضهم ان الصدق والحق شيء واحد وهو مطابقة النسبة الخبرية
 للنسبة الواقعية قال لان ما في الواقع امر ثابت فالانسياق يقاس عليه غيره
 لا العكس بان يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة غيره وان كانت المفاعلة
 من الجانبين الا ترى انه يحسن ان يقال جالس الوزير السلطان ولا يحسن ان يقال
 جالس السلطان الوزير واعتراض اخذ الصدق في تعريف الخبر بانهم قد اخذوا
 الخبر في تعريف الصدق وح يلزم الدور لتوقف كل على الآخر واجيب
 بان الصدق كالكذب اشتهر في المحاورات فلا يحتاج للتعريف فضع اخذ في
 تعريف الخبر جرى بينهم الخ علم منه ان القضية والخبر بمعنى واحد وهو
 ما احتمل الخ كمن تسميته قضية من حيث اشتماله على الحكم وتسميته خبرا من
 حيث احتماله للصدق وفي التلويح انه يسمى اخبارا من حيث افادته الحكم
 ومقدمة من حيث كونه جزءا من الدليل ومطلوبا من حيث كونه مطلب الدليل
 ونتيجة من حيث كونه نتيجة الدليل ومسئلة من حيث كونه يسأل عنه في العلم
 قال فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف اعتبارات
 قضية وخبر منصوبان على الحال من الضمير مستتر في قوله جرى
 القضايا الخ ثم للترتيب الذي ذكره فقط كما قاله الشيخ الملقب
 بدلان من قوله فسمان والاولى ما حكم فيها على وجه الشرط والمغلق كما سياتي
 والثانية ما حكم فيها على وجه الحمل والاحتمال ولذلك سميت الاولى بشرطية والثانية
 حملية وقد اشتهر ان الاولى ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتها والثانية ما طرفاها
 مفردان او في قوتها كقولك زيد قائم وكقولك زيد قائم ينقض زيد
 ليس بقائم لانه في قوة هذا نقض هذا واعتراض بان الاولى في قوة المفردين
 لانها اذا كانت متصلة تكون في قوة ان يقال هذا ملزم لذاته واذا كانت
 منفصلة تكون في قوة ان يقال هذا معاند لذاته واجيب عن ذلك
 بما لا يهبط فالاولى حذف ذلك والاقتصار على ما تقدم كما يفيد كلام

قضية وخبر
 منصوبان على
 الحال من الضمير
 مستتر في قوله
 جرى

المتلوي في كبره والثاني انما قال والثاني ولم يقل والثانية مع انه عبارة
 عن الكلية نظر انكونها قسما وسياتي الكلام على الاول في قوله وان على
 التعليل الخ كلية شخصية ليس المراد بالكلية ما دخل عليها السور
 الكلي كما هو المصطلح عليه بل ما كان موضوعها كليا بقطع النظر عن السور كما
 يرشد لذلك مقابلتها بالشخصية التي هي ما كان موضوعها مشخصا معينا
 ولذلك مع التقسيم الذي ذكره بقوله والاول الخ والذي يتحصل من كلامهم
 في هذا المقام ان الكلية اربعة اقسام الاول الشخصية وهي ما كان موضوعها
 مشخصا معينا كقولك زيد قائم لكن يمنع اطلاق الشخصية على نحو
 قولنا الله قادر لما فيه من ايهام تشخص الموضوع تشخصا جساميا تعالى
 الله عنه والثاني المهملة وهي ما كان موضوعها كليا واهملت من السور كقولك
 الانسان حيوان اذا جعلت اللفظ في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية
 والثالث الكلية وهي المسورة بالسور الكلي كقولك كل انسان حيوان والرابع
 الجزئية وهي السور بالسور الجزئية كقولك بعض الحيوان انسان وهذا انقسامان
 وان لم يصرح بهما المصمم لكنهما مأخوذان من قوله والسور كليا وجزئيا
 يرى فانه يؤخذ منه ان المسورة بالسور الكلي تسمى كلية والمسورة
 بالسور الجزئية تسمى جزئية ولم يقرر من المصمم الطبيعية وهي ما كان المحكوم
 عليه فيها الطبيعية بقطع النظر عن الافراد كقولك الحيوان جنس وقد جرى
 فيها خلاف فقيل وهو الحق انها داخل في الشخصية لان المحكوم عليه فيها
 مشخص من هنا وقيل انها داخل في المهملة وقيل وهو المشهور انها قسم مستقل لا
 شخصية ولا مهملة وهذا كله مبني على ما هو الرابع من انها معتبرة في العلوم لا
 ما قيل من انها غير معتبرة فيها فاقامل والاو لا الذي هو الكلية بالمعنى الذي اراده
 المصمم منها فيما تقدم ولم يقل والاولي نظر انكونها قسما كما تقدم في نظيره وقوله
 اما مسورة اي بالسور الكلي او الجزئية وقوله اما ممل اي من السور والسور
 الخ هو ما دل على الاحاطة بجميع الافراد او بعضها في الكلية ككل وبعض كما سيذكره
 المصمم وما دل على الاحاطة بجميع الاوضاع اي الاحوال الممكنة او بعضها في الشريطة
 ككلا وقد يكون كما سيأتي سمي بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكلاهما وبعضها
 يجامع الاحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح
 المناطق كليا وجزئيا وكل منهما اما ايجابي واما سلبتي فاقسامه اربعة
 كما ذكره المصمم بعد وادرج اقسامه خذ في المصمم الثامن من اسم العدد مع ان

انما قال
 والثاني
 ولم يقل
 والثانية
 مع انه
 عبارة
 عن الكلية
 نظر انكونها
 قسما

انما قال
 والثاني
 ولم يقل
 والثانية
 مع انه
 عبارة
 عن الكلية
 نظر انكونها
 قسما

لها ثمانية اربع حسان واربع فقيرها ثمان واعلم ان اذا اعتبر ان هذه الثمانية
تنقسم الى معدولة المحمول فقط او الموضوع كذلك او هما الى محصلة ما ذكر كان
المجموع ثمانية واربعين قائمة من ضرب ثمانية في ستة ومعدولة المحمول فقط
هي ما جعلت اداة النقي جزءا من محمولها دون موضوعها مثالها موجبة نحو قولك
كل انسان هو لا يحمر وسالبة نحو قولك زيد ليس هو لا عالم وسميت بذلك لانه عدل
فيها اداة النقي عن اصل وضعها وهو رفع النسبة فهو على الحذف والايضا وهكذا
يقال فيما بعد ومعدولة الموضوع فقط هي ما جعلت اداة النقي جزءا من موضوعها دون
محمولها مثالها موجبة نحو قولك كل لحيون جماد وسالبة نحو قولك لاشي من لحيون اناسا
ومعدولتها هي ما جعلت اداة النقي جزءا منها مثالها موجبة نحو قولك كل لحيون
هو لا انسا وسالبة نحو قولك لاشي من لحيون لا يجماد ومحصلة المحمول فقط هي ما لم
تجعل اداة النقي جزءا من محمولها مع جعلها جزءا من موضوعها فهي عن معدولة الموضوع
فقط وسميت كذلك لانه جعل المحمول فيها محصلا لاي ثبوتيا لاسلبيا فهو على الحذف
والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومحصلة الموضوع فقط هي ما لم تجعل اداة النقي
جزءا من موضوعها مع جعلها جزءا من محمولها فهي عن معدولة المحمول فقط ومحصلة
هي ما لم تجعل اداة النقي جزءا منها مثالها موجبة نحو قولك انسان حيوان وسالبة نحو
لاشي من انسان يحمر وهذا يعلم ان بعض الثمانية والاربعين المذكورين مكرر وهو
ستة عشر لان محصلة المحمول فقط هي عن معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع
فقط هي عن معدولة المحمول فقط فليتا مل والاول الموضوع لالتكامل المصدا
على جزئين من اجزاء القضية وهما الموضوع والمحمول والاول هو المحكوم عليه ويختصر
في ثلاثة وهي مبتدا والفاعل وثانيه والثاني هو المحكوم به ويختصر في اثنين وهما
الخبر والفعل وترك جزئين آخرين وهما النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول
للموضوع او تعلقه وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة او على وجه
الاتفاء في القضية السالبة والنسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك في الاولى
او عدم وقوعه الثانية فجملة اجزاء القضية اربعة كما يؤخذ من شرح الشمسية وغيره
قال بعض محققى الفارسي ان ذلك طريقة العجم واما طريقة العرب فاجزاء الثلاثة
الاول فقط لكن لم يتابعه لاشيا كما قاله شيخنا وجعل الجزء الرابع ما ذكر هو
الظا هو مبتدأ واما ما في كلام بعضهم من انه الايقاع او الاتزان اي ادراك
الوقوع او عدم الوقوع فليس ينظر لان ذلك وصف المدرك فلا يصح جعله من اجزاء
القضية وهذا بعينه اعترض مثلا احمد على الفري في جعله ذلك من اجزاها

في
الاجزاء
الاربعة
المذكورة
فان
الاول
والثاني
والثالث
والرابع
كل واحد
منها
يختص
بصفة
خاصة
وهي
التي
يكون
عليها
التركيز
في
البيان

وقد وضع الناطقة لفظا يدل على النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة الكلية
 التزاما كما في شرح الشمسية وسواء ذلك اللفظ رابطة وهوارة يكون في قالب
 الاسم كوفي نحو قولك زيد هو قائم ونارة يكون في قالب الفعل ككان في نحو قولك
 كان زيد قائما وكثيرا ما تحذف تلك الرابطة في لغة العرب استغناء عنها بالربط
 اللفظي واعلم انه لا بد للنسبة القضية من كيفية تتكيف بها في نفس الامر وهي
 اما الضرورة اي الوجوب واما الدوام واما الامكان واما الاطلاق اي الحصول
 بالفعل وسموا اللفظ الدال على تلك الكيفية جمعة وتسمى القضية اذا ذكر فيها
 ذلك اللفظ موجبة وعند المتأخرين القضايا باعتبار الكيفية المذكورة الى
 خمسة عشر ضروريا السبع وهي ضرورة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة
 النسبة مع الاطلاق عن التقييد بوصف او وقت مثالها موجبة كل انسان حيوان
 بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بحج بالضرورة وانما سميت ضرورة لان كيفية
 نسبتها بالضرورة ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بوصف او وقت وهي بسيطة كما
 يعلم مما يأتي وللشروط العامة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام
 وصف كوضع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب
 وسالبة لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب وانما سميت
 مشروطة لما فيها من اشتراط دوام وصف كوضع وعامة لانها اعم من المشروطة
 الخاصة فانها لم تقيد بما ينفي احتمال دوام الوصف وهو قولك لاداء لم هو بسيطة
 كالتي قبلها والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة لكن مع زيادة قيد لاداء
 مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لاداء وسالبة
 لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب لاداء وانما سميت
 مشروطة لما في خاصية لانها اخص من المشروطة العامة كما علم مما مر وهي مركبة
 ان كانت موجبة من مشروطة عامة موجبة وهي الصادرة عن قولك مثلا كل
 كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب فمطلقة عامة سالبة وهي العجز
 اعني قولك لاداء فان في قوة ان يقال لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع
 بالاطلاق العام اي بالفعل لان ايجاب المحمول للموضوع اذ لم يكن دائما كان
 السلب متحققا في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة سالبة وان كانت
 سالبة من مشروطة عامة سالبة وهي الصادرة عن قولك مثلا لاشئ من
 الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب فمطلقة عامة موجبة وهي
 العجز اعني قولك لاداء لان في قوة ان يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق

العام لان سلب المحمول عن الموضوع اذ المركب دائما كان الايجاب متحققا
 في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة والوقفية المطلقة وهي
 ٤ التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مثالها موجبة كل انسان متحرك
 الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وسالبة لا شئ من الانسان ساكن الاصابع
 بالضرورة وقت الكتابة وانما سميت وقفية للتقييد فيها بالوقت ومطلقة
 لاطلاقها عن التقييد بقولنا لادائما وهي بسيطة كما سيأتي والوقفية غير
 ٥ المطلقة وهي الوقفية المطلقة لكن مع زيادة قيد لادائما مثالها موجبة
 كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وسالبة لا شئ
 من الانسان ساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وانما سميت وقفية
 لما مر وغير مطلقة لانها مقيدة بقولنا لادائما وهي مركبة ان كانت موجبة
 من وقفية مطلقة موجبة وهي الصدر اعني قولك مثلك كل انسان متحرك
 الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة عامة سالبة وهي العجز اعني
 قولك لادائما لان في قوة ان يقال لا شئ من الانسان بمتحرك الاصابع بالاطلاق
 العام لما مر من ان ايجاب المحمول للموضوع اذ المركب دائما كان السلب متحققا
 في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت سالبة من وقفية
 مطلقة سالبة وهي الصدر اعني قولك مثلك لا شئ من الانسان ساكن
 الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة عامة موجبة وهي العجز اعني
 قولك لادائما لان في قوة ان يقال كل انسان ساكن الاصابع بالاطلاق العام
 ٦ من ان سلب المحمول عن الموضوع اذ المركب دائما كان الايجاب متحققا في الجملة
 وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة والمنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة
 النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة كل انسان متحرك متغفن بالضرورة
 وقاما وسالبة لا شئ من الانسان بمتغفن بالضرورة وقاما وانما سميت منتشرة
 لان انتشار وقتها ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بقولنا لادائما وهي بسيطة
 ٧ كما يعلم مما ياتي والمنتشرة غير المطلقة وهي المنتشرة المطلقة لكن مع زيادة قيد
 لادائما مثالها موجبة كل انسان متغفن بالضرورة وقاما لادائما وسالبة
 لا شئ من الانسان بمتغفن بالضرورة وقاما لادائما وانما سميت منتشرة لما
 وغير مطلقة لانها مقيدة بقولنا لادائما وهي مركبة ان كانت موجبة من منتشرة مطلقة
 موجبة وهي الصدر اعني قولنا مثلك كل انسان متغفن بالضرورة وقاما فطلقة
 عامة سالبة وهي العجز اعني قولك لادائما لان في قوة ان يقال لا شئ من الانسان

بمقتضى بالاطلاق العام لما مر وان كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة
 وهي الصدارة عن قولك مثلاً لا شيء من الانسان بمقتضى بالضرورة وقتاً
 فطلقة عامة متوهم وهي العجز لان في قوة ان يقال كل انسان بمقتضى بالاطلاق العام كما تقدم
 والدوام الثابت وهي الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مع الاطلاق عن
 التقيد بواو نحو مثلاً موجبة كل انسان حيوان دائماً وسالبة لا شيء من الانسان بحج
 دائماً وانما سميت ائمة لان كيفية نسبتها للدوام ومطلقة لاطلاقها عن التقيد
 بوصف او نحو وهي بسيطة كما يعلم بما ياتي والعرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام
 النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثلاً موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام
 كاتباً وسالبة لا شيء من الكتاب ساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً وانما سميت عرفية
 لانها لم تقيد فيها بدوام الوصف من العرف ولولا بصرح به وعامة لانها اعم من العرفية
 الخافتها لم تقيد بما في احتمال الدوام وهي قولنا لا دائماً كما تقدم ونظيره وهي بسيطة
 كالتي قبلها والعرفية الخافتها هي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لا دائماً مثلاً موجبة
 كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً لا دائماً وسالبة لا شيء من الكتاب ساكن الاصابع
 دائماً مادام كاتباً لا دائماً وانما سميت عرفية لما مر وخاصة لانها اخض من العرفية
 العامة كما علم مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة من عرفية عامة موجبة
 وهي الصدارة عن قولك مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً
 فطلقة عامة سالبة وهي العجز اعني قولك لا دائماً لان في قوة ان يقال لا شيء من
 الكتاب بمحرك الاصابع بالاطلاق العام لما مر وان كانت سالبة من عرفية عامة
 سالبة وهي الصدارة عن قولك مثلاً لا شيء من الكتاب ساكن الاصابع دائماً مادام
 كاتباً فطلقة عامة موجبة وهي العجز اعني قولك لا دائماً لان في قوة ان يقال كل
 كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لما مر والممكنات وهما الممكنة العامة وهي التي
 حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف مثلاً موجبة كل انسان حيوان الامكان
 العام وسالبة لا شيء من الانسان بحج بالامكان العام وانما سميت ممكنة لان كيفية
 نسبتها بالامكان وعامة لانها اعم من الممكنة الخافتها كما تصدق بها تصديق بالضرورة
 وهي بسيطة كما سيأتي والممكنة الخافتها هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن
 الطرفين اعني الموافق والمخالف مثلاً موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص
 وسالبة لا شيء من الانسان كاتب بالامكان الخاص وانما سميت ممكنة لما مر وخاصة لانها
 اخض من الممكنة العامة كما علم مما تقدم وهي مركبة سواء كانت موجبة او سالبة من ممكنين
 علمين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان قولك مثلاً كل انسان كاتب بالامكان

الخاص في قوة ان يقال كل انسان كاتب بالامكان العام وان يقال لاشئ من الانسا
 بكاتب بالامكان العام وكذا يقال في مثال السالبة وبذلك تعلم انه ليس المراد ان
 مركبة لفظا بل المراد انها في قوة قضيتين والمطلقا الثلاثة وهي المطلقة العامة
 وهي التي حكم فيها باطلاق النسبة اى كونها حاصلة بالفعل مثالها من كل انسان
 متفلس بالاطلاق وسالبة لاشئ من الانسا بمتفلس بالاطلاق وانما سميت مطلقة
 لان صفة نسبتها الاطلاق وعامة لانها اعم من الوجوديتين المذكورتين بعد فانها
 لم تقيد بشئ الدوم او الضرورة بخلافها وهي بسيطة كما يعلم مما ياتي والوجودية
 الثلاثة وهي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لادائها مثالها موجبة كل انسان
 متفلس بالاطلاق لادائها وسالبة لاشئ من الانسا بمتفلس بالاطلاق لادائها
 وانما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل والادائية لانها مقيدة بقولنا لادائها وهي
 مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصذر اعني قولك مثلا كل انسان
 متفلس بالاطلاق فمطلقة عامة سالبة وهي العجز اعني قولك لادائها لانه في قوة ان
 يقال لاشئ من الانسا بمتفلس بالاطلاق العام لما سبق وان كانت سالبة من مطلقة
 عامة سالبة وهي الصذر اعني قولك مثلا لاشئ من الانسا بمتفلس بالاطلاق
 فمطلقة عامة موجبة وهي العجز اعني قولك لادائها لانه في قوة ان يقال كل
 انسان متفلس بالاطلاق العام لما مر والوجودية الاضرورية وهي المطلقة
 العامة لكن مع زيادة قيد الاضرورية مثالها موجبة كل انسان متفلس بالاطلاق
 لا بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بمتفلس بالاطلاق لا بالضرورة وانما سميت
 وجودية لما مر والاضرورية لانها مقيدة بقولنا لا بالضرورة وهي مركبة ان
 كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصذر اعني قولك مثلا كل انسان
 متفلس بالاطلاق فممكنة عامة سالبة وهي العجز اعني قولك لا بالضرورة لانه في قوة
 ان يقال لاشئ من الانسا بمتفلس بالامكان العام لما علمت من ان الامكان العام
 هو سلب الضرورة عن الطرفين المخالف وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة
 وهي الصذر اعني قولك مثلا لاشئ من الانسا بمتفلس بالاطلاق فممكنة عامة موجبة
 وهي العجز اعني قولك لا بالضرورة لانه في قوة ان يقال كل انسان متفلس بالامكان
 العام لما ذكره في المذكورات جملة الخمسة عشر وبعضهم نقص عنها وبعضهم
 زاد عليها حتى قال بعضهم انها لا تنحصر في عدد وعلم مما نقرر انها تنقسم الى مركبة
 وبسيطة فالمركبة ما كان فيها زيادة لادائها ولا ضرورة او كان فيها الامكان الخاص
 والبسيطة ما عدا ذلك وقد اشار بعضهم لذلك بقوله وما حوى من القضايا الاكثا

او خاص امكانه كما اخذا وما خلا عن ذين فاليسيط فادع لمن الف بان شيط
والكلام على الموجحات كثير وقد افردت بالتأليف وفي هذا القدر كفاية
الموضوع خبر عن الاول وانما سمي بذلك لانه يتخيل انه كشي وضع ليحمل عليه غير كما
قاله ابن يعقوب والمسمى بذلك الاول في الرتبة وان ذكر آخر كما ان المسمى بالمحمول الآخر
في الرتبة وان ذكر اولاً وانما كان الموضوع اولاً في الرتبة والمحمول آخره لان الموضوع
محكوم عليه بالمحمول والمحكوم به وصف للمحكوم عليه في المعنى والموصوف سابق
على صفته ولهذا جعل النجاة رتبة المبتدأ المتقدم ورتبة الخبر التأخر وانما
جعلوا رتبة الفاعل التأخر عن الفعل مع انه موصوف في المعنى الامر لغظي وهو
ان الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم على معموله فليست عامل في الجملة
متعلق بمحمد وصفه الاول والتقدير والاول الكائن في الجملة الموضوع
والآخر بكسر الخاء بمعنى المتأخر لا يفتحها بمعنى المتأخر بل مقابلته بالاول والمراد
الآخر في الرتبة وان ذكر اولاً كما علمت وقوله المحمول خبر عن الآخر وانما سمي بذلك
لانه يتخيل انه كشي حمل على غيره كما يؤخذ من عبارة ابن يعقوب بالسوية
اي حال كونها ملتبسين بالسوية بمعنى الاستواء في الذكر بحيث لا يذكر احدهما دون
الآخر وان على التعليق الاى وان حكم فيها حكم كما بنا على وجه التعليق لا على
وجه الحمل فانها الخو على هذا التقدير فعلى باقية على بابها ويحتمل وهو الذي قصر
عليه الشيخ المولى وتبعه غيره انها بمعنى الباء والمعنى وان حكم فيها التعليق
فانها الخ فان قيل لا ينبغي ان التعليق توقيف شئ على شئ آخر وهذا خا بالشرطية
المتصلة مع ان كل قسم شرطية الى شرطية متصلة والى شرطية منفصلة
اجبت ان المراد بالتعليق في كلامه الربط بين الجزين ولو على وجه العناد او ان
المراد ما يشتمل التعليق صريحاً كما في المتصلة او استلزماً كما في المنفصلة لانها
تستلزم توقف ثبوت احدهما على انتفاء الآخر وتوقف انتفاء احدهما على ثبوت
الآخر فكأنه قيل ان استقر هذا ثبت هذا وان ثبت هذا استقر هذا فليست عامل
وتنقسم الجز قسمها المص الى متصلة ومنفصلة وكل منها ينقسم الى خصوصية وكنية
وجزئية ومعملة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الاوضاع الممكنة
اي حال معين من الاسوال الممكنة مثالها متصلة نحو ان جنتي الآن اكرمك
ومنفصلة نحو زيد الآن اما كانت او غير كانت والثانية ما ذكر فيها ما يدل
على تعيين جميع الاوضاع مثالها متصلة كلما كانت الشمس طالعة فالها مخرج
ومنفصلة دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً والثالثة ما ذكر فيها ما يدل

المراد بالآخر
في الرتبة
والمراد بالاول
في الرتبة
والمراد بالمتأخر
في الرتبة
والمراد بالمتأخر
في الرتبة
والمراد بالمتأخر
في الرتبة

على تقييم بعض الاوضاع مثالها متصلة قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا
ومنفصلة قد يكون اما ان يكون الشئ حيوانا او فرسا والرابعة ما لم يذكر فيها
شئ من ذلك مثالها متصلة اذا كان هذا انسانا كان حيوانا ومنفصلة اما ان
يكون العدد زوجا او فردا فتنبيه ايضا هو في الاصل مصدر من ينض
اذا رجع والمعنى رجوعا الى الانقسام الى شرطية متصلة اي نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وسميت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعلق
كما تقدم ومتصلة لا اتصال طرفيها فانه كلما تحقق احدهما تحقق الآخر
ومثلها اي والمثلها فهو بالجر عطف على مدخول الى والمراد انها مثلها في اصل
الربط وان كان الربط في المتصلة على وجه التلازم وفي المنفصلة على وجه التعاند
هذا ولا حاجة لزيادة قوله مثلها من حيث المعنى لان المماثلة فيما ذكر متحقق من
جعل المنفصلة قسما من الشرطية شرطية منفصلة اي نحو العدد اما
زوج او فرد وسميت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعلق على ما مر
ومنفصلة لان اتصال طرفيها لانه كلما تحقق احدهما اتقيا الآخر وكلما اتقيا احدهما
تحقق الآخر جزاها الخ الضمير عائد للشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة
فصرح كلام المصنف ان جزئي المنفصلة يقابل لهما مقدم وتالي وهو ما صرح به
المسيد الشريف في شرح الخوجي وبعض شراح ايساغوجي والقطب لكن ظاهر
كلام السنوسي في شرح مختصره خلافا لصرح بذلك في شرح ايساغوجي وقد صرح
به ايضا ابن يعقوب حيث قال المشهور في الاصطلاح ان المقدم هو مدخول اداة
الشرط في المتصلة والتالي ما علق على مدخولها واما المنفصلة فلا مقدم لها ولا
تالي لان المعنى لا يختلف فيها بالتقدم والتأخير مقدم وتالي بمعنى الجزئ
الاول يسمى مقدما والجزء الثاني يسمى تاليا ولا يرد نحو قولك النهار موجود ان كان
الشمس طالعة لان المذكور في ذلك اولا ليس تاليا وانما هو دليل لان مذهب اهل
التحقيق في اللغة العربية ان جواب الشرط ابدا متاخرا والمدخول اولاد ليله كما
يؤخذ من القطب به صرح ابن مرزوق في شرح الجمل لكن ذكر السعداني
المذكور في ذلك اولا هو التالي بعينه وهو وان تقدم في الذكر تالي في الرتبة قال
والقول بخذف الجزاء في مثل هذا انما هو اصطلاح النجاة وهو متعين بحسب
المصير اليه ان كان قد علم من اصطلاح المناطقة وجهه بعضهم بان مقصود
المناطقة المعاني فلا حاجة الى تقدير شئ يتم للمعنى بدونها اما بيان ذات الاتصال
اي صاحبة الاتصال وهي المتصلة وقوله ما اوجبت تلازم الجزئ من اي فهو

هذا هو المقدم
والشرطية المتصلة
هي التي هي شرطية
متصلة

انما يتبين ان
الشرطية المتصلة
هي التي هي شرطية
متصلة

ما اقتضت واستلزمت ذلك والتلازم هنا ليس من الجانبيين لان القضية انما تدل
على لزوم التالي للمقدم دون العكس وان كان متحققا في بعض المواد فهو بمعنى
اللزوم وادناه الى الجزء من الملازمة لها بسبب كونه نسبة بينهما واعترض على
المصباح ذلك ظاهر في المتصلة اللزومية وهي التي حكم فيها بصدق قضية على
تقدير صدق اخرى لعلاقة بينهما توجب لك كالسببية نحو قولك كلما كان الشمس
طالعة فالنهار موجود دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بذلك لعلاقة توجب
بل الاتفاق وان جزءها واحد معا نحو قولك ان كان الانسان ناطقا فالكارنا هو
اذ لعلاقة بين ناطقة الانسان وناطقة الحمار حتى يستلزم احدهما الآخر بل تنق
انهما وجد معا واجيب بان المراد بل لزوم الجزء ينصاحهما سواء كان على وجه اللزوم
كما في اللزومية او على وجه الاتفاق كما في الاتفاقية ويحتمل كما قاله بعضهم ان
المصبر للاتفاقية منزلة العدم لعدم انتاجها في الاقيسة فيكون التلازم
بمعنى عدم صحة الانفكاك عقلا فاده الملوحي كبيره وذات الانفصال
اي صاحبة الانفصال وهي المنفصلة وقوله دون من اي دون كذب وهو
مقدم من تأخير والاصل وذات الانفصال ما اوجبت تنافر بينهما دون
مين وقوله ما اوجبت تنافر بينهما اي ما اقتضت واستلزمت تنافيا وعنادا
بين الجزئين واعترض على المصباح ان ذلك ظاهر في المنفصلة العنادية وهي التي
حكم فيها بالمعاندته بين الطرفين لذا اتما نحو قولك العدد اما زوج او فرد
دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بتلك المعاندته لمجرد الاتفاق نحو قولك
في شخص اسود كما تب هذا اما ابيض او كانت واجيب بان المراد بالتنافر بينهما عدم تصاحبا
ولو لمجرد الاتفاق لو ان المصبر للاتفاقية منزلة العدم كما تقدم في المنفصلة
اقسامها الى قسمين ذات الانفصال مانع جمع كما مقتضى الظاهر ان يقال مانع جمع
لكن المصبر باعتبار كون القضية خبرا ولا حاجة لقول بعضهم حذف التاء للضرورة
واختلف في تفسير مانع الجمع ف قيل وهو المشهور هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين
صدقا وكذبا او صدقا فقط فالاول اذا كانت مركبة من الشئ ونقيضه او المساوي
لنقيضه نحو قولك العدد اما زوج او لا زوج وقولك العدد اما زوج او فرد
والثاني اذا كانت مركبة من الشئ والاخص من نقيضه نحو قولك هذا اما ابيض او
اسود فان اسود اخص من نقيض ابيض وهو لا ابيض لشمول الاسود الاحمر وغيرها
وقيل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين صدقا فقط بان كانت مركبة من الشئ
والاخص من نقيضه نحو ما ذكر او ظواي او مانع خلو واختلف ايضا في

قوله ما اقتضت واستلزمت ذلك والتلازم هنا ليس من الجانبيين لان القضية انما تدل على لزوم التالي للمقدم دون العكس وان كان متحققا في بعض المواد فهو بمعنى اللزوم وادناه الى الجزء من الملازمة لها بسبب كونه نسبة بينهما واعترض على المصباح ذلك ظاهر في المتصلة اللزومية وهي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق اخرى لعلاقة بينهما توجب لك كالسببية نحو قولك كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بذلك لعلاقة توجب بل الاتفاق وان جزءها واحد معا نحو قولك ان كان الانسان ناطقا فالكارنا هو اذ لعلاقة بين ناطقة الانسان وناطقة الحمار حتى يستلزم احدهما الآخر بل تنق انهما وجد معا واجيب بان المراد بل لزوم الجزء ينصاحهما سواء كان على وجه اللزوم كما في اللزومية او على وجه الاتفاق كما في الاتفاقية ويحتمل كما قاله بعضهم ان المصبر للاتفاقية منزلة العدم لعدم انتاجها في الاقيسة فيكون التلازم بمعنى عدم صحة الانفكاك عقلا فاده الملوحي كبيره وذات الانفصال اي صاحبة الانفصال وهي المنفصلة وقوله دون من اي دون كذب وهو مقدم من تأخير والاصل وذات الانفصال ما اوجبت تنافر بينهما دون مين وقوله ما اوجبت تنافر بينهما اي ما اقتضت واستلزمت تنافيا وعنادا بين الجزئين واعترض على المصباح ان ذلك ظاهر في المنفصلة العنادية وهي التي حكم فيها بالمعاندته بين الطرفين لذا اتما نحو قولك العدد اما زوج او فرد دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بتلك المعاندته لمجرد الاتفاق نحو قولك في شخص اسود كما تب هذا اما ابيض او كانت واجيب بان المراد بالتنافر بينهما عدم تصاحبا ولو لمجرد الاتفاق لو ان المصبر للاتفاقية منزلة العدم كما تقدم في المنفصلة اقسامها الى قسمين ذات الانفصال مانع جمع كما مقتضى الظاهر ان يقال مانع جمع لكن المصبر باعتبار كون القضية خبرا ولا حاجة لقول بعضهم حذف التاء للضرورة واختلف في تفسير مانع الجمع ف قيل وهو المشهور هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين صدقا وكذبا او صدقا فقط فالاول اذا كانت مركبة من الشئ ونقيضه او المساوي لنقيضه نحو قولك العدد اما زوج او لا زوج وقولك العدد اما زوج او فرد والثاني اذا كانت مركبة من الشئ والاخص من نقيضه نحو قولك هذا اما ابيض او اسود فان اسود اخص من نقيض ابيض وهو لا ابيض لشمول الاسود الاحمر وغيرها وقيل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين صدقا فقط بان كانت مركبة من الشئ والاخص من نقيضه نحو ما ذكر او ظواي او مانع خلو واختلف ايضا في

تفسير

تفسير مانعة الخلو فصيل وهو المشهور هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين
 كذا با وصدقا او كذا با فقط فالاول اذا كانت مركبة من الشئ ونقيضه او المضا
 لنقيضه نحو ما تقدم والثاني اذا كانت مركبة من الشئ والاعم من نقيضه نحو قولك
 هذا اتما غير ابيض او غير اسود فان غير اسود اعم من نقيض غير ابيض
 وهو ابيض لكونه فردا آمنه وقيل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين كذا با
 فقط بان كانت مركبة من الشئ والاعم من نقيضه نحو ما ذكر او ما اى
 او ما تعبا فالضمة في الاصل مضمة اليه فلما حذفت المضمة انفصل الضمة وقام
 مقام المضمة وما نفعها هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين صدقا وكذا بان كانت
 مركبة من الشئ ونقيضه او المساوي لنقيضه نحو ما تقدم وهو الحقيقي اى
 لان التنافي فيه اتم منه في الاخرين فانه فيه من جانبى الصدق والكذب بخلاف
 فيها وقوله الاخضر اى من مانع الجمع ومن مانع الخلو فالنسبة بين مانعها وما
 الجمع العموم والخصوص بالطلاق لاجتماعها في المركبة من الشئ ونقيضه والمساوي
 لنقيضه وانفراد مانعة الجمع في المركبة من الشئ والاخص من نقيضه وكذلك
 النسبة بين مانعها وما نفع الخلو لاجتماعها في المركبة من الشئ ونقيضه او
 المساوي لنقيضه وانفراد مانعة الخلو في المركبة من الشئ والاعم من نقيضه وما
 النسبة بين مانعة الجمع وما نفع الخلو فالعموم والخصوص من وجه لاجتماعها في المركبة من
 الشئ ونقيضه والمساوي لنقيضه وانفراد مانعة الجمع في المركبة من الشئ والاخص
 من نقيضه وانفراد مانعة الخلو في المركبة من الشئ والاعم من نقيضه هذا كله على
 القول الاول في كل من مانعة الجمع وما نفع الخلو وما على القول الثاني في ذلك
 فالنسبة في ذلك كله التباين فليتناقل اى في تعريفه واحكامه
 وقد اشار للاول بالبيت الاول والثاني بما بعده ومعنى التناقض لغة اثبات الشئ
 ورفعه واصطلاحا ما ذكره المصنف تناقض مبتدأ والمسوخ ارادة الجففس
 او وقوعه في معرض التفصيل الاتي كما ذكره المصنف وقوله خلف القضيتين
 الخ الخلف اسم مصدر بمعنى الاختلاف وهو جففس دخل فيه جميع الاختلافات وخرج
 باضافته الى القضيتين خلف غيرهما من المركبات الانشائية لقم لا تقيم او المركبات
 الاضافية كغلام زيد لا غلام زيد والمفردات كزيد لا زيد ومقتضى ذلك ان
 اختلاف المفردات لا يسمى تناقضا في اصطلاح المناطقة وهو ما صرح به المتأخر
 في كبره لكن في كلام بعضهم ما يفيد انه يسمى بذلك في اصطلاحهم وعليه
 فتحصيص المصنف القضيتين بالذكر لكون القضايا هي المقصود لهم بالاصالة

في كل من مانعة الجمع
 وما نفع الخلو وما على
 القول الثاني في ذلك

لا للاحتراز عن المفردين وخرج بقوله في كيف خلف القضيتين في غيره من موضوع
 ومحول او عدول وتخصيل او غير ذلك فالاول كما في قولك زيد قائم عمر قائم
 والثاني كما في قولك زيد قائم زيد قائم والثالث كما في قولك زيد هو قائم زيد هو
 لا قائم والرابع كما في قولك زيد قائم الآن زيد قائم امس وكما في قولك زيد جالس
 في الدار زيد جالس في المسجد الى غير ذلك واعترض على المصنف ان هذا التعريف غير مانع
 لصدقه بخلاف القضيتين في كيف مع جواز صدقهما وكذا كما في قولك زيد قائم
 عمر وليس بقائم وقولك زيد قائم زيد ليس بكاتب وقولك زيد صائم الآن
 زيد ليس بصائم امس الى غير ذلك ومع وجوب صدقهما كما في قولك بعض
 الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بشئ ومع وجوب كذبهما كما في قولك كل
 حيوان انسان ولا شئ من الحيوان با انسان ومع صدق احدهما وكذب الاخرى
 اتفاقا لا طرادا كما في قولك كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان وقولك
 بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وانما كان ذلك اتفاقا لا غير
 لازم في كل كليتين او جزئيتين اختلفا في كيف وانما هو امر اتفق لخصوص
 المادة التي فيها المحول اعم من الموضوع بدليل تخلفه في نحو قولك كل حيوان انسان
 لا شئ من الحيوان با انسان وفي نحو قولك بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس
 با انسان واجيب بان جميع ذلك خرج بقوله وصدق واحد امر في قائم وان كان
 محتلا للاستغناء في جعله حالا او في فيكون قيد في التعريف فتأمل
 في كيف اى في الایجاب والسلب كذا في الكم اعنى الكلية والجزئية ان كانت القضية
 الاصلية مستورة كما سيذكره المصنف بقوله وان تكن محصورة بالسور والحوال وانما
 اقتصر على ذكر كيف هنا لاطراد في جميع القضايا باحتى الشخصية والمتمثلة
 بخلاف الكم كما هو ظاهر وصدق واحد في كذب الاخر في كلامه اكتفاء
 وكما مقتضى الظاهر ان يقول وصدق واحدة الزكاة نظرا الى كون القضيتين
 بمعنى قولين وقوله امر في اى تبع وذلك كناية عن كونه مطردا ولا يكون كذلك
 الا عند ثبوت الواحد المشهورة وهى وحدة الموضوع ووحدة المحول ووحدة
 الزمان ووحدة المكان ووحدة الاضافة ووحدة الشرط ووحدة القوة او
 الفعل ووحدة الكل والجزء الى غير ذلك لا ترى انه ليس كذلك في نحو قولنا زيد
 قائم عمر وليس بقائم وقولنا زيد قائم زيد ليس بكاتب وقولنا زيد صائم
 اليوم زيد ليس بصائم امس وقولنا زيد جالس في المسجد زيد ليس بجالس السوق
 وقولنا زيد اب لعمر زيد ليس باب لبيكر وقولنا الزكاة واجبة في مال

القصي اذا بلغ نضابا الزكاة ليست بواجبة في مال الصبي اذا لم يبلغ نضابا وقولنا
الخمر في الدن مسكر بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل وقولنا الزنجي
اسود اي جزؤه الزنجي ليس باسود اي كله وقولنا زيد كاتب بالقلم الحديد
زيد ليس بكاتب بغير القلم الحديد وبذلك علم ان قولنا المص وصدق واحد الخ
مغنى عن اشتراط الوحدات المذكورات فليتامل فان تكن الخالفاء
اما تقر بعية او فصيحية والضمير يرجع للقضية من حيث هي وقوله
فنقضها مبتدا وقوله ان تبدله خبر واحترز بقوله بالكيف عن نقضها
بالجهة فان له احكاما مذكورة في المطولات ويحتمل ان قوله بالكيف هو
الخبر وقوله ان تبدله بدل منه على حد البدل في نحو نفعتني زيد علمه
ومقتضى كلام المص ان نقيض الشخصية شخصية مخالفة لها في الكيف
ونقيض الماهية ماهية كذلك وهو عند غير المص مسلم في الاول والثانية
لان نقيض الماهية عند غير المص انما هو كلية تخالفها في الكيف لكونها في قوة
الجزئية فنقيض الماهية الموجبة نحو الانسان حيوان سائلة كلية نحو لا
شي من الانسان حيوان ونقيض الماهية السالبة نحو الانسان ليس حيوان
موجبة كلية نحو كل انسان حيوان واعلم ان جميع ما ذكره المص لا يختص
بالكلية بل يجري في الشرطية فمثال التناقض في المخصوص ان تقول ان جنتي
الآن اكرمك ليس ان جنتي الآن اكرمك وفي الماهية ان تقول ان كان هذا انسانا
فهو حيوان ليس ان كان هذا انسانا فهو حيوان وعلى هذا القياس
وان تكن مخصوصة بالسؤال ككلية او جزئية وسواء كانت موجبة او سالبة
فدخل في كلامه جميع القضايا فليتامل فانقضضت سورها المذكور
لا يخفى عليك ان سور الايجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس
وسور الايجاب الجزئي ضده سور السلب الكلي وبالعكس فان
تكن موجبة الخالفاء اما تقر بعية او فصيحية مثل ما مر
سائلة جزئية اي وبالعكس ففي كلام المص اكتفاء للعلم بذلك مما ذكره
وانما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لانه لو كان كذلك لكان
كذبها معاكما في قولك كل حيوان انسان لاشي من الحيوان با انسان
والنقض لا يكذب معاكما علم ما مر ولان تكن سالبة كلية فنقيضها الجزئي وبالعكس
ففي كلامه اكتفاء لما تقدم وانما لم يكن نقيض السالبة الكلية موجبة كلية لانه
لو كان كذلك لجاز كذبها معاكما مر

فان تكن موجبة كلية
فنقضها بالسلب

فان تكن مخصوصة بالسلب
فانقضضت سورها المذكور

فان تكن سالبة كلية
فنقضها بالجزئية

فان تكن سالبة كلية
فنقضها بالجزئية

واعلم ان العكس لغة مطلق التبديل والقلب بان يجعل السابق لاحقا واللاحق سابقا
واصطلاحا يطلق باطلاقين احدهما اطلاقا على القضية التي وقع التحويل
اليها وثانيهما اطلاقا على المعنى المصدر وعلى كل من الاطلاقين فهو ثلاثة
اقسام الاول عكس مستوي ويقال له عكس مستقيم لاستواء طرفيه
واستقامتهما بسبب سلامة كل منهما من التبديل بالنقيض وهذا هو الذي اقتصر عليه
المص ويعرف على الاطلاق الاول بانه القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية
بالاخر وعلى الاطلاق الثاني بانه قلب جزئ القضية الى اخرها وذكر المص الثاني
عكس نقيض موافق لموافقته لاصله في الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بانه
القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بنقيض الاخر مع بقاء الصدق
والكيفية وعلى الاطلاق الثاني بانه تبدل كل من طرفي القضية بنقيض الاخر مع القيد
المذكور كما في قولك عكس كل انسان حيوان على الاطلاق لان الانسان الثالث عكس
نقيض مخالف لمخالفته لاصله في الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بانه القضية
التي تركبت بتبديل الطرفين الاول من القضية بنقيض الثاني منها وتبدل الثاني
بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف وعلى الاطلاق الثاني بانه
تبدل الطرفين الاول من القضية بنقيض الثاني الحكما في قولك في عكس
المثال المذكور لاشئ مما لا حيوان با انسان وانما اقتصر المص على الاول لانه اكثر
دورا من غيره فاقم العكس الى المستوى بدليل الترجمة ولانه المنفرد
اليه اللفظ عند الاطلاق ومن هذا يعلم ان تقييد المص بذلك في الترجمة لا ينص
وقوله قلب جزئ القضية لانه هو اولى من قول بعضهم ان يصير الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا لشموله لكل من الحلية والشرطية المتصلة نعم برده عليه انه
يشمل الشرطية المنفصلة مع انه لا عكس لها لعدم الترتيب الطبيعي بين جزئيهما
فكان عليه ان يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي ويجاب بان قوله قلب جزئ
القضية مغن عن ذلك القيد لانه يقتضي ان كلا منهما له موضوع طبيعي على ان المص
سيصرح بذلك في قوله والعكس في مرتب بالطبع الخ ولا يخفى انه يخرج
باضافة القلب الى الجزءين كل من عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف
لانه ليس قلب الجزءين بل الاول قلب نقيضهما والثاني قلب احدهما ونقيض الآخر
كما علم مما مر وباضافة الجزءين الى القضية قلب جزئ غيرهما كالمركب الاصنافي
كان نقول في عكس ضارب غلام ضارب ويقول مع بقاء الصدق ما اذا
لم يبق الصدق كان نقول في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان ويقول

مع بقاء الصدق والجملة

والعكس لا يزول بغير ما هو
اجتماع الخسيتين فاقصد

لا يخلو من
الجملة السالبة
في قول
انه

جزئيا انعكست كقفسها فتقول في عكس ليس زيد بعمر وليس عمر ويزيد وعلم منه
ايضا ان الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس بعض الجوار
النسان بعض الانسان حيوان ومثلها المهمة الموجبة فتقول في عكس الانسان
حيوان بعض الحيوان انسان ويصح ايضا عكسها كقفسها فتقول في عكس المثال المذكور
الحيوان انسان واما الجزئية السالبة فلا عكس لها فلا تقول في بعض الحيوان ليس
بالنسان بعض الانسان ليس بحيوان ومثلها المهمة السالبة فلا تقول في الحيوان
ليس بالنسان بعض الانسان ليس بحيوان ولا الانسان ليس بحيوان كانه على ذلك
فليتأمل والعكس لازم الحال فيه للمعقود والمعهود انما هو انعكس المستوفى
وخرج به عكس النقيض الموافق والمخالف فانه لازم لما وجد فيه اجتماع الخسيتين
وهي السالبة الجزئية فمثال الاول ان تقول في عكس بعض الحيوان ليس بالنسان بعض
مالا انسان ليس لحيوان ومثال الثاني ان تقول في عكس المثال المذكور بعض مالا
انسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الخسيتين المهمة السالبة وقوله
لغير ما وجد الخاى الذي هو السالبة الجزئية وانما لم يكن لها عكس لانه لا يبقى
فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قد سبق اتفقا في بعض المواد كما في قولك
في بعض الانسان ليس بحجر بعض الحجر ليس بالنسان فانه قد بقي الصدق اتفقا
لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصده
سلبا لخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق سلبا لاعم عن بعض افراد الاخص
فانه يصدق وان يقال بعض الحيوان ليس بالنسان ولا يصدق ان يقال بعض
الا انسان ليس بحيوان كما لا يخفى به اى فيه ذكرها الضمير نظرا
لفظ ما وانته فيما بعد نظر المعناها اجتماع الخسيتين اى الجزئية والسالبة
فالجزئية خسة بالنظر الكلية لانها اشرف منها والسالبة خسة بالنظر لانه لا يوجب
لان اشرف منه فاقصد تميم البيت وهو من لا قصدا الذي هو متوسط
في الامور ومنه ولا عال من اقصد ومثلها اى ومثل ما وجد به اجتماع الخسيتين
وانت كضهير نظر المعنى ما كما مر وقوله المهمة السالبة اى نحو قولك الحيوان ليس
بالنسان وانما لم يكن لها عكس لانه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان
قد سبق اتفقا في بعض المواد كما في قولك في الانسان ليس بحجر الحجر ليس بالنسان
او بعض الحجر ليس بالنسان فانه قد بقي الصدق اتفقا لخصوص المادة بدليل
تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصده سلبا لخص عن افراد
الاعم ولا يصدق سلبا لاعم عن افراد الاخص فانه يصدق ان يقال الحيوان

ليس بالإنسان ولا يصدق ان يقال الانسان ليس بحيوان او بعض الانسان ليس
بحيوان والعكس اي باقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ الملقب في كبره وان كان ظاهر
سيا كلامه ان المراد العكس المستوي لا يصدده وقوله مرتب بالطبع اي الذي هو
الكلي من الكلية والشرطية المتصلة وانما كمال منها مرتب بالطبع لان ترتيبه مقتضا الطبيعة كقول
لواز بل تغير المعنى اذ يتغير الموضوع عن المحمول الكلية وناخير المقدم عن التالي الشرطية
المقتضية بتغير المعنى الا ترى انك اذا قلت في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان
يصير المعنى ثبوت الانسانية لبعض افراد الحيوان بعد ان كانت ثبوت حيوانية كل انسان
وانك اذا قلت في عكس كل ان الشمس طالعة فالنهار موجود قديك انك النهار موجود ا
فالشمس طالعة يصير المعنى ثبوت زوم طلوع الشمس لوجود النهار بعد ان كانت ثبوت لزوم وجود
النهار لطلوع الشمس قداما وليس في مرتب الوضع اي الذي هو الشرطية المنفصلة
وانما كما مرتبة بالوضع فقط لان ترتيبها لم يقتضه الطبع كونه لوازا بل يتغير المعنى اذ يتغير
المقدم عن التالي فيها لا يتغير المعنى الا ترى انك اذا قلت في قولهم اما ان يكون العذر زوجا
واما ان يكون فردا اما ان يكون العذر فردا او اما ان يكون زوجا لم يختلف المعنى بل هو شيء واحد
بدل اوله وبدل اذ المعنى على كل بيت العناديينها وذلك لانه يمكن الترتيب كذلك بالوضع
اي في تعريفه واحكاما واقسامه ويتعلق بذلك واعلم ان القياس
في اللغة تقدير شيء على مثال شيء آخر كقدر نحو القياس على الآلة الحسية التي هي مثال
للذراع الكلي وفي اصطلاح الاصوليين حمل شيء على شيء آخر في الحكم بجامع بينهما
النبذ على المحر في الحرمة بجامع الاسكان فيها وفي اصطلاح المنطوق ما يعلم من كلامه
من انه قول مؤلف من قضاي مستلزم بذاته قول آخر ولا يخفى انه يخرج بقولنا مؤلف من
قضاياما ليس كذلك كالتضيق لواحده ولو كانت من مجموعها المركبة مخوز يد قاضيها
بالاطلاق لا داتما لانها وان كانت في قوة قضيتين لا يطلق عليها اسم القضيتين وتكون
مستلزم الخ ما لم يكن كذلك كالفرض والعقبة لانها لا تستلزم قول آخر وانما قلنا بذاته لانه يخرج
قياسا لساوة وهو ما تركب قضيتين متعلق محمول لهما موضوع اخرهما واذ لم يكن
من مادة المساواة مخوز يد مساو لغيره وعمره مساو لغيره لان وان استلزم قول آخر
وهو يز يد مساو لغيره لان اذ انه بل المقدمة اجنبية وهو في المثال المذكور مساو لغيره
لشيء مساو لذلك لشيء بدليل تخلف ذلك في نحو قولك الانسان ميان الفرس والفرس
ميان للناطق فانه لا يستلزم ان الانسان ميان للناطق لانه لا يلزم صدق ان يقال
ميان الميان لشيء ميان لذلك لشيء وانما قلنا قول آخر لانه يخرج عن قولك كل انسان
حيوان وكل جحر جسم لانه لا يستلزم قول آخر وانما يستلزم احد مقدمتيه استلزام

قوله
اما ان يكون
العذر زوجا
واما ان يكون
فردا

الكل جزئاً لا يقال التعريف شامل لذلك لأنه مستلزم لعكسه فيصدق عليه
 انه مستلزم قولاً آخرلاً نأقول قد اعتبروا في اللازم الافراد حيث قالوا قولاً آخر
 فلا بد ان يكون قولاً واحداً وذلك مستلزم قولين لا قولاً واحداً لان كل قضية منه
 تستلزم مكمسها واورد انه اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان استلزم
 عين الصغرى واذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان استلزم عين الكبرى
 فكل من هذين القياسين لم يستلزم قولاً آخرلاً وانما استلزم احدي مقدمتيه
 واجبت باوجه المجته منها منع ان نخوذ لك يسمى قياساً لفساد احد مقدمتيه
 بايجاد طرفيها فلا تغفل ان القياس الحزائلي بان المفيدة للتوكيد لان
 المقام مقام ان يتردد في معنى القياس هل هو المعنى الاصولي والمنطقي وحيث
 فالمخاطب اما يتردد في ذلك او منزل منزلة المتردد في نفس التوكيد بان من قصداً
 متعلق بالبعد والمراد بالجمع اثنتان فاكتر فشمئ المركب من قضيتين نحو قولك العالم
 متغير وكل متغير حادث والمركب من اكثر نحو قولك النباش اخذ لئال خفية وكل
 اخذ لئال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والاول يسمى بسيطا والثاني مركباً
 هذا على رأي من يقول بان القياس المركب قياس واحد والصحيح عند المحققين
 انه يرجع الى اقيسة بسيطة كما سيأتي بيانه وعليه فيجاء عن ذكر الجمع كالمص بأنه
 اطلق الجمع واراد كشي وكثير اما يستعمل ذلك او انه اراد به اثنتين فاكتر نظر الى
 صورة التركيب ظاهراً وانما قال المص من قضاياء ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور
 وذلك لانهم قد عرفوا المقدمة بانها ما جعلت جزء قياس فآخذوا القياس في تعريفها
 فلا أخذت هي ايضا في تعريفه لئلا يلزم الدور فآمل مستلزم ما حال من كضهير في قوله
 صورا واعترض بان ذلك يقتضي ان استلزام القياس للنتيجة مع التصور وليس
 كذلك لأنه انما يستلزمها عقبة واجبة بان على تسليم ذلك نقول الخالية تدل
 على المقادير وهي في كل شيء بحسبه كما هو شائع ولا يخفى ان المراد بالاستلزام ما يعم
 البين وغيره فشمئ كلامه المركب من الشكل الاول وهو المسمى بالقياس الكامل
 والمركب من سائر الاشكال وهو المسمى بغير الكامل بالذات اي بذاته
 فالعوض عن كضهير على مذهب الجيز لذلك قولاً اخرلاً يغير اكل من مقدمتين
 واعترض بان النتيجة لا بد ان تكون مركبة من اجزاء المقدمتين وح فلا تكون مغايرة
 لهما واجبة بان المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون
 اجزائها غير اجزائها فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انتجان
 كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم

ان القياس من قول
 مستلزم بالذات ان
 قولاً آخرلاً

ثم القياس الختم للترتيب المذكور وقوله عندهم أي المناطقة فمنها
 يدعى بالاقتراني يعني ان من القياس قسمان يسمى بالاقتراني لاقتراان حدوده
 واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما اداة الاستثناء التي هي لكن وسياق
 قسم ذلك في قوله ومنه ما يدعى بالاستثناء أي الخ - وهو الذي دل الخ
 على هذا التعريف يكون مفهومه وجودياً بخلافه على تعريفه بأنه الذي لم تذكر فيه
 النتيجة ولا تقيضها بالفعل والاول اولى لايها الم الثاني انه قد يذكر فيه تقيض
 النتيجة بالقوة وليس كذلك لكن الحاصل لم على ذلك المقابلة بالاستثناء أي
 وهو ان تذكر فيه النتيجة بالفعل وتارة يذكر فيه تقيضها كذلك كما سياتي بيانها وانما
 كدلالة الاقتراني على النتيجة بالقوة لا بالفعل لانها لا تذكر فيه بصوتها وان ذكرت فيه
 مفارقة واختلاف الجملة يعني انه مقصود على الجملة ولا يتعداها الى غيرها فالباء
 داخلة على المقصود عليه وان كان خلافه غالب على ما تقدم وهذا ما ذهب اليه
 المص كابن الحاجب والذي عليه الجمهور انه لا يختص بها بل قد يتركب من الشرطية
 وينظم فيه خمسة اقسام الاول المركب من شرطيتين متصلتين والثاني
 من شرطيتين منفصلتين والثالث المركب من شرطية متصلة وشرطية
 منفصلة والرابع المركب من جملة وشرطية متصلة والخامس المركب من
 جملة وشرطية منفصلة ويتعقد في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة الاسكا
 الاربعة الآتية مثال القسم الاول من الشكل الاول ان يقال كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذ كان النهار موجوداً فالليل حاصل يخرج
 ليس البتة اذ كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وبيان باقي الامثلة يطلب
 من المطول وهذا ويحتمل ان المص كابن الحاجب لم يكثر بالتركيب من الشرطية
 لقلة جنود فان تردد تركيبه الخ مقتضى سياق ان الضمير يرجع الى القياس
 الاقتراني لان كلام المص بصدد ذلك الذي قاله بعضهم انه راجع الى القياس من
 حيث هو لان ما سيدكره المص غير مختص بالاقتراني وفيه بعد لا يخفى مقدماً
 المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق الواحد على ما وجب اي على الوجه الذي وجب
 عندهم ولا يخفى ان ذلك شامل لجميع ما هو وقوله ورتب المقدم الخ من ذكر الحاصل بعد
 العام ويحتمل تخصيص ما هنا بغير ما صرح به بعد كالاتيان بالحل كوسط
 ورتب المقدم اي بان تقدم الصغرى على الكبرى في القياس الاقتراني كما في قولك كل انسان
 حيوان وكل حيوان جسم وبالعكس في الاستثناء أي كاسياق وانظروا
 صحيحها من فاسد اي انظر الصحيح منها من فاسد والاول لا بد ان يكون صحيحاً

وهو الذي دل على النتيجة بالقياس عندهم قسمان
 فمنه ما يدعى بالاقتراني
 بخلافه ولحقها الجملة

فان كان المقدم
 من فاسد صحيحاً

من جهة المادة بان يكون صادقا ومن جهة النظم بان يكون مستجعا لشروط الانتاج
وبذلك يعلم ان الفاسد شامل للفاسد من جهة المادة بان كان كاذبا وللفاسد
من جهة النظم بان كان غير مستجعا لشروط الانتاج **مختبر اى حال**
كونك مختبرا لها هل هي يقينية او ظنية وهل هي على تاليف منبج او لا كما قال
الشيخ الملوى ولا حاجة كما قاله بعض المحققين لقوله وهل هي على تاليف لا لانه
معلوم من قوله وانظر اصحيتها من فاسد فليست امل فان لازم المقدم
المزيج لضمون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات اى آت بطلبها ووفقها
من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت لقدماء مطردة الصدق كانت
لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كاللازمها كذلك وتقرر كلام المصنف على هذا
الوجه فانه دفع ما قد يقال مقتضى كلامه انه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها
وليس كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كما في قولك كل انسان جاد وكل جاد
ناطق فان لازمها هو كل انسان ناطق صاقي وهو الاندفاع ان المراد ان يلزم من اطرادها
صدقا اطراده صدقا ومن عدم اطرادها صدقا عدم اطراده صدقا وهذا لا ينافي ان قد يصدق
اتفاقا كما في المثال المذكور فليست امل **وامن المقدمات** اصغر **وامن المقدمات** اصغر **وامن المقدمات** اصغر
خير مبتدأ محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات محال والتقدير والى صغرى حال
كونها من مقدمتها الخ وكما ينبغي للمصنف ان يبين الحد الاصغر والاكبر والوسط ولا ثم
يبين الصغرى والكبرى ثم يحكم بوجوه الاندراج لان صغرى مع قصو فيه الحكم قبل
التصور ولذا في هذا الشيخ الملوى كلام المصنف يبين ذلك حيث قال واعلم ان
موضوع النتيجة يسمى حدا اصغرا ومحمولها يسمى حدا اكبرا والكبرى في المقدمات
يسمى حدا اوسطا ولقدمة التي فيها الاصغر تسمى للصغرى ولكي فيها الاكبر تسمى
الكبرى اع تصرف وسمى الاول حدا اصغرا لكونه في الغالب اقل افراد من الاكبر وسمى الثاني
حدا اكبرا لكونه في الغالب اكثر افراد من الاصغر وسمى الثالث حدا اوسطا لتوسطه
بين طرفي المطلوب بمعنى انه واسطة في النسبة لا بمعنى انه متوسط بينهما لفظا
لانه انما يظهر في المثال الاول كما يؤخذ من كلام الشيخ الملوى في كبره وقال
بعضهم يمكن التزام ان متوسط لفظي في جميع الاشكال الا انه في بعضها بالفعل
وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو كبقية لوجوه الاول وسميت المقدمات التي
فيها الاصغر صغرى لاشتغالها على الحد الاصغر وسميت المقدمات التي فيها الاكبر
كبرى لاشتغالها على الحد الاكبر **فيما اندراجها في الكبرى** هكذا عبارة القوم ولا
يختفى ما فيها من التسامح لانها تقتضي ان الصغرى بصورة تليج اندراجها في الكبرى

انما يظهر في المثال الاول كما يؤخذ من كلام الشيخ الملوى في كبره وقال بعضهم يمكن التزام ان متوسط لفظي في جميع الاشكال الا انه في بعضها بالفعل وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو كبقية لوجوه الاول وسميت المقدمات التي فيها الاصغر صغرى لاشتغالها على الحد الاصغر وسميت المقدمات التي فيها الاكبر كبرى لاشتغالها على الحد الاكبر

فيما اندراجها في الكبرى هكذا عبارة القوم ولا يختفى ما فيها من التسامح لانها تقتضي ان الصغرى بصورة تليج اندراجها في الكبرى

بصورتها وليس مراد ابل المراد ان الاصغر الذي اشتملت عليه الصغرى يجب
اندراجه في الاوسط الذي اشتملت عليه الكبرى وذلك كافي قولك كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم وهذا الاندراج محقق في الاستثناء ايضا بتأويله بالافتراق
بان يقال في نحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان هذا انسان وكل انسان
حيوان كذا قيل ويبحث فيه بعض المحققين بان لا حاجة لذلك لان مدار الاندراج
في الاستثناء ليس على هذا بل على انه يلزم من ثبوت الكلزوم ثبوت لازمه ونحو
ذلك كما سيأتي وقد اخذ اصغر بالتشوين للضرورة وكذا قوله وذات حدة
الكبروا علم انه جرى على المستتم اصغر وصغرى وكبرى وكبرى وليس يلزم لانهم لا
يريدون تفضيلا على معنى من وانما يريدون معنى فاعل وفاعلة كافي قول اللغويين
جملة صغرى جملة كبرى وقول العرفيين فاصلة صغرى وفاضلة كبرى وكما
في قول ابن هاني كما صغرى وكبرى من فقا قعها حصياء دتر على ارض من الذهب
افاء الملوى بكبره واصغر فذلك واندراج اى في الاكبر كما صرح به لهم في شرحه
ومحل الاندراج هنا على اندراج الاصغر في الاكبر مع جملة فيما سبق على اندراج
في الاوسط اندفع كماله بعض المحققين الاعتراض على المصباح بان في كلامه تكرار فان قيل
اندراج الاصغر في الاكبر لا يتأتى في السلب نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان
بمجرد ان الحد الاكبر ميان للاصغر اجنبيا قاله بعضهم من ان معنى اندراج فيه في
صورة السلب انتم سلب الاكبر عليه فتأمل ووسط يلغى اى يحتاج اى
لاننا انما اتى به ليتوصل الى المطلوب فعند الوصول اليه لا يؤتى به فهو كالآلة في ذلك
اى في بيانها ويا شروطها وما يتعلق بذلك عند هؤلاء
الناس معنى المناطقة وقد بد لك لان الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك
بل يطلق على هيئة الشئ مطلقا يطلق عن قضيتي قياس اى على هيئتهما الحما
من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسيط في كلامهم مجاز
لغوى ومجاز بالخرف واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت
كل انسان حيوان وكل فرس صاهل فلا تسمى هيئتهما اشكلا من غير ان تعتبر
الاصوار طرعا من عدم اعتبار الاصوار شرط في الشكل كما ان اعتبارها شرط في الضرب
وهذا فين الشكل والضرب التبارك لكن الذى افاده سيدي سعيد ان معنى قولهم من
غير ان تعتبر الاصوار من غير اشتراط اعتبارها فالمنقضى انما هو اشتراط اعتبارها ويصدق
باعتبارها وعدم اعتبارها وعليه فين الشكل والضرب للجمهور والمخصوص باطلاق
لان كل ضرب شكل ولا عكس واستبعد الشيخ الملوى ذلك من كلامهم لكنه هو السبب

وانما لا بد من اعتبار
الاصغر في الاكبر لان
الاصغر قد لا يندرج
في الاكبر لان
الاصغر قد لا يندرج
في الاكبر لان

فصل في بيان
الشكل عند اللغويين
يطلق عن قضيتي قياس
من غير ان تعتبر
الاصوار

بقوله ضروريا لا شكل اي انواعها فان قيل القياس لا يشتمل الا على سويين فاجمع له حيث قال من غير
 ان تقبل الاسوار اجيب بان جمع نظر الى ان سويي حد ذاته اربعة اقسام السوار اكل الى ايجاب
 وسلي والخرى الى ايجاب السلي كقوله وبان اللام لنفسك ان تقو اربا بالجمع المشي كما
 تقدم في نظائره اذ ذلك بالضرر لا محتمل ان لا تعليلية ويحتمل انها وقينة وعلى الاول
 فاسم الاشياء راجع للذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف للتقدم والضمير عائد لاسم
 الاشارة والمعنى لان هيئة قضيتي القياس مع اعتبار الاسوار يشاهما بالضرر وعلى الثاني
 فاسم الاشياء راجع لاعتبار الاسوار والضمير عائد للذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف
 السابق والمعنى وق اعتبار الاسوار يشاهما هيئة قضيتي القياس بالضرر والمراد بالاشاء
 هنا الدلالة فالاول في قوله له بمعنى على كما يستفاد من كلام الشيخ المتوفى في كبريه
 والحاصل ان الضرب اسم هيئة قضيتي القياس الحاصلة من اجتماع الصغرى
 مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسيط بشرط اعتبار الاسوار
 كان بلا شرط كون هاتين القضيتين كليتين بخلاف المشكل فانه اسم للهيئة المذكورة
 لهذه الشرط بل بشرط عدم اعتبار الاسوار او بلا شرط على ما تقدم فلا تغفل
 وللمقدم ما المراد بالجمع المشي كما مر وقوله فقط مقدم من تأخير لان حقها
 التأخير عن قوله اربعة كما لا يخفى بحسب الحد الوسيط اي بالنظر لاحواله من جملة
 في الصغرى ووضعه في الكبرى ووضعه فيها ووضعه في الصغرى ووضعه في الكبرى
 كما يعلم مما بعد حمل بصغرى الخاى كافي قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
 وهذا وما بعده تفصيل وبما لا قبله يدعى بشكل اول اي يسمى بذلك ولا يخفى ما في
 ذلك من التسامح لان ظاهرة ان يسمى بالشكل الاول المذكور من الحمل والوضع مع ان السمي
 انما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله ويدري اي بشكل اول
 فيه الخذف من الثاني لدلالة الاول وحمله في الكل اي كافي قولك كل انسان حيوان
 ولا شيء من الجزم حيوان ثانيا عرف اي عرف شكلا ثانيا بمعنى انه سمي بذلك فيكون المص
 قد ضمن عرف معنى سمي ووضعه في الكل اي كافي قولك كل حيوان حسان وبعض الحيوان
 ناطق ثالثا الف اي الف شكلا ثالثا بمعنى انه سمي بذلك فيكون قد دخله التضمين
 كما مر في نظيره عكس الاول اي ووضعه بالصغرى وحمله بالكبرى كافي قولك كل
 انسان حيوان وبعض الناطق انسان وهي على الترتيب في التكامل بمعنى ان الاشكال الاربعة
 على الترتيب لتقدم في التحال فاكلها الشكل الاول لانه على الترتيب الجارى على مقتضى
 الطبع حيث كان فيه الاشتغال من الموضوع الى الحد الوسيط ثم من الحد الوسيط الى المحمول
 الشكل الاول في التحال الشكل الثاني لانه اقرب لاشكال الباقية اليه لمشاركة له

ولقد تمثال فقط اربعة
 اربعة
 حمل بصغرى ووضعه في الكبرى
 يدعى بشكل اول ويدري
 وحمله في الكل ويدري
 ووضعه في الكل ويدري
 ويدري الاشكال الثاني
 ويدري الاشكال الثاني

في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب وهو اشرف من
محموله الذي اشتملت عليه الكبرى لانه مبني على المحمول تابع له فانه انما طلب لاجله المتنوع
اشرف من تابع ولا يعارض هذا ان المحمول محط الفائدة لان الفضول قد يخفى عن مرتبة لا توجد
في الفاضل وعلى الشكل الثاني في الكمال الشكل الثالث لان فيه قربا الى الشكل الاول
للمشاركة له في الكبرى وان كانت اخر المقدمتين لاشتمالها على محمول المطلوب وهو
اخر من موضوعه كما علم مما تقدم وتعينت المرتبة الاخيرة للشكل الرابع لانه لا قرب
فيه الى الشكل الاول اصل الحاشية له في كل من المقدمتين فيجوز عن هذا النظام
اي في اي تركيب يعدل فيه عن النظام المتقدم في الاشكال الاربعة كان لا يوفق به بالجد
الوسط كما لو قيل كل انسان حيوان وكل حجر جماد فالتركيب سدا لتفاوت هذا التفرع على قول
وللمقدمتين اشكال الحاشية ان قال يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لانه اذا لم يدرك
الحدود الثلاثة فمعلوم انه لا نتائج بالضرورة اعلم اما الاول المخرج للمعبد لك
بيان ما اشترط لانتاج كل شكل وذلك لان ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة
عشر لان صفراء اما كلية واما جزئية وعلى كل اما موجبة واما سالبة وكذلك كبره
فاذا اضربت الاربعة الصغرى في الاربعة الكبرى كان الحاصل ما ذكر لكن ليست كلها
منتجة بل تنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للانتاج وما عداه عقيم والمنطقة في
بنا ذلك طريقان احدهما يسمى طريق الاسقاط وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب
العقيمة صريحا والمنتجة تلويحا والاخر يسمى طريق التحصيل وهو ما يتعرض فيه لبيان
الضروب المنتجة صريحا والعقيمة تلويحا على عكس الاول وبالمنتج والعقيم من هذا
الشكل بطريق الاسقاط ان يقال تسقط بالشرط الاول وهو محجب الصغرى ثمانية
ضروب لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة فاما ان تكون سالبة كلية او سالبة جزئية
وعلى كل لا ينتج مع الاربعة الكبرى وبالشروط الثاني اربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى
كلية مع كون الغرض ان الصغرى موجبة فاما ان تكون جزئية موجبة او جزئية سالبة
وعلى كل لا ينتج مع الصغرى الموجبة الكلية او الجزئية فاذا اختمت هذه الاربعة الى
الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر ضربا وبطريق التحصيل ان يقال الصغرى لا
تكون الا موجبة وهي اما كلية او جزئية وعلى كل تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية
او السالبة الكلية فضرورية المنتجة اربعة كما سيصرح به المصنف الاول ان يكون
مركبا من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وينتجته كلية موجبة
وهي في المثال المذكور كل انسان جسم الضرب الثاني ان يكون مركبا من جزئية كلية
صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر وينتجته

فما سدا النظام اما الاول
فما سدا النظام اما الاول

سالبة كلية وهي في المثال المذكور لا شيء من الانسان بحجر الضرب الثالث ان يكون مركبا
من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسا وكل انسان
ناطق وينتجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق النقر
الرابع ان يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو
بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحجر وينتجته سالبة جزئية وهي
بعض الحيوان ليس بحجر ووجه كون النتيجة تارة تكون سالبة كلية وتارة تكون سالبة
جزئية الى غير ذلك يعلم من قول المصنف فيما يأتي وتنبع النتيجة الاخيرة من
الايجاب الخ لا يخفى ان الشرط الاول من حيث الكيف والشرط الثاني من حيث الكم وانما
كان ما ذكره شرط الاستباحه لانه لو انتفى ايجاب الصغرى لاضطربت النتيجة فقد
تصدق كما في قولك لا شيء من الانسا بحجر وكل حجر جماد وقد تكذب كما لو بدلت
الكبرى في المثال المذكور بقولك وكل حجر جسم وكذلك لو انتفت كلية الكبرى فقد
تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو بدلت
الكبرى في المثال المذكور بقولك وبعض الحيوان ناطق فافهم **والثاني ان يختلفا**
الخ يعني انه يشترط لانتاج الشكل الثاني شرطان اختلفا مقدميه في الكيف وكلية
الكبرى وبيان المنهج والعقيد من هذا الشكل بطريق الاسقاط ان يقال يسقط
بالشرط الاول وهو اختلاف مقدميه في الكيف ثمانية ضروب لانه اذا لم يختلفا
في الكيف فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين وعلى كل فاما ان يكونا كليتين او
جزئيتين والصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس بالشرط الثاني وهو
كلية الكبرى اربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الغرض انهما
اختلفا في الكيف فاما ان تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة او بالعكس وعلى
كل فاما ان تكون الصغرى كلية او جزئية فاذا اضممت هذه الاربعة الى الثمانية قبلها
كانت جملة اثني عشر ضربا وبطريق التحصيل ان يقال للمقدمتان لا يكونان الا
مختلفتين كيفا وذلك صادق بان تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة والعكس
وعلى كل الصغرى اما كلية او جزئية فضرورية النتيجة اربعة كالاول كما سيذكره المص
الضرب الاول ان يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل
انسا حيوان ولا شيء من الحجر حيوان وينتجته سالبة كلية وهي في المثال
المذكور لا شيء من الانسان بحجر الضرب الثاني عكس الاول نحو لا شيء من الانسا
بجماد وكل حجر جماد وينتجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور لا شيء من الانسان بحجر
الضرب الثالث ان يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى

شرط الايجاب في صغرى كبرى
والثاني ان يختلفا في الكيف
في الكلية الكبرى له شرط وقع

ونتيجه سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بفرضي والنتيجة
ان يكون مركبا من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى نحو بعض هو انسان
وكل حيوان احسا والنتيجة موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض انسان احسا
وجعل هذا الضرب ثالثا وما قبله ثانيا هو ادرج عليه الكتابي ومن تبعه واخرا اما
الستوي وشرح مختصر وقال ان حاجتنا بالجماعة بالعكس وليد بعض الفضلاء بان المركب
من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى ينتج الايجاب والمركب من موجبة كلية
صفري وسالبة كلية كبرى ينتج السلب والايجاب اشرف من السلب الضرب الرابع ان
يكون مركبا من موجبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض
الانسان ناطق والنتيجة موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض ناطق الضرب
الخامس ان يكون مركبا من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان
انسان والاشي من الحيوان والنتيجة سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
الانسان ليس بحمار وجعل هذا الضرب خامسا وما قبله رابعا هو عليه الاما الستوي
كصا الكشف نظر التقدير ما تركب من الموجبتين وعكس صاحب الشمسية نظر التقدير
ما حمل على ما اشترط للشكل الاول الضرب السادس ان يكون مركبا من موجبة كلية
صفري وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بفرضي والنتيجة
سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بفرضي وانما ينتج هذا الشكل
كلية وان كان مركبا من كليتين لان النتيجة لا تكون كلية الا ان كان الاصغر مستويا
بالسواء الكلي في الصغرى او في عكسها وليس كذلك هنا فليست اقل ورابع
عدم جمع الحسنيين المربعين انه يشترط لانتاج الشكل الرابع ان لا يجمع فيه خستان
سواء كانا من جنسين اعني جنس الكم وجنس الكيف او من جنس واحد الا في الصورة
التي استثناهما المصو وهي اذ كان الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية كما
سيذكره المحقق في الصغرى المذكورة مع تلك الكبرى بل لا ينتج الا معها قلخص من
هذا ان اذا كان الصغرى هذا الشكل غير موجبة جزئية اشترط لانتاجه ان لا يجمع
فيه الخستان واذا كان موجبة جزئية اشترط لانتاجه ان تكون الكبرى سالبة كلية لانه
لو اتفق شرط من هذين الشرطين لا اضطررت النتيجة كما اوضحه الامام الستوي في شرح
مختصره وبما ينتج والعقيد من هذا الشكل بطريق الاسقاط ان يقال يسقط
باشرط عدم اجتماع الحسنيين في القسم الاول ثمانية ضروف لانه اذا كان الصغرى سالبة
جزئية لم ينتج مع الكبرى الا ربع واذا كانت سالبة كلية لم تنتج مع ثلاثة منها
وهي السالبة بسميها والموجبة الجزئية واذا كانت موجبة كلية لم تنتج مع السالبة

ورابع عدم جمع الحسنيين
الاصغر في غير السالبة

الجزئية وباشرط كون الكبرى سالبة كلية في القسم الثاني ثلاثة ضروب
 لانه اذا كانت الصغرى موجبة جزئية لم تنتج مع الموجبة قسمتها ومع السالبة
 الجزئية فاذا ضمت هذه الثلاثة الى الثمانية قبلها كانت الجملة احدى عشر وبطريق
 التحصيل ان يقال الصغرى لا تكون سالبة جزئية وح فاما ان تكون موجبة كلية وهي
 تنتج مع الموجبة بقسمتها ومع السالبة الكلية واما ان تكون سالبة كلية وهي
 تنتج مع الموجبة الكلية فقط واما ان تكون موجبة جزئية وهي تنتج مع السالبة
 الكلية فقط فضرر في النتيجة خمسة كما سيذكره المصنف الضرب الاول ان يكون مركبا
 من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وينتجته موجبة جزئية
 وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الثاني ان يكون مركبا من موجبة كلية
 صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان وينتجته
 موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الثالث ان يكون
 مركبا من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو لا شيء من الانساج ناطق
 انسان وينتجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور لا شيء من الجاد ناطق الضرب الرابع
 ان يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من
 الفرس انسان وينتجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بفرس
 الضرب الخامس ان يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو ما
 استثناه المصنف قوله لا بصورة نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجاد حيوان
 وينتجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الانسان ليس بجاد واعلم ان ما
 ذكره المصنف هو مذاهب القدمين وذهب بعض المتأخرين واتبعه كثيرون الى ان
 شرط نجاح هذا الشكل ايجابا مقدمته مع كلية الصغرى واختلافها بالكيف مع
 كلية احوالها وبنوا على ذلك ان المنتج من ضروب ثمانية وعليه فالضرب السادس ان يكون
 مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجاد وكل
 ناطق انسان وينتجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجاد ليس بناطق
 والضرب السابع ان يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان
 حيوان وبعض الجاد ليس انسان وينتجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
 الحيوان ليس بجاد والضرب الثامن ان يكون مركبا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية
 كبرى نحو لا شيء من الحيوان بجاد وبعض الانسان حيوان وينتجته سالبة جزئية وهي
 في المثال المذكور بعض الجاد ليس انسان ويشترط لا تحتاج هذه الاضرب الثلاثة
 زيادة على ما من شرطه من المطول وقد مر بعضهم الى الضرب المنتجة من كل شكل

لكن مع الجري على مدارج عليه الكايتي ومن تبعه وعلى ما مشى عليه صاحب الشمسية
في الشكل الثالث ومع الجري على ما ذهب اليه بعض المتأخرين من ان المنبع من ضروب
الشكل الرابع ثمانية فقا

كريم كبير ثم قلب مجته
كوي بالتهاب للفؤاد تحصلا
كحل له لحظ كان بطله
لنفسى سهاما كالمنايا توغلا
كلى كل كهف ليس بالحكاذا
بذل الملا كتر ايه كم سنا جلا
كنى كل كل بل لنا كان فالا
لطيفاهما للورى ماد كم علا
كان سناه للدرج يد راحفظن
وخز صدره كلم تعلم الشكل مجلا
فكاف لكلى وباء لموجب
وسين لسلب الجز واللام مجلا
وعلم من قوله فكاف لكلى الخ ان كلاما من التاء والجيم والعين والفاء ليس من الرمز فامل
الابصو اى فى صورة وقوله فيها يستبين اى فى تلك الصورة يظهر جمع
الحسين فالسين والتاء زائد تاو فى يستبين مع الحسنيين سنا الخذ وبانوا بعد الدال
وهو اخلا فكم ما قبل الروى بفتح وغيره وهو جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الاسلام
زكريا فى شرح الترجية وقد تقدم ان بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الرزى آخر
السطر الاول وآخر السطر الثانى كما هنا وقد مر ما فيه فتنه صغرا ثم هذا بابا لقصو
المستأنو وقد تقدم التمثيل لما فلا تعقل ففتح الح الفاء للسببية لان ما تقدم سبب لما سيذكر
وجله المنبع تسعة عشر على ما جرى عليه المص من ان المنبع من الرابع خمسة واما على ما ذهب اليه بعض
التأخرين فاثنا وعشرون الاول الامم بمعنى من وهو على بقدر مضاف الى الاصل من ضرر
اول كالثانى اى فى ان المنبع له أربعة ثم الثالث يحتمل ان ثم للترتيب الذكر ويحتمل
انها للترتيب الشرف لان الشكلىين الاولين اشرف من الآخرين كما علم مما مر فستقاي
فالمنبع له ستة فقوله ستة خبر لمبتدأ اخذوف والفاء زائدة ورابع خمسة الخ الجار
والجر ومترعلق بقوله فثنا واثنا واليه بمعنى فى والمعنى ان الشكل الرابع قد انبج فى خمسة اضرب
وقدر فثنا هذا مذهب الاقدمين فتنه وغير ما ذكرته لان يفتاوا جملة خمسة واربعون
ضربا بناء على ما ذكره المص من ان المنبع من الشكل الرابع خمسة فقط وذلك لان الضروب
العقلية باعتبار جميع الاشكال اربعة وستون فاذا اسقط المنبع وهو تسعة عشر بناء على
متر بقى خمسة واربعون واما على ما ذهب اليه بعض المتأخرين فاثنا واربعون لان المنبع
عندهم اثنا وعشرون فاذا اسقطه بقى اثنا واربعون وتنبع النتيجة الا خمس
كما مقتضى الظاهر ان يقول الحشاه لان كوصف بذلك المقدمة وهى مؤنثة كخذ ذكر باعتبار
ناويل المقدمة بالقول على بعض المحققين ويمكن ان المذكور لو وقع الاخر على النكم

صفحة مائة وخمسة عشر
في قول
كل ما في
وابع خمسة
وغيره
وغيره
من

او الكيف ولا يمتنع ان افعل التفصيل ليس على بابه اذ الخمسة ليست محققة في كل من
الطرفين فهو بمعنى الخميس هكذا نكن اي فهم وعلم هكذا وهذه الاشكال الباء
داخلية على المقصود فالفني ان الاشكال الاربعة المذكورة مقصود على الحكمي لا يستداه اليه
الشرط وهذه طريقة للمصنوع والراجح انها لا تختص بالحكمي بل تكون الشرط ايضاً لان جعل الحد الو
تالياً في الصغير مقدماً في الكبرى يسمى شكلاً او لا وجعله تالياً فيها يسمى شكلاً تالياً
وجعله مقدماً فيها يسمى شكلاً ثالثاً وجعله مقدماً في الصغير تالياً في الكبرى يسمى شكلاً
رابعاً فمثال الاول ان نقول كلما كانت الشمس طالعة فالتها موجو وليس كنه اذ اكاً النهار
موجوداً فالليل حاصل وعلى هذا القياس بالحكمي اي بالقياس الحكمي في محتمل ان المراد
كما اشار اليه الشيخ الملوك القضية الحكمية وعليه فنذكر المصنوع لنا ويل القضية بالقول
وليس بالشرطي هذا تصريح بما علم وكان مقتضى الظاهر ان يقول وليست تالياً
لان الصغير للاشكال لكن المصنوع نظر لنا ويل بالمدكوك كما اشار اليه الشيخ الملوك والمعنى وليست
هذه الاشكال متلبسة بالقياس الشرطي او بالقضية الشرطية على نظير ما تقدم
والحد في بعض المقدمات اي بعضها ففي معنى اللام وكما ابعضها احداها اما الصغير
واما الكبرى لاما يشمل خزان اجزاء المقدمة الواحدة ويؤخذ من كلام المصنوع لا يجوز الحد في
كل المقدمات وهو كذلك حيث كان المقام مقاساً استدلالاً كما قاله بعض المحققين وقوله النتيجة
من المعلولان او هنا ليست ما تقع خلو يجوز ان لا يقع حداً أصلاً وليست ما تقع جمع ايضاً
يجوز حد في بعض مع النتيجة فليخص من هذا ان صواب الحد خمس حد في كل حد وحذف
الصغير مع النتيجة وحد الكبرى معها في الصغير وحد كما قولك في مقالة الاستدلال على
دعوان زيداً بحذف لان كل ان يحذف زيداً يحذف الحد الكبرى وحذف كما في قولك في هذا المقال انه
زان فهو محذوف وهذه النتيجة وحذف كما في قولك في المقال المذكور لانه زان وكل زان محذوف وحذف
الصغير مع النتيجة كما في قولك في ذلك المقال ان كل زان محذوف والكبرى معها كما في قولك
في المقال المتقدم لانه زان فليحفظ لعلم أي عند العلم بالحد وقوله لا بمعنى عند واحترز بذلك
عما اذا قلنا لعلم به فلا يجوز حذف ونهتى الى الصغير المقدمات المعلولان ليس كما قاله الشيخ
الملوك في كبريه وفيه ما مذكون صراحة كما لا يخفى وقوله في الضرورة اي في الضرورة يعني الى
مقدمة ضرورية ومنها المقدمة المسئلة ومحل ما ذكر كما هو ظاهر ان الممكن المقدمات تنقسم لضرورية
كما في قولك الاربعة عدد ينقسم الى متساويين وكل عدد ينقسم الى متساويين زوج او
مسئلة كما في قولك مشير الى فعل شيء بغير حق هذا ظلم وكل ظلم قبيح والا فلا معنى في الاول
ولاحاجة اليه في الثاني فليخص ان المقدمة اذا لم تكن ضرورية ولا مسئلة لا بد ان تنهت الى
مقدمة ضرورية او مسئلة فاذا قلت مثلاً في الاستدلال على حد والاحرام الاجرام صفاتها

وهذه الاشكال الباء
خارجية وتبين بانها
خارجية

في بعض المقدمات
والاشكال الباء

منه في الضرورة
منه في الضرورة

حادثه وكل ما كان كذلك فهو حادث افتقر كل من مقدّمتي هذا الدليل الى الاستدلال
عليه حتى ينتهي الى ما ذكر فليستدل على الصغرى بقولك الاجرام صفاتها متغيرة وكل متغير
حادث والاولى من هاتين المقدمتين لا تحتاج الى الاستدلال لكونها ضرورية
بالمشاهدة والثانية تحتاج الى الاستدلال لانه ان كان المتغير من عدم الوجود كما الوجود
طارا وذلك هو عين الحادث وان كان من وجود الى عدم كالوجود جائزا او لاجزا لا يكون
الاحداثا وتسدل على الكبرى بقولك كل من صفاته حادثه لا يعبرى عن الحوادث وكل ما
لا يعبرى عن الحوادث لا يسميها وكل ما لا يسميها حادث فقد انتهى كل من صغرى والكبرى
الى الضرورة ولا عبرة باعراض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات لانها مجرد مكابر وقوله
لما من دور للوجه انه لو لم تنته المقدمات الى ذلك لزم توقف العلم بها على غيرها وكذا
الحل في ذلك الغير وهكذا افان عدنا الى بعض الاوائل لزم الدور وهو توقف شئ على ما
يتوقف عليه وان ذهبنا الى الغاية لزم التسلسل وهو توقف امر على امر آخر متوقف
على امر آخر وهكذا الى ما لا نهاية له واعلم انه يوجد في بعض النسخ زيادة اربعة ايات
متعلقة برد ما عدل الشكل الاول اليه ونصها

وغير اول من الاشكال اليه مردود بلا اشكال
فالثاني مردود بعكس الكبرى والثالث مردود بعكس الصغرى
ورابع بعكس ترتيب يرد او المقدمات هكذا ورد
واول منها هو المعيار لانه من بينها المدار

والمبانيها ليست من كلامهم لخص ما فيها من عدم الاطراد في جميع الاضرب اذ قوله فالثاني
مردود بعكس الكبرى لا يظهر الا في ضربين من ضرورية الاول والثالث فمثال الضرب
الاول ان تقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان ينجب لاشئ من الانسا مجر
فاذا اردت رده الى الشكل الاول عكست كبراه بان تقول هكذا لكل انسان حيوان ولا شئ
من الحيوان ينجب المطلق بعينه وهو لاشئ من الانسا مجر ومثال الضرب الثالث ان
تقول بعض الحيوان انسا ولا شئ من الحيوان ينجب بعض الحيوان ليس مجر فاذا اردت
رده الى الشكل الاول عكست كبراه بان تقول هكذا بعض الحيوان انسا ولا شئ من الانسا
ينجب المطلق بعينه وهو بعض الحيوان ليس مجر وانما لم يذكر نظائر في كل من
الضرب الثاني والرابع لان الضرب الثاني مركب من سابعة كلية وصغرى كلية
كبرى ولور الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضرورية العقيمة لان صغرى كلية
وكبراه جزئية وقد تقدم انه يشترط لا تحتاج الشكل الاول الى الصغرى وكلية
الكبرى فلا يكره رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الصغرى وجعلها كبرى بعكس النتيجة

فاذا قلت مثلاً لاشئ من الحجر بحیوان وكل انسان حیوان انتج لاشئ من الحجر انسان
 فاذا اردت رده الى الشكل الاول عكست الصغرى وجعلتها كبرى ثم عكست النتيجة
 بان تقول هكذا كل انسان حیوان ولاشئ من الحجر ينتج لاشئ من الانسان فبحر
 فتعكس النتيجة الى قولنا لاشئ من الحجر انسان وهو المطلوب ولان الضرب الرابع
 مركب من سالبه جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ولورده الى الشكل الاول يعكس
 الكبرى لكان من ضرورية العقيمة لما تقدم فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل
 الافتراض وقد بيناه الامام السنوسى في شرح مختصره بما يطول ذكره وقوله وانما
 اردده بعكس الصغرى لا يظهر الا في اربعة اضرب من ضرورية الاول والثاني والثالث
 والخامس مثال الضرب الاول كل انسان حیوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق
 فاذا اردت رده الى الشكل الاول عكست صغراً بان تقول هكذا بعض الحيوان انسان وكل
 انسان ناطق ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ناطق ومثال الضرب الثاني كل
 انسان حیوان ولاشئ من الانسان يفرض ينتج بعض الحيوان ليس يفرض فاذا اردت رده
 الى الشكل الاول عكست صغراً بان تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان
 يفرض ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس يفرض مثال الضرب الثالث الحيوان
 انسان وكل حيوان جسم ينتج بعض الانسان جسم فاذا اردت رده الى الشكل الاول عكست
 صغراً بان تقول هكذا بعض الانسان حیوان وكل حيوان جسم ينتج المطلوب بعينه وهو
 بعض الانسان جسم ومثال الضرب الخامس بعض حيوان انسان ولاشئ من الحيوان
 ينتج بعض الانسان ليس بماذا فاذا اردت رده الى الشكل الاول عكست صغراً بان تقول هكذا
 بعض الانسان حیوان ولاشئ من الحيوان ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس
 بماذا لانه يكره في كل من الضرب الرابع والاساس لان الضرب الرابع مركب من
 موجبة صغرى وموجبة جزئية كبرى ولورده الى الشكل الاول يعكس الصغرى لكان
 من ضرورية العقيمة لان كبراه جزئية وقد تقدم انه يشترط لانتاج الشكل الاول
 كلية الكبرى فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم
 عكس النتيجة فاذا قلت مثلاً كل انسان حیوان وبعض الانسان ناطق انتج بعض
 الحيوان ناطق فاذا اردت رده الى الشكل الاول عكست الكبرى وجعلتها صغرى ثم
 عكست النتيجة بان تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان حیوان ينتج بعض
 الناطق حیوان فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ولا في الضرب
 السادس مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ولورده الى الشكل
 الاول يعكس الصغرى لكان من ضرورية العقيمة لما ذكره فلا يمكن رده بذلك

وانما يمكن رده بدليل الافتراض وقد ذكره الامام كسوس في شرح مختصره بما لا يناسب
 ذكره هنا وقوله ورابع الخ على التوزيع لان الشق الاول اعني عكس الترتيب بالنسبة لثلاثة
 اضرب من ضرب الاول والثاني والثالث فمثال الضرب الاول ان نقول كل انسان حيوان
 وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا اردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه
 ثم عكست النتيجة بان نقول هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان
 فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب الثاني ان نقول
 كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا اردت رده الى الشكل
 الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بان نقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان
 حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب
 ومثال الضرب الثالث ان نقول لاشي من الانسان يما وكل ناطق انسان ينتج لاشي من
 الجاد بناطق فاذا اردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بان
 نقول هكذا كل ناطق انسان ولاشي من الانسان يما د ينتج لاشي من الناطق يما د
 فتعكس النتيجة الى قولنا لاشي من الجاد بناطق وهو المطلوب والشق الثاني اعني
 عكس المقدما بالنسبة للضرب الرابع والخامس فمثال الضرب الرابع ان نقول كل انسان
 حيوان ولاشي من الفرس انسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا اردت رده الى الشكل الاول
 عكست مقدمية بان نقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشي من الانسان ليس بفرس ينتج
 المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بفرس ومثال الضرب الخامس ان نقول
 بعض الحيوان انسان ولاشي من الجاد يما د ينتج بعض الانسان ليس بجاد فاذا اردت رده
 الى الشكل الاول عكست مقدمية بان نقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشي من الجاد
 يما د ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بجاد وهذا ما يسموه الله تعالى
 هذه الايات فاحفظه لعل المص ترحم بهذه الترجمة لطول العهد والافكان
 مقتضى الظاهر ان لا تألها لان قوله ومنه الخ معطوف على قوله فنه الخ كما لا يخفى واعلم
 ان الاستثناء يؤولف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى واخرى استثنائية
 وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيدكره المص فالاول وهو الاستثناء يسمونه
 على الاستثنائية والثاني وهو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية
 كبرى والاستثنائية صغرى لان الفاظ الاستثنائية على نحو النصف من الفاظ
 الشرطية وايضا لو اعتبرتها بالترتيب لا فتراني بان جعلتها على هيئة الشكل الاول
 المركب من جملة وشرطية لوحدها الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا
 قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوانا لكنه انسانا وجدته في قوم فذلك هذا انسانا

فصل في القياس الاستثنائي

وكما كان انسانا فهو حيوان وينتجته عين نتيجته ولا يختلفان الا في تقدير الصغرى
 وتأخيرها في اللفظ فإداه للملوى في كبره ومنه ما يدعى الحي من القيان حيث
 هو ما يسمى بالاستثناء في تقدم من اشتما على الاستثنائية المذكور فيها أداة
 الاستثناء وهي لكن وإنما سميت أداة استثناء مع كونها أداة استدراك لشيء
 الاستدراك بالاستثناء في حد ذاته فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كذا ذكره ابن يعقوب مبسوطا
 يعرفه بشرط يحذف الياء ويثبتها ساكنة للوزن أي يسمى الشرطي لاشتتاله على
 الشرطية كما مر وإنما ليس الاقتران بذلك مع انه قد يتركب من الشرطية على الجمع
 لعدم لزوم ذلك فيه فانه قد يتركب من محض الحملات بل هذا هو الأكثر فيه كذا توخا
 من كلام الملوى في كبره بلا مترادف اي بلا شك وهو الذي دل عليه في القياس
 الاستثناء هو الذي دل على النتيجة بالفعل وعلى ضدها كذلك فالاول الاستثنائية
 عين المقدم كما اذا قلت كلما أكلت الشمس طالعة فالتأني هو جود لكن الشمس طالعة فالتأني هو
 والثاني الاستثنائية نقض التالي كما اذا قلت كلما أكلت الشمس طالعة فالتأني هو جود لكن
 التأني ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة اوضحها المراد بالضد هنا مع اللغوي
 وهو مطلق كمنافي فإذ يقع ما قد يقال في السندان هما الأمران الوجهان اللذان هما غاية
 الخلو والحر وما هنا ليس كذلك كما اشار لذلك الشيخ الملوى بالفعل اي بان يكون ذلك
 مذكورا في بصوته وقوله لا بالقوة تصرع بما علم فان ذلك الشرطي المخرجه بذلك
 بكيفية انتاج القياس الشرطي وقوله لا ايضا اي بان كانت شرطية متصلة وقوله
 أنتج وضع ذلك وضع التالي أي أنتج انتاج المقدم في الاستثنائية انتاج التالي النتيجة
 لأن المقدم ملزوم للتالي وبسبب الملزوم يقتضي سؤلا لزمه ومثاله ان تقول كلما كان
 هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسانا فهو حيوان وقوله ورفع تال رفع اولي وانتج في التالي
 في الاستثنائية في المقدم في النتيجة لأن التالي لازم للمقدم واستثناء اللازم يقتضي
 استثناء الملزوم ومثاله ان تقول كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
 فليس بانسانا ولا يلزم عكسها يعني انه لا يلزم الانتاج عكس وضع المقدم وهو وضع التالي
 ولا في عكس رفع التالي وهو رفع المقدم فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
 لكنه حيوان لم ينتج انه انسانا ولا انه ليس بانسانا واذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا
 كان حيوانا لكنه ليس بانسانا لم ينتج انه ليس بحيوان ولا انه حيوان ولا يرد نحو كلما
 كان هذا انسانا كان ناطقا لأن استلزام وضع التالي فيه لوضع المقدم ورفع المقدم رفع
 التالي ليس لصو القياس بل لخصو المادة لما انفردت في انتج من انه قد يكون
 التالي اعز من المقدم كما في قولك كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ولا يلزم من وضع الامر

وهو الذي دل على النتيجة
 وهو الذي دل على النتيجة
 اوضحها المراد بالضد هنا مع اللغوي
 فان ذلك الشرطي لاشتتاله على
 أنتج وضع ذلك وضع التالي

منه ما يدعى الحي من القيان حيث
 هو ما يسمى بالاستثناء في تقدم من اشتما على الاستثنائية المذكور فيها أداة
 الاستثناء وهي لكن وإنما سميت أداة استثناء مع كونها أداة استدراك لشيء
 الاستدراك بالاستثناء في حد ذاته فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كذا ذكره ابن يعقوب مبسوطا
 يعرفه بشرط يحذف الياء ويثبتها ساكنة للوزن أي يسمى الشرطي لاشتتاله على
 الشرطية كما مر وإنما ليس الاقتران بذلك مع انه قد يتركب من الشرطية على الجمع
 لعدم لزوم ذلك فيه فانه قد يتركب من محض الحملات بل هذا هو الأكثر فيه كذا توخا
 من كلام الملوى في كبره بلا مترادف اي بلا شك وهو الذي دل عليه في القياس
 الاستثناء هو الذي دل على النتيجة بالفعل وعلى ضدها كذلك فالاول الاستثنائية
 عين المقدم كما اذا قلت كلما أكلت الشمس طالعة فالتأني هو جود لكن الشمس طالعة فالتأني هو
 والثاني الاستثنائية نقض التالي كما اذا قلت كلما أكلت الشمس طالعة فالتأني هو جود لكن
 التأني ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة اوضحها المراد بالضد هنا مع اللغوي
 وهو مطلق كمنافي فإذ يقع ما قد يقال في السندان هما الأمران الوجهان اللذان هما غاية
 الخلو والحر وما هنا ليس كذلك كما اشار لذلك الشيخ الملوى بالفعل اي بان يكون ذلك
 مذكورا في بصوته وقوله لا بالقوة تصرع بما علم فان ذلك الشرطي المخرجه بذلك
 بكيفية انتاج القياس الشرطي وقوله لا ايضا اي بان كانت شرطية متصلة وقوله
 أنتج وضع ذلك وضع التالي أي أنتج انتاج المقدم في الاستثنائية انتاج التالي النتيجة
 لأن المقدم ملزوم للتالي وبسبب الملزوم يقتضي سؤلا لزمه ومثاله ان تقول كلما كان
 هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسانا فهو حيوان وقوله ورفع تال رفع اولي وانتج في التالي
 في الاستثنائية في المقدم في النتيجة لأن التالي لازم للمقدم واستثناء اللازم يقتضي
 استثناء الملزوم ومثاله ان تقول كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
 فليس بانسانا ولا يلزم عكسها يعني انه لا يلزم الانتاج عكس وضع المقدم وهو وضع التالي
 ولا في عكس رفع التالي وهو رفع المقدم فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
 لكنه حيوان لم ينتج انه انسانا ولا انه ليس بانسانا واذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا
 كان حيوانا لكنه ليس بانسانا لم ينتج انه ليس بحيوان ولا انه حيوان ولا يرد نحو كلما
 كان هذا انسانا كان ناطقا لأن استلزام وضع التالي فيه لوضع المقدم ورفع المقدم رفع
 التالي ليس لصو القياس بل لخصو المادة لما انفردت في انتج من انه قد يكون
 التالي اعز من المقدم كما في قولك كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ولا يلزم من وضع الامر

وضع الاخص ولا رغبة ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه وان يكن
منفصلا الخ اي بان كانت شرطية منفصلة وقد تقدم انها اما ان تكون مانعة للجمع والخلو
معاً وهذا القسم هو الاخص واما ان تكون مانعة للجمع فقط واما ان تكون مانعة
الخلو فقط ولذلك كالقياس المنفصل ثلاثة اقسام الاول مانعها وهو الاخص
وهو ما كانت شرطية المنفصلة مانعتها او الثاني مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطية
المنفصلة مانعة للجمع فقط والثالث مانع الخلو فقط وهو ما كانت شرطية المنفصلة
مانعة للخلو فقط وقد بينت المصنفية انتاج كل من هذه الاقسام على الترتيب المذكور
فذكر الاول اربع نتائج ولكل من الثاني والثالث نتيجتين كما سيأتي بيانه فوضع ذا
ينسخ رفعه ذلك اي فاثبات احدا الطرفين ينسخ رفع الآخر لانه يستلزم اجتماعهما فاذا قلت
مثلا العبد ايمان يكون زوجا واما ان يكون فردا لكنه زوج ابيض انه ليس بفردا قلت
لكنه فردا ينسخ انه ليس بزوج وقوله والعكس كذا اي رفعه ابيضه وذلك فرفع احدهما
ينسخ وضع الآخر لانه يستلزم ارتفاعهما فاذا قلت المثال المذكور لكنه ليس بزوج ابيض انه
فردا قلت لكنه ليس بفردا ينسخ انه زوج واعلم انه لا يبطأ في هذه القافية لاختلاف المعنى
المستعمل فيه اسم الاشارة في الشطر الاول والشطر الثاني وذلك في الاخص يعني ان
مجموع ذلك في الشرط الحقيقي الذي هو اخص من غيره بناء على ما قدمه المصنف من ان الحقيقية
اخص من كل من مانعة للجمع ومانعة للخلو ثم ان يكن مانع جمع لا يحتمل ان يتم للثمة
الذكرى ويحتمل انها للترتيب في الشرف لان الحقيقي اشرف من غيره وقوله فهو وضع
ذا الخ اي فهو وضع احدا الطرفين فهم رفع الآخر لانه يستلزم اجتماعهما فاذا قلت مثلا ايمان
يكون هذا الجسم ابيض واما ان يكون اسودا لكنه ابيض ابيض انه ليس بأسودا قلت لكنه
اسودا ينسخ انه ليس ابيض وقوله دون عكس اي لانه لا يستلزم ارتفاعهما فلا يبيته رفع احد
وضع الآخر فلو قلت المثال المذكور لكنه ليس ابيض لم ينسخ انه اسودا لو قلت لكنه
ليس بأسودا لم ينسخ انه ابيض واذا ما نفع رفعه كالا يخفى ان كان مؤخرا من تقديم الاصل
واذا كان مانع رفعه وقوله فهو عكس ذ اي عكس مانع الجمع فرفع احدا الطرفين زك وضع
الآخر ونعكس فاذا قلت مثلا هذا اما غير ابيض واما غير اسودا لكنه ليس غير ابيض
انه غير اسودا او قلت لكنه ليس غير اسودا ينسخ انه غير ابيض غير ابيضه فلو قلت لكنه غير
ابيض فانه لا ينسخ انه ليس غير اسودا ولا ما لو قلت لكنه غير اسودا فانه لا ينسخ انه ليس
غير ابيض وانما النسخ في الشق الاول لانه يستلزم ارتفاعهما وانما لم ينسخ في الشق الثاني لانه
لا يستلزم اجتماعهما الاضافة جنسية لا استغراقية لان كل واحد منهما
الا على ثلاثة منها وهي القياس المركب وقياس الاستغراق وقياس التمثيل واهل

وان كان شرطية لا تقع في
نسخ رفعه ذلك والعكس كذا

في الثاني الاخص ثم ان كان
مانع ينسخ فوضع ذا

رفع هذا لانه يستلزم
مانع رفعه كالا يخفى

فكل واحد من القياس

على كل متعلق بقوله استدلال والجزء كالكلي صفة لموصوف محذوف والتقدير هو ان استدلال
بحكم جزئى على حكم كلى وقوله فذا بالاستقراء عندهم عقل اسم لاشارة عائد للاستدلال
المفهوم من قوله استدلال والجار والمجرور متعلق بقوله عقل على تضييق عقل معنى صحى
والضيق للمناطقة وصريح هذا ان المصنف يفسر الاستقراء بالاستدلال بالحكم الجزئى على الحكم
الكلى كما في قولك كل حيوان يحرك فكذا الاسفل عند المصنف لان الاستدلال يحرك فكذا الاسفل
عند المصنف والجار يحرك فكذا الاسفل عند المصنف والبطل يحرك فكذا الاسفل عند المصنف
وهكذا بعد ان تتبعت معظم الجزئيات فوجدت كذلك فظننت ان سائر الجزئيات مثلك
المعظم مع ان بعض الافراد ليس كذلك كالتمساح فانه يحرك فكذا الاسفل عند المصنف هذا
وفسر بعضهم الاستقراء بالحكم الكلى على الكلى مما وجد في اكثر جزئياته وكلا هذين
التفسيرين ضعيف والصحيح كما قاله السعد ما ذكره حجة الاسلام من انه نعمت امور
جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات ثم ان كانت تلك الامور جميع الجزئيات
كذلك المصنف استقراء تاما وان كان اكثرها كان استقراء ناقصا كذا قال بعض أهل التحقيق
ومثله في جميع الجوامع ومقتضا انه يشترط في الاستقراء ان لا يكون ناقصا بل ان يكون
الجزئيات وهو ما جرى عليه كثير من المناطقة ويلزم عليه خروج ما يكون من الجزئيات
فاقلا يكون استقراء ولا تشمله ان فاسم الايات انه قد استند لفقهاء في مسائل الى الاستقراء
مع ان الامور المتصفة فيها ليست اكثر الجزئيات كما في حكمهم بان اقل الحيض يوم وليلة
واكثر خمسة عشر يوما وغالبه ست اوسبع فانهم قد صرحوا بان مستندا لاما الكشافى
في ذلك الاستقراء ومعلوم انه لم يتصف جميع نساء العالم ولا اكثرهن قال فالوجه
ترك التقييد بالاكتر وان قيد به كثير من المناطقة نعم ينبغي التقييد ببعض
الذي يحصل تصفحه لمن عموما الحكم انه يتصرف وعكسه يدعى الحراى ومفيد
يدعى الحراى كما اشار الشيخ المولى في كبيره وذلك لان عكس ما ذكره والاستدلال بالكلي
على الجزئى وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطوق وانما المسمى نفس المقدمتين المستدل
بهما فلا بد من تقدير المضا المذكور في كلام المصنف وهو الذى قدمته اى في قواه
ان القياس من قضا يا صورا الى حيث جزئى على جزئى حمل باسكان اياء الثانية
لوزن وقوله لجامع اى بين المشبه والمشببه به وذلك كما في قولك البنية حرم كالحجر
بجامع الاسكار واركان اربعة مشبته ويسمى هذا اصغر ومشبه به ويسمى املاوكم
ويسمى هذا اكبر وجامع ويسمى هذا اوسط كذا يؤخذ من شرح المولى الصغير وفى
شرح الكبير ان هذا اصطلاح المناطقة لكنه لم يذكر ان المشبه به يسمى اصله واصطلاحهم
فليجمع فذلك تمثيل جعل اسم الاشارة عائد للحمل المفهوم من قوله حمل وصريح

وعكسه يدعى القياس المنطوق
وهو الذى قدمته فقول
وغيره جزئى على جزئى
بجامع فذا الاستدلال

فان النفس تنسب من ذلك والثاني مخوف قول من يريد التفتير من العسل هذا
عسل وكل عسل مرة مهوغة ينتج هذا مرة مهوغة والمرارة بالراء ما في المرارة وضبطها
بعضهم بالذال وعليه في المجتمع والخرج من القبح ويصح في مهوغة كسر الواو والمشددة
وفتحها فالاول على انها مهوغة النفس والثاني على انها مهوغة النحل وسمى
بذلك لان العسل من منه ترغيب النفس وترهيبها كما يفعلها الشعراء وبرها
سيما في انه ماركبان مقدما يقينية مخوف قولك زيد انسان وكل انسان حيوان
ينتج زيد حيوان وسمى بذلك لانه مأخوذ من البرء وهو القطع لما فيه من قطع
الخصم عن المنازعة جدل هو يفتح اوليه ماركبان مقدما مشهورا ومسلما
اما عند الناس واما عند الخصم فقال الاول ان تقول الظلم قبيح وكل قبيح يبيح
يبيح الظلم يبيح ومثال الثاني ان تقول الاحسان خير وكل خير يبيح الاحسان
يبيح ومثال الثالث ان تقول زيد خير عدل وكل ما هو كذلك يعمل به ينتج قول
زيد يعمل به وسمى بذلك لانه يقع في المجادلة وهو حسن ان كان المقصود به حسنا
بل قد يجب كالموظف من فضل الناس العقائد الدينية او غيرها فيجب على كل
من يحسن ذلك مجادلته افاده بعضهم وخامس مفسطة هي فالاصل
الحكمة المروعة والمراد بها ماركبان من مقدمات وهمية كاذبة او شبيهة بالحق وليست
او شبيهة بالمشهورة وليست بها فالاول كان تقول الحجر ميت وكل ميت جماد
ينتج الحجر جماد والثاني كان تقول مشير الى صورة فرس على نحو انط هذا فرس وكل
فرس متاهل ينتج هذا متاهل والثالث كان تقول في شخص يتكلم في العلم على غير هدى
هذا يتكلم بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم ينتج هذا عالم وتسمى مشاغبة منها
المغالطة الخارجية وهي ان يعيظ احد الخصمين الاخر بكلام يشغل فكره ليظهر
للناس انه غلبه ويستريه ذلك جهله وهي كثيرة في زماننا هذا وهي حرام ما لم تدعو
الضرورة اليها في دفع مخوكا فرافض او معتزلا من ذلك ما وقع للقاضي الباقلا في
انه اقبل على مجلس كذا ظرو وفيه ابن المعلم احد رؤس الرافضة فالتفت الى اصحابه
وقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس اقبل على ابن المعلم واصحابه
وقال لهم قال الله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا وقد وقع له
غير ذلك حتى تعجب الناس لفظته واعدا له الامور اشياها ومن ذلك ايضا ما
وقع لبعض الاشياخ انه بحث مع بعض المدرسين وكان اصله من اليهود فقال
له هذا العلم الذي تعلم فيه علم الاصول معرضا بانه لا يفرق بين علم الاصول وغيره
ليغيظه فقال له لم يلتبس بالتوراة معرضا بانه كان اصله من اليهود ومن ذلك

لا يلزم البرهان ما أتينا من
مقدمات اليقين فغرض

ايضا ما وقع له انه سال بعض المتعنين في درسه وكان اعور فقال هل يجوز ان يجمع
الله بين الليل والنهار فقال له قد جمع الله بينهما في وجهك فاجم وضحك الحاضرون
افادة الملوي في كبره نلت الاملى اى اعطيت ما اتملته من تحصيل العلوم
اجل البرهان اى اقواها لانه تركب من المقدما اليقينية ويليها الجدل لانه تركب
من مقدما قرينة من اليقين لانها اما مشهورة او مسلمة ثم الخطابة لانها تركب
من مقدما متظنونة ثم الشعر لانفعال النفس به ثم السفسطة وانما لم يرتبها المص
هكذا الضرورة العظمى ما ألف الخ عطف بيان على البرهان او خبر لم يستد احمد و
وشملت المقدما في كلامها الضرورية والنظرية والعقلية والنقلية على ما تقدم
واعلم ان البرهان قسمان لثى واتى وذلك لان الحد الوسط لابد ان يكون له لطلو
ذهنا والام بصم الاستدلال ثم لا يخلو فاما ان يكون علة في الخارج ايض بمعنى انه
سبب فيه كسب قولك زيد متعقل الاخلوط وكل متعقل الاخلوط محمول فان بعض
الاخلوط بمعنى خروج الطباع عن الاستقامة علة لبثو الحق في الخارج كما هو علة
له في الذهن ويسمى البرهان لثيا لافادته الية التي هي العلة وسببت بذلك لانه
يقال في السؤال عنها لثا واما ان لا يكون كذلك كما في قولك زيد محمول وكل محمول
متعقل الاخلوط ينتج زيد متعقل الاخلوط فان الحق ليست علة لبثو تعقل الاخلوط
في الخارج بل الواقع العكس ويسمى البرهان اثيا لافادته اثية الحكم اى ثبوتها وبذلك
لانه يقال فيه ان كذا او الحاصل انه متى استدل بالعلة على المعلول كان البرهان اثيا
ومتى استدل بالمعلول على العلة كان البرهان اثيا افادة الملوي مع زيادة من
اوليا الخ بديل من قوله من مقدما الخ فان قيل ظاهر كلام المص يقتضى ان البرهان لا يتركب
الامن هذه الضرورية الست مع انه قد يتركب من النظر كما امر اجيب بان قد تقدم انه اذا
تركب من نظريتين وجب ان تنتهي للضرورية يا وضح فكان تركب منها فهو تركب من
هذه الضرورية الست اما حقيقة واما احكاما والاوليات هي القضايا التي يدركها العقل
بمجرد تصور الطرفين كقولك الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء وقد ضبط
بعض المحققين الاوليات بضم الهزرة وسكون الواو وفتح الالام وتحقيقا ليا على انه
جمع اولى لكن الذي جرى على الالسة اولا يفتح الهزرة وتشد يد الواو وكسر الالام
وتشد يد اليا وهو صحيح ايضا على انها منسوبة الى الاول لحكم العقل بها من اول
وجهه اذ لا توقف على شيء بعد تصور الطرفين بل هو المتعين في الحق لانه هو لم يلق
للوزن مشاهدات هي القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحواس
كذلك المجموع مؤلفا من القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحواس

ما اولى من مشاهدات
الحواس مشاهدات

فهى المحسوسات وهى السادسة فى كلام المصنف لكن تسمية الاولى بالمشاهدة والثانية بالمحسوسات
انما هو اصطلاح للمصنف وانما الجواب عن واقفها والا فكل منهما يسمى باسم الآخر ولذلك
جعلها بعض المحققين قسما واحدا وجعل القسم السادس القضايا التى قياساتها معها
وهى ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولك
الاربعة زوج فان العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين
وتلك بواسطة ان الاربعة تنقسم الى متساويين وكل منقسم الى متساويين زوج وانما
لم يدرك المصنف هذا القسم لانه انما حكم على الضرورىات وهو فى الحقيقة من النظريات وانما عدته
كثير من الضرورىات لان قضاياها لما كانت قياساتها لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين
صادرت كما هو ضرورىة وعلم من هذا ان العدد على كل ستة فقطن مجرى ما يدركها
العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين كقولك السقوية مسهلة للصيفاء وكلام المصنف
على ان المجزأ من الضرورىات وجعلها بعضهم من النظريات للملاحظة قياساتى وجعلها بعضهم
واسطة بين الضرورىات والنظريات وهذا هو المنهج الذى درج عليه كثير من العلماء كما قاله
بعضهم انها من الظنيات متواترة حتى ما يدركها العقل بواسطة السماع من جمع
يومن تواطؤهم على الكذب كقولك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ظهر من المعجزة على
والصحيح انه لا يشترط عدد مخصوص بل المدار على كون المخبرين بمنع تواطؤهم على الكذب
ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والاحوال وكلام المصنف على ان المتواترة من الضرورىات
وجعلها بعضهم من النظريات وجعلها بعضهم واسطة بين الضرورىات والنظريات
وحديثا تسمى القضايا التى يدركها العقل بواسطة حدس يفيد العلم
كقولك نور القمر مستفاد من نور الشمس كما تقدم وكلام المصنف على ان الحدس
من الضرورىات وجعلها بعضهم من النظريات والمنهج الذى درج عليه كثير من العلماء
انها من الظنيات ومحسوسات هى ما يدركها العقل بواسطة الحس الظاهر
كقولك الشمس مشرقة وقد تقدم ان الفرق بينهما وبين المشاهدات انما هو
اصطلاح المصنف وانما الجواب عن واقفها والا فكل منهما يسمى باسم الآخر
واعترض البعض بالغير بالمحسوسات بانها جمع محسوس وقياس اسم المفعول نحو لا
محسوس لانه انما يقال احسرت يدك اذا بكذا وقياس اسم المفعول منه ما ذكر
واجيب بان قد يتوسع فى مثل ذلك هذا وفيه بعضهم الى ان الحس لا يفيد اليقين
لفظها فى امور فكل جملة اليقينية يدركها ان اليقينية قد تكون نظرية فكيف
يحصيها فى الضرورىات ويجاب بانها لما كانت نظرية لا يدوان تنهى للضرورىات
صان كما هو ضرورىة كما مر وفيه لالة المصنف على النتيجة لانه فى افادة المقدمة
للنتيجة

فقد بينا ان
النظريات
والضرورىات
التي هي
القياسات
هي التي
تدركها
العقل
بواسطة
الحدس
او السماع
او التواطؤ
او الجمع
او غيرها
من الطرق
التي هي
القياسات
التي هي
القياسات

وقد بينا ان
النظريات
والضرورىات
التي هي
القياسات
هي التي
تدركها
العقل
بواسطة
الحدس
او السماع
او التواطؤ
او الجمع
او غيرها
من الطرق
التي هي
القياسات

عقل اوعادى ونقوله
او واجب والاولى المقابلة

لنتيجة الخ كذا اقل بعضهم وهو انسب بكلام المتن مما اشار اليه الملقون من ان المراد بالادلة
الارتباط وفي كلامهم كص حذف والتقدير وفي دلالة العلم او الظن بالمقدمات على العلم
او الظن بالنتيجة قائل خلافت اى على اربعة اقوال كما فصله للمصنف بعد
عقلى خبر لم يتد محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلى والمراد عقلى بلا تولد ولا
تعليلى ليغايير قول المعتزلة بالتولد فانه يستلزم انه عقلى وان كانوا يدعون انه نادى
وذلك لانهم اخذوا قولهم بالتولد في هذه المسئلة وفي غيرهما من مذهب الفلاسفة
الاسباب الطبيعية وهى انها تؤثر في مستبباتها بطبيعتها على وجه اللزوم العقلى عند
وجوه الشرط وانتفاء الموانع غاية الامر انهم تستروا بتغيير العبارة وليغايير قول
الفلاسفة فانهم لا ينكرون انه عقلى واعترض هذا القول بان يلزم عليه ان لا يمكن
تخلف النتيجة عن الدليل مع ان ذلك فعل القادر المحتار الذى ان شاء فعل وان شاء ترك
واجب بان عدم خلق اللازم مع خلق الملزوم محال فلا يتعلق به القدرة وح فلا ساقى
انه فعل القادر المختار وهكذا يقال في كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض ولتوجه
هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلى في الكائنات اوعادى وفي ذلك وفيما
بعد لتويع الخلاف والمراد عادى بلا تولد ليغايير قول المعتزلة بالتولد فانه يزعمون
انه عادى وان كان يلزمهم انه عقلى كما تقدم ولا يخفى انه يمكن على هذا القول تخلف
النتيجة عن الدليل وصورة بعضهم بما اذا لم يتفطن الشخص لاندراج الاصغر تحت
الاولى فانه تخلف النتيجة عن الدليل ورد بان الكلام في الدليل المستجيب للشرط
ومنها التفطن لذلك وهو مفقود والجواب بان يمكن ان صا هذا القول لا يشترط
هذا الشرط لا يخفى بقاء فالاولى تصويره بما اذا خلق الله العلم بالدليل دون العلم
بالنتيجة خرقا للعادة او تولد اى ذواتا وان التولد بمعنى المتولد ويؤيد
الثانى قوله بعد او واجب وضابط التولد عند القائلين به وهم المعتزلة في حقهم
الله تعالى ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر كما في حركة الاصبع مع حركة الحائض
وعلى هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا كما
ترى مبني على مذهبهم الفاسد وهو ان العبد يخلق افعال نفسه الاختيارية
او واجب على طريق التعليلى فهذا القول مبني على القول بتأثير العلة في معلولها
وهو باطل بالادلة القاطعة والاول المؤيد للمقوى حيث اختاره الاما الذى
وشهره حجة الاسلام وغيره والحاصل ان الاقوال الاربعة قولان منها لاهل الحق لكن
الاول هو المختار المشهور وقولان منها لاهل الزيغ والضلال هي لغة
ما يحتمل واصطلاح الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة قد ختم بها

شبه

كتاب اوياب او فصل او نحو ذلك فهي هنا عبارة عن قوله وخطأ البرهان الذي تقتضيه
وخطأ البرهان الخا اعترضه سيدي سعيد بأنه كان الاول ان يقول وخطأ القياس
لان الخطأ كما يكون في البرهان يكون في غيره وهو محذور في القياس كله واما باب الشيخ
الملوي بأنه اقصر على البرهان لانه لا يشترط في جميع ما سيذكره الا فيه قال ولو سلم انه
يشترط في جميع ما سيذكره في غيره فتخصيصه البرهان بالذكر لانه المقصود الا انه هو
الذي يفيد اليقين حيث جعل اي في تركيبه جذاً والحيثية للاطلاق في مادة او
صورة المحصله انه قسم الخطأ الى قسمين خطأ في المادة وخطأ في الصورة ثم قسم
القسم الاول الى قسمين خطأ في اللفظ وخطأ في المعنى والمراد بالمادة مجموع المقدمات باعتبارها
اللفظ والمعنى اي في التقسيم الذي ذكره في خطأ المادة والمراد بالصورة النظم والهيئة
فالمبتدأ الى الاول الذي هو الخطأ في المادوسيد كرمقالبه في قوله ولثالث في اللفظ اي خطأ
في اللفظ وسيد كرمقالبه في قوله والمعنى الخ فقفظن كاشتراك مثال السبب الخطأ للخطأ
نفسه وتكلف بعضهم جعله على حذف مضاف في التقدير خطأ اشتراك ومثال ذلك ان
تقول مشير الى الخبز هذا قرء وكل قرء لا يحرم الوطئ فيه وتريد الطهر ينتج هذا لا يحرم
الوطئ فيه فان الخطأ في ذلك في مادة بسبب الاشتراك فان قيل الخطأ في هذا البرهان
في صورته لانه لم يتكرر فيه الحد الوسيط معني فكيف جعلوه من الخطأ في المادة ابيح
بأنه لما كان عدم تكرار الحد الوسيط معني ناشئاً من اشتراك الذي هو جزء من اجزاء
المادة جعلوا ذلك الخطأ من الخطأ في المادة وان كان يصح جعله من الخطأ في الصورة
باعتبار عدم تكرار الحد الوسيط معني انظر كلام الملوي في كبريه او يجعل ابيان الخ
لا يخفى ان ذا معني صا وكان جفها الجربا ليا لكنها جاءت هنا بالالف على لغة القصر
في الاسماء الستة كذا في المصنف شرحه لكن اعترضه سيدي سعيد بان لغة القصر انما هي
في اواخر وجر لا في ذي وفيه بلامير فانها يعربان بالالف كما نبه عليه المرادى فكان الاول
ان يبدل ذلك البيت بان يقول مثلاً في اللفظ كاشتراك او يجعل ذي تباين مرادفاً
في المأخذ كما نقله الملوي في كبريه ومثال ذلك ان تقول هذا سيف مشير الى غير
القاطع وكل سيف صارم وتريد القاطع ينتج هذا صارم فان الخطأ في ذلك في مادته
بسبب جعل المياين مثل الرديف في اخذه في المقدماتين كما في قواك زيد انسان وكل
بشر حيوان وانما كان الصارم مبيناً للسيف لان السيف اسم لما كان على الهيئة
المعلومة ولو غير قاطع والصارم اسم لذلك بقيد ان يكون قاطعاً فبينها العموم
والخصوص باطلاق فبينها التباين الجزئي مثل الرديف مأخذ اي مثله
في اللاحدة من المقدماتين وفي المعاد مقابل لقوله في اللفظ كما مر

خطأ البرهان حيث وجد
في مادة او صورة فالجواب
في اللفظ كاشتراك او جعل
تباين مثل الرديف مأخذ

وفي المعاد التباين كما ذكره
باعتبار صدق قاطع المأخذ

لا لئلا يترتب الكاذبة بذات صدق أي لاستنباه القضية الكاذبة بقضية ذات صدق
 بأن كانت تلك القضية من القضايا الشبيهة بالحق وليست وأعرض على المص جعله
 ذلك علة للخطأ في المعنى بأنه قد يكون علة للخطأ في اللفظ بسبب اشتراكهما إذا
 قلت هذه غير مشير بالباصرة وكل عين جارية وتريد الباصرة ينتج هذه جارية
 فإن الخطأ في ذلك في مادة من جهة اللفظ لا لئلا يترتب الكاذبة بذات صدق إذا الكبرى
 كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص بعضهم على أن ذلك إما من جهة اللفظ وإما
 من جهة المعنى واجيب بأن جعله ذلك علة للخطأ في المعنى لا ينافي أنه قد يكون
 علة للخطأ في اللفظ على أنه قد يقال أن قوله لا لئلا يترتب الخ راجع للأمرين أعني الخطأ
 في اللفظ والخطأ في المعنى فإدعى الملوي في كبره فافهم الخ أي الكلام
 المخاطبة فالصديق بمعنى اسم المفعول كمثل جعل العرضي كذا في الكاذبة
 أو أن مثل تأكيد معنى الكافي قيل بذلك في قوله تعالى ليس كمثل شيء والمراد بالعرضي
 هنا ما ثبت الشيء بواسطة غيره كما في المتحرك بحركة السفينة وبالذاتي ما ثبت
 للشيء من غير واسطة كما في المتحرك بذاته ومثال ذلك أن نقول الجالس في السفينة
 متحرك وتريد متحرك بالمتحرك العرضي وكل متحرك لا يثبت في موضع وتريد ما
 ذكر ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع فإن الخطأ في ذلك في مادة من حيث
 المعنى لا لئلا يترتب الكاذبة بذات صدق بسبب جعل العرضي وهو المتحرك بحركة
 السفينة كذا في وهو المتحرك بالذات أو يجمع أحد المقدمتين بالنتيجة
 النتيجة ومثال ذلك أن نقول هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهي عين
 إحدى المقدمتين ومثال ذلك إذا ورد الخبر بأن النقلة تسمى حركة ولا يحصل لها قوة
 باعتبار ملاحظة التسمية وقد بحث سيدي سعيد في كلامهم بأن الخطأ فيها جعلت فيه
 النتيجة أحد المقدمتين في المعنى لا لئلا يترتب الكاذبة بذات صدق بل صدق كل من
 المقدمتين بل ليس من جهة المادة أصلاً وإنما هو من جهة النتيجة ليست مغايرة
 للمقدمتين والواجب أن تكون مغايرة لها كما عرف في هذا القياس وإجاب الشيخ
 الملوي في شرح الكبير حيث قال وإذا دقت النظر وجدت إحدى المقدمتين كاذبة لأن
 فيها حمل الشيء على نفسه والحل يقتضي المغايرة ومغايرة الشيء لنفسه مخالفة للواقع
 فتكون كاذبة شبيهة بالصادقة فصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات صدق
 أم ولا يخفى ما فيه من التكلف والحكم للجنس بحكم النوع اللام فيه بمعنى على
 ومثال ذلك أن نقول هذا حيوان وكل حيوان ناطق ينتج هذا ناطق فإن الخطأ
 في ذلك في مادة من حيث المعنى بسبب الحكم على الجنس بحكم النوع وبخ بعض

الخطأ في المعنى كذا في
 راجع إلى إحدى المقدمتين

الحكم للجنس بحكم النوع
 وجعل الخطأ في غير المقدمتين

٢١٧

المحققين في كلامهم بانه ليس في ذلك التباس الكاذبة بذات صدق لان المقدمة التي
حكم فيها على الجنس بحكم النوع ليست شبيهة بالصادقة وان كانت كاذبة ووح
فلا يصح جعل ذلك من انواع التباس الكاذبة بذات صدق قال ويمكن ان يقال التباس
الكاذبة بذات صدق وليس عليه لجميع انواع الخطأ بل لمجموعها فافهم وجعل
كالقطعي غير القطعي بجر غير باضافة جعل اليه من اضافة المصداق لمفعوله الاوقف
وفصل من كذا والمضما اليه بالمفعول الثاني وهو قوله كالقطعي وهو ما لا يستكمال
الشرط وهي كون المضما شبيها بالمفعول في العمل وكون الفاصل منصوبة وكونه واحدا
ومثال ذلك ان نقول هذا ميت وكل ميت جمار ينتج هذا جماد فان اللفظ في ذلك في مادته
من حيث المعنى بسبب جعل غير القطعي كالقطعي ويأت في هذا النوع ما ذكر في النوع قبله
بجاء وجوابا فتقطع والثاني اي الذي هو الخطأ في الصورة كالخروج عن اشكاله
كان لا يثبت فيه بالحد الوسيط ومثال ذلك ان نقول كل انسان حيوان وكل جمر جماد فان الخطأ
في ذلك في صورته بسبب الخروج عن اشكال القياس وترك شرط النتيجة المراد
بالنتيجة الانتاج ومثال ذلك ان نقول لاشئ من الانسان بجر وكل جمر جماد فان الخطأ
في ذلك في صورته بسبب ترك شرط انتاج الشكل وهو ايجاب الصغرى وقوله من كماله
يحتمل ان يكون حالا من ترك وعليه فالمعنى حال كون ذلك الترك من كمال الثاني ويحتمل
ان يكون حالا من شرط وعليه فالمعنى حال كون ذلك الشرط من كمال النتيجة لا يخفى ما في
ذلك من حسن الاختتام وهو ان يذكر المؤلف شيئا يشعر بانقضاء المقصود كما في قول
بعض الفضلاء وقل بذل رب لا تقطعني عنك بقاطع ولا تحرمني من شرك
الاى كزى للعلمي واختم بخير يا رحيم الرحما هذا تمام التماس ان اسم الاشارة
عائد لما تضمنه قوله وخط البرهان ان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى متم وجوز
بعض المحققين انه عائد لما تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه
بعد لا يخفى وقوله الغرض اى ذى الغرض لان هذا المؤلف ليس غرضه لاشئ آخر بل هو ذو غرض
يعنى انه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضى مع القبول كذا قالوا والظاهر انه لا حاجة
لادعاء الحذف لانه لا شك ان ما تضمنه كلامه من القواعد غرضه من التأليف
فليتأمل المقصود منه كاشفة لان الغرض لا يكون الا مقصودا من امها المنطوق
من ارباباينة او تبعية وبينية والاضافة ارباباينة او تبعية فنتصل من ذلك الاحتمالا
الابدية التي فقدت الامها تجمع ام او امه على الخلاف في ذلك والمراد منها هذه الصولة
التي هي القواعد ولا يرد على جعلها ارباباينة ان هذا المؤلف ليس فيه جميع امهات
المنطوق لما تقدم من ان ذلك على سبيل الادعاء والمبالغة المحمود احترز بهذا

والثاني بالخروج عن اشكاله
وترك شرط النتيجة من كماله

هذا تمام الغرض المقصود
من امهات المنطق المحمود

ما ينبغي ان يقال في
المتنوع من غير
المتنوع

في المتنوع من غير
المتنوع من غير
المتنوع

الوصف عن المنطق غير المحمود وهو المحشوب بصفاته لا الفلاسفة كذا قال بعضهم وجعله
بعضهم لبيان الواقع لان المنطق محمود في نفسه واختلاط بعضه بصفاته لا
الفلاسفة لا يصيرته مذموماً لانه بحاجة التمكن من الرد على الفلاسفة قد
انتهى الخ هذا البيت توالد المؤلف قاله في منامه وكان قد اخبر بهذا المؤلف فامر
بادخاله فيه فادخله وجاء بركته واذا كان هذا البيت ليس من كلامهم فلا يتوجه عليه
الاعتراض بانه لاحاقه بعد قوله تمام الغرض المقصود على انه قد يقال اتى به بعد ذلك
لاجل قوله محمد ربك فلق قنامل محمد ربك فلق الباء للتلازمة ومعنى الحمد التناء
بالجميل كما هو معروف والرب يطلق على معان منظومة في قول بعضهم قريب مالك ومدر
مرت كثير الخير والمول النعم وخالفنا المعجوب جاركسنا ومصالحنا والصالح الثابت لقدم
وجامعنا والسيد احفظ هذه معاني الرب فادع لمن نظم والمناسب منها هذا الخالق
والخلق يطلق على خلق الصبح وعلى جنت في جهنم كاذكوه بعضهم في تفسير قوله تعالى
اعوذ برب الفلق فليراجع مرامته اي الذي اوشى اردته وقصده فاموصولة او
موصوفة وقوله من فن علم المنطق من ايمانية او تبعيضية على ما مر واذافة فن
لما بعده لبيان اضافة علم المنطق من اضافة المسمى الى الاسم نظمه يطلق العلم الاصل
على ادخال الآتي في السلك والمراد منه هنا جمع الكلام على وجه التقية والوزن وقوله
العبد اي المتصيف بالعبودية التي هي غاية الخضوع والتذلل وهذا الوصف اشرف
اوصاف الانسا وادفعها لما فيه من الاشارة الى كمال الله تعالى واحتياج غيره اليه
لدلالة على كمال الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه
وسلم به في المقام العلية كتمام الاسراء ومقام اترال القران ومقام الدعوى اليه
قال تعالى سبحان الذي اسرى عبده الحمد لله الذي اترل على عبده الكتاب وانه لما قام
عبد الله يدعوه الى غير ذلك ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين ان يكون نبيا ملكا
وان يكون نبيا عبدا فاخا الثاني وما ينسب للقاضي عياض وما زاد في شرفاوتها
وكدت باخصى اطراف الثريا دخولي تحت قولك يا عبادي وان صيرت احمد لي نبيا
الذليل تاكيد لما يفهم من العبد الفقير هو ابلغ من الفقير لان معنى الفقير
شديد لاحتياج ومعنى الفقير المحتاج لان بناء الفقير زائد على بناء الفقير
لان محل قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى اذا اتحد نوع الكلمتين كان يكونا
اسمي فاعل اوصفة مشبهة وما هنا ليس كذلك لان الفقير اسم فاعل يدل على الحدوث
والفقير صفة مشبهة يدل على الدوام نعم يمكن ان يجعل الفقير صفة مشبهة
بان يراد منه الدوام لرحمة المولى اي لاحسانه ولا رادته لانه لا يصح

اشارة المعنى الاصلي في حقه تعالى وهو الرقة لاستحالة عليه تعاقب واذا استحال
 اطلاقها في حقه تعالى باعتبار تبدلها جازا اطلاقها في حقه تعالى باعتبار ثباتها
 وهو الاحتمال او ارادته وهي على الاول صفة فعل وعلى الثاني صفة افعال المولى بطلان
 على معان كثيرة منها الخليفة والناصر والحليم الذي لا يستغفر الغضب
 العظيم اي عظمة معنوية لاحسية لاستحالة عليه تعاقب فانها تستدعي الجسمية
 المقترنة وهو ابلغ من التقادير لان معنى المقترنة تام القدرة ومعنى القادر المتصرف
 بالقدرة ويصح هنا ان يقال لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى لا اتحاد نوع
 الكلمتين المذكورتين فانها اسماء فعل ^ن الاخضرى نسبة للاخضر جيل
 بالمغرب على ما قاله بعض الخاربة وهذا بيا للنسبة بحسب ما اشتهر على الاثنية
 والا فهو منسوب للعباس بن مرداس الصحابي المشهور كما قاله المصنف في شرحه
 عابد الرحمن انما زاد الالف في ذلك للوزن والافاسمه عبد الرحمن ويحتمل ان المصنف لم يرد
 العلم المرجحى للقول مع الاختلاف في الاسماء كما يعلم مما مر ومعمول قوله المرجحى
 ما ذكره بقوله مغفرة تحيط الخ وقوله وان يشعنا الخ ^ن مزبلة المتأخرى كثير
 المن الذي هو الانعام او تعداد النعم وهو بالمعنى الثاني مذموم الا بالنسبة للمورس له
 صلى الله عليه وسلم واستثنى بعضهم الشيخ والوالد مغفرة مأخوذة من
 الغفران وهو الستر والمراد بها ستر الذنوب من عين الملائكة قيل مع كونها باقية
 في الصحيفة لكن لا يؤخذ بها صحتها وقيل مع محوها من الصحيفة من اصلها
 تحيط بالذنوب كناية عن كونها تهم جميعها بحيث لا يبقى فرد منها وتكشف
 الغطاء عن القلوب اي تزيل الحجاب المحقق بالقلوب الحائل بينها وبين علام الغيوب
 الحاصل بسبب اقتران الذنوب غر تلك القلوب وفي الكلام استعارة بالكناية
 فيكون المصنف قد شبه القلوب باشياء لها غطاء وطوى لفظ المشبهة ورزى اليه شيء
 من لوازمه وهو الغطاء ويصح ان يكون فيه استعارة تصرية مجية فيكون قد شبه ما
 يحصل على القلوب بسبب الذنوب بالغطاء بجامع المنع في كل واستعار لفظ
 المشبهة للمشبهة وعلى كل فالكشف ترشيع ان كان حقيقة في الحسية فقط كما مر
 وان يشعنا قد عرفت انه معطوف على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله بحسبه
 العلاي يحسبه الدرجات العلا فالعلا صفة لموصوف محذوف كما قاله بعض المحققين
 وهو اولي من قول بعضهم انه من اضافة الموصوف للصفة ولا يخفى ان العلا جمع
 عليا بضم العين مع القصير بمعنى العليا بفتح العين مع المد فانه اكرم من
 تفضلا على لقوله المرجحى الخ وهذا يقتضى ان لغیره تعالى تفضلا وكما هو

الاخضرى عابد الرحمن
 انما زاد الالف في ذلك

مغفرة
 تحيط بالذنوب
 وتكشف الغطاء عن القلوب

وان يشعنا
 قد عرفت انه معطوف
 على قوله مغفرة

كذلك بحسب الظاهر وأما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكره إلا لله تعالى فكلام المص
بالنظر للظن كما قاله بعضهم ولكن أخى أى فى الإسلام وقوله للبندى مسامحا
أى من الزلل الذى قد يظهر فى هذا التأليف وقد تقدم أن المبتدى هو الآخذ
فى صفاء العلم ولا يخفى ما فى ذلك وما بعده من تواضع المصحيح جعل نفسه مبتدئا
ولم يأمن من وقوع الزلل فى تأليفه ولكن لأصلاح الفسادنا صحا اللابمعى
فى والمراد من الفساد الكلفا لفساد والمراد من النصح فى ذلك أن لا يكون بيادى الرأى
من غير تأمل وتدبر عبادة فيها إساءة أدب بل يكون بعدا مع النظر مع التخييل
والتعظيم وأصلح الفساد الخ انما ذكر ذلك بعد قوله ولكن لأصلاح الفساد الخ
للتصريح بأن الإصلاح المطلوب لا بد وأن يكون مصحوبا بالتأمل ولنا كما يفهم
ذلك مما قبله لا بطريق الصراحة هذا وفى كلام بعض المحققين حمل ما هنا على الإح
فى صلب المتن وما قبله على الإصلاح فى هامشه قال وهذا يندفع توهم التكرار
فى كلام المصاح وهو بعيد جدا فالمصير إلى الأول وأن بدبهة فلا تبدل
ظاهر أن المعنى وإن كان إصلاح الفساد بدبهة فلا تبدل لكن الأولى أن المعنى وإن
كان الفساد أى ظهوره بدبهة الخ اذ قيل الخ علة لما قبله وأما بذلك إلى قول الشافى
وكم من عاتب قولا صحيحا وأفتة من الفهم السقيم وتغييره بقيل ليس للتضعيف
بل لجنح العزو كم مزيق الخ كم هنا للتكثير وتسمى خبرية ومزيق ما بالجر على أنه
تميز لكم أو بالرفع على أنه خبرها أو بالنصب وإن كان لا يساعده الرسم إلا على طريقة
من يرسم المنصوب بصو المرفوع وقد روى الأوجه الثلاثة قول الفزريق كم عمة
البيت لأجل كون فهمه قبيحا علة لقوله مزيق الخ وقيل لم يمتصه لمقصده
أى لم يسلك طريق الانصاف فيما قصده من المسائل بل سلك طريق اللوم فيه فالأمر
بمعنى فو قوله العذر حق وأجل الخ مقول القول والمراد من العذر هنا الاعتذار
فهو بالمعنى المصدري وإن كان يطلق كثيرا على ما يعتذره والمراد بالوجوب
هذا التأكد للبندى أقصر عليه فى الذكر مع أن العذر مطلوب لغيره أيضا
لأن طلبه أشد ولبنى أحد وعشرين سنة بمحتمل قراءة بصيغة التصغير مع تشديد
الباء وحذف الهجزة وبمحتمل قراءة بصيغة الجمع مع إسكان الباء مخففة وأما الهجزة
وعليه فوالجمع محذوف بالإضافة وقوله معذرة مصدر ميمي بمعنى الاعتذار وقوله مقبولة
مستحسنة أى يطلب قبولها واستحسانها وغرض المص طلب المعذرة له فيما يوجد من
الزلل لكونه النفس وهو ابن إحدى وعشرين سنة فان هذا السن يقل فى إنسان
من يتقن هذا العلم ويحققه ولا يخفى أن العذر المطلوب هنا من حيث كونه صغيرا

وكن أخى للبندى مسامحا
وكن لأصلاح الفسادنا صحا
وأصلح الفسادنا صحا اللابمعى
وأن بابيه قولا صحيحا
أذ قيل كم مزيق الخ
لأجل كون فهمه قبيحا
وقيل لم يمتصه لمقصده
العذر حق وأجل الخ مقول
ولبنى أحد وعشرين سنة
معذرة مقبولة مستحسنة

في السنة وفيما مر من حيث كونه مبتدئاً وانحرفاً وقع للمصنف كثير ما وقع لابن الحاجب
من نظمه جعل الخونجي وهو ابن ست سنين كما صرح بذلك في نظمه لاسيما الخ
اعلم ان هذا التركيب يستعمل ليفيد اولوية ما بعد مما قبله في الحكم لكن تارة يذكر بعده اسم
مخوفاً في القوم لاسيما زيد وكفنيح لا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذين
جاؤا في بل هو الاخص منهم بالمجيئ الى وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثلاً نحو احب
زيد لاسيما على الفرس للمفنيح خصوصاً على الفرس اى واخصه بزيادة المحبة خصوصاً
على الفرس فلا سيما بمعنى خصوصاً في محل نصب على انه مفعول مطلق لفعل مقدّم والوار
الداخله عليها في بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية افاده
الرضى لمختصاً وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف انه لم يذكر بعده لاسيما اسماً
بل جار ومجرور افعلي نظير احب زيد لاسيما على الفرس فالمفنيح خصوصاً في عاشر القرون
في عاشر القرون اى من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوات والى الغيبة
ولا يخفى ان القرون جمع قرن وقد اختلف فيه على اقوال كثيرة منها انه اسم لقدم معدّل
من الزمن وهو عدل الاقوال واحسنها ومنها انه اسم لمائة سنة وهو مراد المصنف كما ذكر
في شرحه ذى الجمل اى ذى اهل الجمل لسيطا كان وهو عدم العلم بالشئ ومركباً
وهو اعتقاً الشئ على خلاف ما هو عليه وقوله والفساد اى الخروج عن الحالة المستقيمة
وقوله والفتون جمع فتنة وهي الشر الذي يقتضيه واذ كان هذا حال القرن العاشر فما
بالك بما بعده من القرون التي انتشرت فيها الفتن وكثرت فيها المحن وذهبت فيها العلماء
الاعلاء وظهرت فيها الجهلاء اللثام نسأل الله تعالى ان يوفقنا لما يرضيه على الدوام
بجاء سيدهنا محمد خير الانام والموصحة الغر الكرام وكان في اوائل المحرم اى في السنة
التي هي اوائل المحرم وانما سمي الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه في صدر الاسلام
وقوله تأليف الخ فاعل كان بناء على انها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف ضم شئ الى شئ
على وجه فيه لغة بضم الهمزة ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذي اجزاؤه
مستفعلن ست مرات ولعل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم والا لم يكن له فائدة
بعد قوله هذا الرجز فليتامل ولا يرجع من سنة احدى واربعين اى حال كون
اوائل المحرم من سنة الخ او حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال كون الاوئل
او من المحرم وقوله احدى واربعين بدل او عطف ببيان لكن لا بد ان مراد آخر
سنى احدى واربعين حتى يصح ذلك نعم على القول باثبات بدل لكل من البعض
لا يحتاج الى ما ذكر من بعد تسعة من المئين اى حال كون الاحدى والاربعين
من بعد الخ فهذا التأليف كان في المائة العاشرة فهو في عاشر القرون كما قدم المصنف

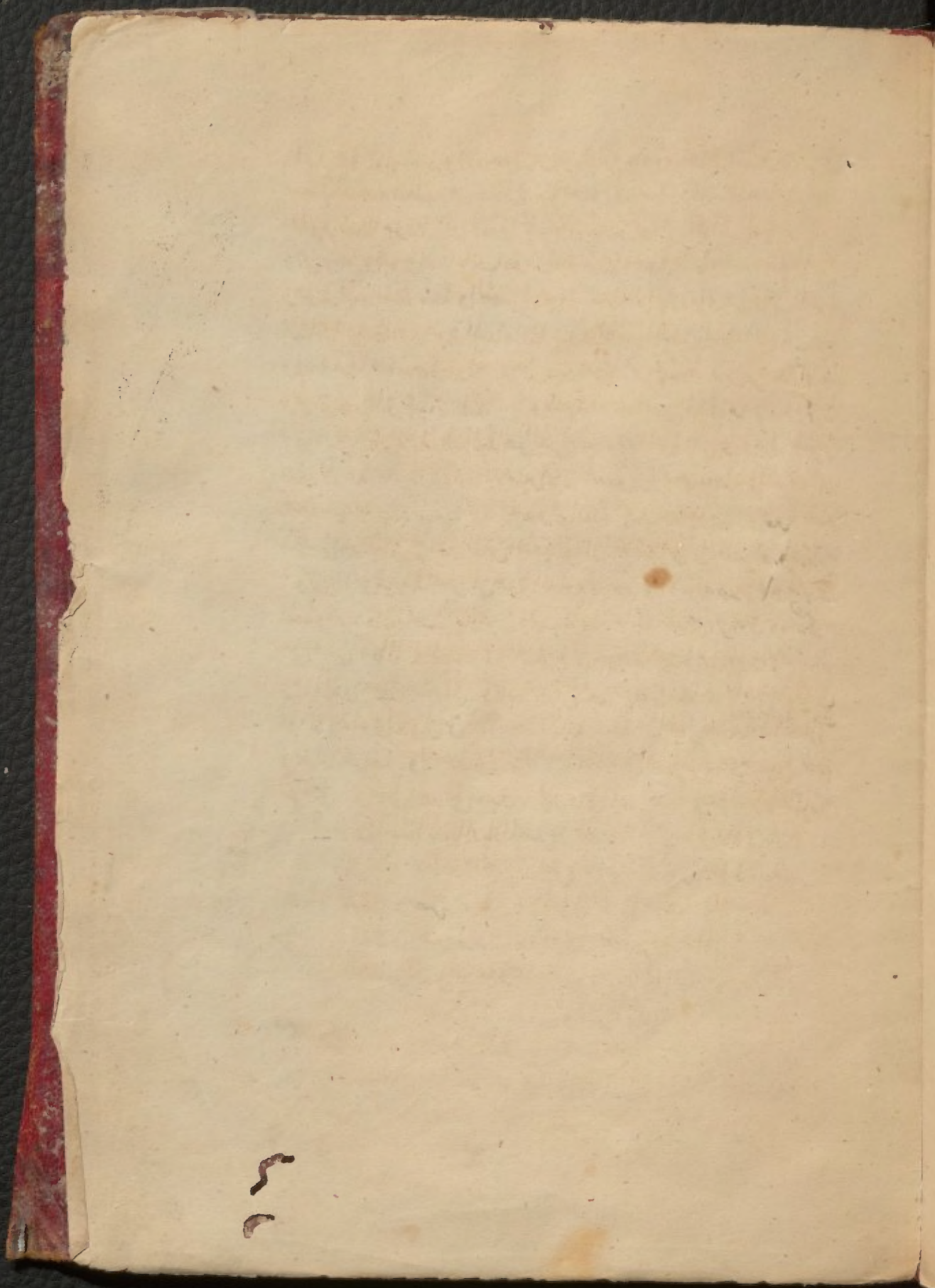
لا سيما في عاشر القرون
ذى الجمل والفساد والفتون

ولكن في اوائل المحرم
تأليف هذا الرجز المنظوم
من سنة احدى واربعين
من بعد الخ

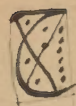
بناءً على القول بان القرن اسم لمائة سنة كما مر ثم الصلاة والسلام للفرقة
 المذكورة وقوله ستر هذا اي دائماً وقوله على رسول الله من المعلوم ان الرسول
 من النبي لان معنى الرسول انسان اوحى اليه بشرع يجعل به وامر بتقليفه
 ومعنى النبي انسان اوحى اليه بشرع يجعل به وان لم يؤمر بتقليفه هذا
 هو المشهور وقيل انها مترادفات وقيل غير ذلك كما وصحناه في غير هذا العمل
 خير من هدي اي خير من هدي الناس الى الله تعالى ولذا كان صلى الله عليه وسلم
 خير من ذكر كان خير غيره بالاولى الثقات جمع ثقة بمعنى الوثوق
 وقوله السالكين سبيل النجاة اي المتبعين طرق النجاة اعني الامور الموصلة
 اليها كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالصلاة والصوم والزكاة الى غير
 ذلك من سائر الامور والمنها وفيها المصا استعاره بالكناية فيكون
 المص قد شبه النجاة بشئ له سبيل حسيته وطوى لفظا المشبه به ورمر اليه شئ
 من لوازمه وهو السبيل ويصح ان يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد
 شبه طرق النجاة التي هي الامور المذكورة بالسبيل الحسية واستعار لفظ
 المشبه به للمشبه وعلى كل فالسلك ترشيح ما قطعت شمس النهار الى مدة
 قطع شمس النهار وقوله وطلع البدر الحاي ومدة طلوع البدر في مصاديق
 ظرفية والغرض من ذلك التعميم في جميع الاوقات على طريق الكناية كما هو مادة العرب
 وقوله ابرج اجمع برج وهو وان كان جمع فله لکن المراد منه الكثرة لانها اثنا عشر
 الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب
 والقوس والجدي والدلو ويقال له الدالي والحوت وقد اشار الى ذلك بعضهم
 بقوله حمل الثور وجوزة السرطان ورعى السبيل للذي ورعى عقرب بقوس على
 ترح الدلو وبركة الجحشان وهذه الابرج هي اجزاء دائرة فلك الثامن الذي هو
 فلك الثوابت وهو المسمى بالكرسي وتوضيح ذلك ان الحكماء قسموا الفلك المذكور
 اثني عشر قسما وهي الابرج المذكورة ثم ان الشمس لا تغرق مسامته هذه الدائرة
 اصلا مع كونها في فلكها الذي هو السماء الرابعة فاذا غارت برجاً من تلك الابرج
 واستادت في مسامته ما يليه يقال قطعت برج كذا او حلت في برج كذا وهكذا
 واعلم ان المراد انها تقطع ذلك بسيرها الذاتي وهو سيرها الى جهة المشرق
 لا بسيرها العرضي وهو سيرها الى جهة المغرب وهو الظاهر لنا ووجه
 تسميته بذلك انه عرض لها من حركة الفلك الاعظم لانه يتحرك بحركة جسم
 ما احتوى عليه من الافلاك وما فيها من الكواكب هذا وقد اختلف المراد

في قوله ستر هذا اي دائماً
 في قوله على رسول الله من المعلوم ان الرسول
 من النبي لان معنى الرسول انسان اوحى اليه بشرع يجعل به وامر بتقليفه
 ومعنى النبي انسان اوحى اليه بشرع يجعل به وان لم يؤمر بتقليفه هذا
 هو المشهور وقيل انها مترادفات وقيل غير ذلك كما وصحناه في غير هذا العمل
 خير من هدي اي خير من هدي الناس الى الله تعالى ولذا كان صلى الله عليه وسلم
 خير من ذكر كان خير غيره بالاولى
 الثقات جمع ثقة بمعنى الوثوق
 وقوله السالكين سبيل النجاة اي المتبعين طرق النجاة اعني الامور الموصلة
 اليها كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالصلاة والصوم والزكاة الى غير
 ذلك من سائر الامور والمنها وفيها المصا استعاره بالكناية فيكون
 المص قد شبه النجاة بشئ له سبيل حسيته وطوى لفظا المشبه به ورمر اليه شئ
 من لوازمه وهو السبيل ويصح ان يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد
 شبه طرق النجاة التي هي الامور المذكورة بالسبيل الحسية واستعار لفظ
 المشبه به للمشبه وعلى كل فالسلك ترشيح ما قطعت شمس النهار الى مدة
 قطع شمس النهار وقوله وطلع البدر الحاي ومدة طلوع البدر في مصاديق
 ظرفية والغرض من ذلك التعميم في جميع الاوقات على طريق الكناية كما هو مادة العرب
 وقوله ابرج اجمع برج وهو وان كان جمع فله لکن المراد منه الكثرة لانها اثنا عشر
 الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب
 والقوس والجدي والدلو ويقال له الدالي والحوت وقد اشار الى ذلك بعضهم
 بقوله حمل الثور وجوزة السرطان ورعى السبيل للذي ورعى عقرب بقوس على
 ترح الدلو وبركة الجحشان وهذه الابرج هي اجزاء دائرة فلك الثامن الذي هو
 فلك الثوابت وهو المسمى بالكرسي وتوضيح ذلك ان الحكماء قسموا الفلك المذكور
 اثني عشر قسما وهي الابرج المذكورة ثم ان الشمس لا تغرق مسامته هذه الدائرة
 اصلا مع كونها في فلكها الذي هو السماء الرابعة فاذا غارت برجاً من تلك الابرج
 واستادت في مسامته ما يليه يقال قطعت برج كذا او حلت في برج كذا وهكذا
 واعلم ان المراد انها تقطع ذلك بسيرها الذاتي وهو سيرها الى جهة المشرق
 لا بسيرها العرضي وهو سيرها الى جهة المغرب وهو الظاهر لنا ووجه
 تسميته بذلك انه عرض لها من حركة الفلك الاعظم لانه يتحرك بحركة جسم
 ما احتوى عليه من الافلاك وما فيها من الكواكب هذا وقد اختلف المراد

بالروح في قوله تعالى ولقد جعلنا في السماء برويا وزيناها للناظرين على افعال
 احسنها ما قاله عطية من ان المراد بها قصور في السماء وقال مجاهد المراد بها
 النجوم العظام وقال ابو اسحاق النجوم السبعة التي هي الكواكب السيارة
 وهي زحل وهو في السماء السابعة والمشتري وهو في السماء السادسة والبرج
 وهو في السماء الخامسة والشمس وهي في السماء الرابعة والزهرة وهي في السماء
 الثالثة وعطارد وهو في السماء الثانية والقمر وهو في السماء الاولى
 وقد جمعها بعضهم في قوله زحل شري مرتجة من شمسها فنزاهر عطارد الاقمار
 وهي على هذا الترتيب كما علمت وطلع البدر اى القمر ليلة تمامه وان لم يكن في
 ليلة اربع عشرة وقولهم البدر هو القمر ليلة اربع عشرة تقرى وقوله المنير
 صفة لازمة اذ البدر لا يكون الا منيرا لان المنصور لا يسمى بدرا في الدجى هي
 جمع درجة بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كما في القاموس وهذا آخر
 ما يستر الله تعالى على هذا المتن المتعبد للنافع لكل من اراد المطابقة والتدبر
 وكن يا اخي غير مقاصر لمن هو في العلوم قاصر والمتسلل عن ذراعا وقع من
 الحفوات فان الحسنات يذهبن السيئات والحمد لله على كل حال ونشكره
 على حسن الكمال والصلاح والسلام على سيدنا محمد ذى الجود والافعال
 وعلى آله واصحابه خيرال وكان الفراغ من جمع هذه الحاشية بنفسه في
 اوائل جمادى الاولى من شهر سنة ١٢٢٢ سنة من الهجرة النبوية صلوات
 ونجات شريفه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو حسبي ونعم
 الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 قد تم هذا الكتاب بالديار المصرية حماها الله وسائر بلاد الاسلام
 من كل بلي بجماعة المحجرات الفاخر البهية الزاهرة على ذمة
 ملتزمه حضرة من هو بالاخلاق الجميلة حري الجناب
 المكرم احمد اقدى الازهرى بتفصيل حضرة الهام
 الفاضل العلامة العامل الشيخ على الخياط
 حفظه الله تعالى وغفر له ولوالديه
 والمسلمين رحمة امين
 في شهر جمادى الاولى



○ 2 1



واصله من رحم

۴

الزمان

٤٢٠ يعرض الداعي اليه من اهل بلاد دمشق الشام من اهل العلم الشريف مكث من الزمان
من الزمان في مدرسة العرب في قرية حارثة البصل واعلم الطلبة وكنتم عندي الطلبة
ويعطوا الامتحان

4109359

